جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية/لغة
دراسات عليا

آراء سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابِ شرحِ المفصَّل للخوارزميِّ (ت ٦١٧هـ) المُسَمَّى بالتخميرِ – دِراسةٌ تحليليَّةٌ –

رسالة قدمتها الطالبة

اسراء رحيم تقي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء وهي من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها اللغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر عبد علي حميدي العامري

1446هـ

٢٠٢٤م

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي

يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

﴿ سورة النحل: ١٠٣ ﴾

إقرار المشرف

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (اراء سيبويه (ت 180هـ) في كتاب شرح المفصل للخوارزمي (ت 617هـ)المسمى بالتخمير _ دراسة تحليلية_) والمقدمة من طالبة الماجستير (اسراء رحيم تقي) قد تمت باشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وادابها/ لغة.

توقيع المشرف

الأستاذ الدكتور

حيدر عبد علي حميدي العامري

2024 /٧/٢٨

بناءً على التوصيات الممنوحة لي أرشح هذه الرسالة للمناقشة

الأستاذ الدكتور

د. محمد عبد الرسول جاسم

رئيس قسم اللغة العربية

2024/٧/ ٣١

أقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(اراء سيبويه(ت١٨٠ هـ) في كتاب شرح المفضل للخوارزمي (ت٦١٧هـ) المسمى بالتخمير_ دراسة تحليلية) والتي تقدمت بها الطالبة (اسراء رحيم تقي) وناقشنا في محتواها وفيما له علاقة بها وقد وجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص للغة وبتقدير (جيد جدا)

التوقيع:

الاسم : ا. د . فلاح رسول حسين

رئيساً

التاريخ: ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٤م

التوقيع

الاسم :ا.م. د .رياض حمود حاتم

عضواً

التاريخ: ١٤ / ١٠ /٢٠٢٤

التوقيع:

الاسم: ا.م د. خير الله مهدي جاسم

عضواً

التاريخ: ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٤م

التوقيع:

الاسم ا. د. حيدر عبد علي

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٤

صدقت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التوقيع:

أ. د . هادي شندوخ السعيدي

التاريخ: ٢٤/ ١٠ / ٢٠٢٤م

الاهـــــــــــــداء

إلى من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً

(محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين)(عليهم السلام)

وإلى روح والدي (رحمه الله) ...تخليداً لذكـراه

وإلى نبع الحنان الصافي والدتي...برّاً واحسـاناً

وإلى أساتذتي الكرام...إكراماً وتواضعاً

وإلى زوجي وأولادي...شكراً وامتناناً

أهدي ثمرة جهدي

الباحثة

الشكر والاحترام

يسرني أنْ أتقدم بالشكر والاحترام الى الدكتور **(حيدر عبد علي حميدي العامري)** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة .

واتقدم بالشكر والاحترام الى الدكتور **(حسن عبد الغني الاسدي)** لرعايتهُ الابوية في أظهار بحثي هذا على وجه حسن الذي لم يرَ النور لولا انه كان يفسِّر لي ما كان يُشكِل عليَّ من ابهام في آراء سيبويه و آراء الخوارزمي.

واشكر الدكتور **(ليث الوائلي)** رئيس قسم اللغة العربية، واشكر الدكتورة **(علياء نصرت حسن)** فهؤلاء جميعاً لم انس فضلهم ووقفتهم المشرفة معي وادعو الله لهم بالتوفيق والسداد وجزاهم الله خيراً...

فهرس المحتويات

اسم الموضوع	الصفحة
المقدمة	
التمهيد/الخوارزمي وتخميره	
اولاً: الخوارزمي	١
أ- اسمه ولقبه	٢
ب- مولده ووفاته	٣
ج- شيوخه	٣
ت- آثاره العلمية	٣
ثانياً: شرح المفصل المسمى بالتخمير	٤
أ- سبب التأليف	٤
ب- منهج المؤلف في التخمير	٥-٢
الفصل الأول: مسائل صوتية وصرفية	**٦٠-٦**
المبحث الأول: مسائل صوتية	**٢٠-٧**
اولاً: التقاء الساكنين	٧
ثانياً: امتناع ادغام المتماثلين للبس او ثقل	١٠
ثالثاً: الهمز بين التخفيف والتحقيق	١٢
أ- تخفيف الهمزة	١٢
ب- تحقيق الهمزتين وتخفيفهما	١٥
رابعاً: قلب الياء واواً في صيغة (فُعلى)	١٧
المبحث الثاني: مسائل صرفية	**٦٠-٢١**
اولاً: التصغير	٢١
أ- تصغير الاسم غير الثلاثي	٢١
ب-تصغير ايام الاسبوع والشهور	٢٨
ج- تصغير ما كان على ثلاثة احرف ولحقته الزيادة للتأنيث	٣١
ثانياً: الميزان الصرفي للفظة (معيشة)	٣٣
ثالثا: مسائل في النسب	٣٦
أ- النسب الى القبائل	٣٦
ب- النسب الى ما ذهبت فاءه من بنات الحرفين	٣٩

ج-النسب الى الصنعة او الحرفة	٤٤
رابعاً: صياغة كلمة غَرِيَ- الغرّاء	٤٦
خامساً: صيغة المصدر من معتل اللام والعين	٤٩
سادساً: ما يحذف من أواخر الاسماء المعتلة الاخر بالياء في الوقف	٥٢
سابعاً: ما لحق من زيادات في الاسم الرباعي ومثاله منجنيق وعنتريس	٥٦
ثامناً: حكم الياء في: يأجج	٥٨
الفصل الثاني: مسائل نحوية	**٦١-٨٩**
المبحث الأول: المرفوعات	**٦٢-٦٧**
اولاً : اضمار اسم (لاتَ)	٦٢-٦٤
ثانياً : حذف خبر (إنَ)	٦٥-٦٧
المبحث الثاني: المنصوبات	**٦٨-٧٧**
اولاً: أسم (لا) النافية للجنس	٦٨-٧١
ثانياً: باب (ما) و(لا) المشبهتين ب(ليس)	٧١-٧٤
ثالثا: مميز ((كم)) بين النصب والجر	٧٥-٧٧
المبحث الثالث: ادوات نحوية	**٧٨-٨٩**
اولاً: اظهار ((أنْ)) بعد ((كَيْ))	٧٨-٨١
ثانياً: كسر همزة (إنَّ) وفتحها	٨١-٨٤
ثالثاً: ((أنْ)) بمنزلة ((لَوْ))	٨٤-٨٦
رابعاً: دخول الكاف على الضمير	٨٦-٨٩
الفصل الثالث: مسائل لغوية متفرقة	**٩٠-١٣٣**
المبحث الأول: مسائل في الدلالة	**٩١-١١٣**
اولاً: الممنوع من الصرف	٩١-٩٤
ثانياً: العطف على عاملين	٩٤-٩٨
ثالثاً: وصف المبهم	٩٩-١٠٤
رابعاً: علامة اعراب المثنى	١٠٤-١٠٧
خامساً: بناء العدد المركب مثل (خمسة عشر)	١٠٧-١١١
سادساً: النفي بـ((لَمْ)) والنفي بـ((لَمّا))	١١١-١١٣
المبحث الثاني: مسائل في الادوات	**١١٤-١٣٣**
اولاً: الفرق بين حرفي التصديق والايجاب ((نَعَمْ)) و((بَلَى))	١١٤-١١٧
ثانياً: ((لولا)) و((لوما)) حرفا ابتداء وجواب	١١٨-١٢٠
ثالثاً: حرف التقريب (قَدْ)	١٢١-١٢٣
رابعاً: ((مِنْ)) تأتي زائدة لتوكيد النفي	١٢٤-١٢٨
خامساً: (هَلّا) و(لولا) و(الاّ) و(لوما) التحضيضية	١٢٨-١٣١
سادسا: القسم بـ((مُنْ))	١٣١-١٣٣
النتائج	**١٣٤-١٣٨**
المصادر	**١٣-١٥٢**
العنوان باللغة الانكليزية	

F-B	الترجمة باللغة الانكليزية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَــنِ الرَّحِيــمِ

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله الطيبين الطاهرين...

اما بعد...

فلا تغيب عنا أهمية آراء سيبويه في مجال اللغة العربية وعلى جميع المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فإنها تعد اساساً ومرتكزاً في تأسيس القواعد اللغوية، فلا غنى عنها في مؤلفات من جاء بعدهُ، وتعددت النقولات والاستشهادات برأيه، ولا سيما عند (القاسم بن الحسن الخوارزمي)؛ اذ كان يستند على آراء سيبويه في استنباطه الأحكام اللغوية ويتخذها حجةً في دعم رأيه ولا تكاد صفحات كتابه تخلو من آراء سيبويه فتارةً يوافقها، وأخرى يخالفها.

وقد جئت ببحثي الموسوم بـ(آراء سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتاب شرح المفصل للخوارزمي (ت ٦١٧هـ) المسمى بـ(التخمير)- دراسة تحليلية فقمت بعرض هذهِ الآراء متتبعةً آراء النحاة ولا سيما فيما كان فيه (الخوارزمي) يدعم حجته عبر ما يورد من رأي لسيبويه، او في بعض الاحيان اذا كان هناك خلاف في المسالة نجده يورد رأي سيبويه للاستئناس وفي بعض الاحيان نجده يخالفه في بعض الآراء وهذا قليل، فقمت بجمع هذه الآراء وتحليلها وذكر الدليل والحجة من إيرادها وصولاً الى ترجيح المسألة مع ذكر آراء علماء اللغة العربية فيها.

وسبب اختياري هذا الموضوع هو جدة الموضوع وعدم دراستهِ من قبل، ورأي اللجنة العلمية والقسم والمشرف الذين وجدوا ان الموضوع يستحق الدراسة، حيث يعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي؛ لما فيه من عرض آراء سيبويه عند عالم لغوي كالخوارزمي.

وقد قسم البحث على تمهيد وثلاثة فصول، تلحقها خاتمة بالنتائج.

التمهيد نبذة عن حياة (القاسم بن الحسن الخوارزمي).

اما الفصل الأول فجاء تحت عنوان: (مسائل صوتية وصرفية، وقسم على قسمين: فالمبحث الاول تضمن مسائل صوتية وفيه عدة موضوعات منها: (التقاء الساكنين، وامتناع ادغام المتماثلين للبس او ثقل، ومسائل صوتية في الهمز ومنها: تخفيف الهمز وتحقيق الهمزتين وتخفيفهما).

والمبحث الثاني تضمن: الصيغ الصرفية ومنها: التصغير وفيه تصغير الاسم غير ثلاثي ومثاله (مقعنسس)، تصغير ايام الاسبوع والشهور، وتصغير ما كان على ثلاثة احرف ولحقته الزيادة للتأنيث، والنسب ويتضمن: النسب الى القبائل، والنسب الى ما ذهبت فاءه من بنات الحرفين والنسب الى الصنعة والحرفة، وصياغة كلمة غَرِيَ- غِراء، والمصدر من معتل اللام والعين، وما يحذف من اواخر الأسماء المعتلة الآخر الياء في الوقف، وما لحق من زيادات في الاسم الرباعي ومثاله منجنيق وعنتريس، وحكم الياء في يأجج).

وقد جاء الفصل الثاني: بعنوان .(مسائل نحوية) اقل في عدد الصفحات في قُبال الفصلين الاول والثالث، المبحث الاول تضمن: المرفوعات ومنها: اضمار اسم ((لاتَ))، و(حذف خبر ((إنَّ))، والمبحث الثاني تضمن: المنصوبات ومنها: (اسم لا النافية للجنس، باب (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) ، ومميز ((كم)) بين النصب والجر، والمبحث الثالث : تضمن (ادوات نحوية) ومنها : اظهار (أَنْ) بعد (كَيْ) ، كسر همزة (إنَّ) وفتحها ، و(أَنْ) بمنزلة (لو) ، دخول (الكاف) على الضمير.

اما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان: (مسائل لغوية متفرقة) ويحتوي على مبحثين: المبحث الأول: مسائل في الدلالة ويتضمن: (الممنوع من الصرف، والعطف على عاملين، ووصف المبهم، وعلامة اعراب المثنى، وبناء العدد المركب مثل (خمسة عشر)، النفي بـ((لَمْ)) والنفي بـ((لَمّا)). والمبحث الثاني: مسائل في الادوات وقد تضمن: (الفرق بين حرفي التصديق والايجاب ((نعم)) و((بلى))، ((لولا)) و((لوما)) حرفا ابتداء وجواب، حرف التقريب ((قد))، و((مِنْ)) زائدة لتوكيد النفي، ((هلاّ)) و((لوما)) و((الاّ)) و((لوما)) التحضيضية، والقسم بـ((مُنْ)) .

وخُتم البحث بأهم النتائج وأهم ما توصلت اليه ثم قائمة المصادر والمراجع.

اما منهجي في البحث فقد اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي، اذ قمت بعرض رأي سيبويه الوارد في كتاب التخمير ثم قمت بتحليل آراء سيبويه استناداً الى آراء العلماء في المسألة التي انا بصددها، ولم يكن ذلك بعيداً عن الاستشهاد بدليلٍ قرآني، فضلاً على ذكر الشواهد الشعرية ونسبتها الى قائلها، وقد ذكر بعض موارد الخلاف لتصل المعلومة واضحة الى ذهن القارئ.

وقد اعتمدت في هذه الرسالة على مجموعة كتب في النحو واللغة منها : الكتاب لسيبويه ولتوثيق آراء سيبويه اعتمد على كتاب (شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير)، وقد ذللت

صعوبة فهم نصوص (سيبويه) بالرجوع الى احد شروح الكتاب، وهو شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

فضلاً عن الكتب التي اعتمدتها في بحثي هذا: (المقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الشافية للرضي)، اما المصادر الحديثة فأهمها: (كتاب معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، مفهوم الجملة عند سيبويه للدكتور حسن عبد الغني جواد الاسدي).

وهناك دراسات سابقة لها الطابع نفسه اذ اهتمت بآراء سيبويه، ومنها:

- آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني، (ت ٦٤٣ هـ)، للطالبة: وداد رجب محمد (اطروحة دكتوراه) كليه الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ٢٠١٦م.
- آراء سيبويه في كتاب منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك لابي حيان الاندلسي(ت ٧٤٥هـ) للطالب: محمد عبد الامير علوان (رسالة ماجستير) كلية التربية الاساسية جامعة الكوفة ٢٠١٨م.
- آراء سيبويه الصرفية والنحوية في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي للطالب: حيدر عبد الخالق عمران (رسالة ماجستير) كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء ٢٠٢٠م.

وكانت لآراء استاذي المشرف الدكتور (حيدر عبد علي حميدي العامري) بصمة واضحة لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتقديمه العون والاستشارة والنصح والارشاد في هذا الجانب جزاه الله خيراً.

وقبل الختام سَعيتُ جاهدةً في اخراج هذه الرسالة على احسن صورة وارجو ان اكون قد وفقت في تقديم ما استطعت تقديمه في هذا المجال وما توفيقي الا بالله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآل محمد الطيبين الطاهرين.

" الباحثة "

التمهيد

الخوارزمي وتخميرهُ

- اولاً: الخوارزمي :
- ثانياً: شرح المفصل المسمى بالتخمير :

التمهيد

الخوارزمي وتخميرهُ

اولاً: الخوارزمي :

أ- اسمه ولقبه.

ب- مولده ووفاته.

ت- شيوخه.

ث- آثاره العلمية.

ثانياً: شرح المفصل المسمى بالتخمير :

أ- سبب التأليف.

ب- منهج المؤلف في التخمير.

اولاً: الخوارزمي :

أ- اسمه ولقبه:

هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي[١]، ولقبه (صدر الافاضل، ابو محمد)[٢]، وهذا اللقب غير مألوف حينذاك عند اهل العراق ولا عند اهل الشام ولا عند اهل مصر، بينما هو مألوف عند اهل المشرق خوارزم وخلصان وغزنه[٣].

---

[١] ينظر معجم المؤلفين: ٩٨.

[٢] ينظر المصدر نفسه : ٩٨.

[٣] ينظر التخمير: ١٦/١.

ب- مولده ووفاته:

قال ياقوت الحموي[١] : ((سألتهُ عن مولدهِ فقال: مولدي في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمسة وخمسين وخمسمائة)).

اما وفاته فكانت على يد التتار اثناء هجومهم على خوارزم شهيداً في الثاني عشر من ربيع الاول سنه سبعة عشر وستمائة[٢].

ت- شيوخه[٣]:

١-المطرز الخوارزمي.

٢-الانماطي.

٣-فخر الدين الرازي.

٤-العارض السرخسي.

٥-رضي الدين النيسابوري[٤] .

٦-برهان الدين الرشتاين المرغناني.

٧-افضل الدين الغيلاني.

ث- آثاره العلمية.

اما تصانيفهُ فقد ذكرها ياقوت الحموي[٥] وهي:

١- كتاب المجمرة في شرح المفصل صغير.

٢- كتاب السبيكة في شرحه ايضاً وسط.

٣- كتاب التَخمير في شرح المفصل بسيط.

---

[١] معجم البلدان: ٢٣٨/١٦.

[٢] ينظر التخمير: ١٧/١.

[٣] ينظر التخمير: ١٨/١-٢٢.

[٤] ينظر وفيات الاعيان: ٣٤٥/٥.

[٥] ينظر معجم الادباء: ٢٥٣/١٦.

٤- كتاب شرح سَقط الزند.

٥- كتاب التوضيح في شرح المقامات.

٦- كتاب لهجة الشرع في شرح الفاظ القفة.

٧- كتاب شرح المفرد والمؤلف.

٨- كتاب شرح النموذج.

٩- كتاب شرح الاحاجي لجار الله.

١٠- كتاب حلوة الرياحين في المحاضرات.

١١- كتاب عجائب النحو.

١٢- كتاب السر في الاعراب.

١٣- كتاب شرح الأبنية.

١٤- كتاب الزوايا والخبايا في النحو.

١٥- كتاب المحصل للمحصلة في البيان.

١٦- كتاب عجالة الشعر في الشعر.

١٧- كتاب بدائع الملح.

١٨- كتاب شرح اليميني للعيشي.

ثانياً: شرح المفصل المسمى بالتخمير :

أ- سبب التأليف.

شرح الخوارزمي المفصل شرحين، صغيراً ووسطاً قبل هذا الكتاب، ثم بعد ذلك ألف كتاب ((التخمير)) الذي يعدُّ اكبر شروح الخوارزمي على المفصل وهو آخرها، فقد اودعه كل تجاربه السابقة وضمّنه كل الاستفسارات التي قد تطرأ على كل من يقرأ ويطلع عليه، وقد قدم مقدمة لشرحه بيّن فيها فضل كتاب المفصل واوضح فيها انه

حلق عليه قريباً من ثلاثين سنة وشرحه شرحاً شمل جميع ما اشكل عليه من لفظ ومعنى.

ب- منهج المؤلف في التخمير.

سار الخوارزمي على منهج الزمخشري في (المفصل)، حيث كان مقسماً على اربعة اقسام، قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك وكل قسم من هذه الاقسام ينقسم الى ابواب ومن ثم الى فصول، وجمع بين تحليل تراكيب المفصل وألفاظه وساق فيه جملة من اقوال العلماء وآرائهم، وقد حافظ الخوارزمي على سلامة نص المفصل فأورده كاملاً يبدؤه بقوله: ((قال جار الله)) فاذا انتهت الفقرة التي أوردها، اورد شرحه بقوله: ((قال المشرَّح)) ويعني بها نفسه ويورد بعدها كلامهُ الذي يفسر به ما قاله الزمخشري، واذا دعته الحاجة الى الاستطراد والتوسع في الشرح وضع ذلك تحت عنوان ((تخمير))[1].

[1] ينظر التخمير: ١٤٧/١.

الفصل الاول

مسائل صوتية وصرفية

- المبحث الأول: مسائل صوتية
- المبحث الثاني: مسائل صرفية

الفَصْلُ الأَوَّل

مسائل صوتية وصرفية

المبحث الاول : مسائل صوتية

اولاً: الحذف عند التقاء الساكنين.

حال العرب الى تخفيف نطق الالفاظ عند التقاء الساكنين اما بحذفها او بجلب الحركة المناسبة للنطق كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [1] فـ((التاء)) مكسورة حال الوصل تخفيفاً للنطق وقد يحذف الصوت او الحركة في بعض الاستعمالات وهذا ما نجده عند الخوارزمي وذلك اذا : ((التقى في قولك: الاسم ساكنان، احدهما اللام والثاني السين والاول منهما غير مَده فلا جرَمَ يحرك ولم يسقط فأن سألت: فما بالهم حركوا اللام الداخلة على الاول دون الثاني مع أنَّ تحريك الثاني تحريك في موضع الضرورة فيكون أولى، ومن ثم قال سيبويه- في جُحَيمِر تصغير جَحْمَرِشْ فإنما حذف الذي ارتدع عنده اجبت انما حُرَك الاول ها هنا لانهم جعلوا التلفظ بالحرف بمنزلة حركة المشي فالأشبه ان يكون كل حرف من الكلمة متحركاً الا انهم لتعديل الكلمة سكّنوا بعض حروفها وأعتبروا الساكن معتبر المتحرك لكن الساكن اذا كان مفردا [عن] ساكن آخر اما اذا تبعه ساكن فلا يردُ متحركاً عملاً بالأصل))[2]، والحرف المشار اليه عند الخوارزمي نجده في قولهِ واضح او عند سيبويه إذ قال :((ولا يجوز في (جَحْمَرِش) حذف الميم وان كانت تزاد،

---

[1] الحجرات : ١٤.

[2] ينظر التخمير: ٤/٢٨٩.

لأنه يستنكر ان يكون بعد الميم حرف ينتهي اليه في التحقير كما كان ذلك في (جُعَيْفِرٍ)، وانما يستنكر ان يجاوز الى الخامس، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث اشبه الحروف الزوائد))[١].

من الضوابط في نطق الاصوات والمقاطع عند العرب، والتي بيُّنها سيبويه أنَّ العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك وتستكره الاستمرار في نطق اربع حركات متتالية في كلمةٍ واحدة حتى لا يحدث ثقلاً في النطق[٢].

فكلمة (الإسم) و(الإنطلاق) و(الإستغفار) اذا لم تسبق بعدها بكلام فأننا نثبت الهمزة في النطق فاذا تقدمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ لان الكلام المتقدم قد اغنى عنها فلا يقال (الاسم) بأثبات الهمزة لعدم الحاجة اليها لان الداعي الى الاتيان بها قد زال وهو الابتداء بساكن وكذلك سائر ما ذكرناه مثل (الإنطلاق) و(الإستغفار) فإثبات الهمزة في هذه الاسماء لحن لأنه عدول عن كلام العرب وقياس استعمالها وكان زياده من غير حاجه اليه وكذلك الامر نفسه في مثل قولنا: (من ابنك) و(عن اسمك) (من القوم) و(من الرَّجُل) فان النون تكسر لتوالي الساكنين وتسقط همزة الوصل لوقوعها في الدرج[٣] ، فالأصل هو تحريك الساكن المتأخر، لان الثقل ينتهي عنده وهذا يشابه في قاعدته تصغير الخماسي الذي عبر عنه سيبويه بانه لا يزال

---

[١] الكتاب: ٣/٢٤٨-٢٤٩.

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٣٣٧.

[٣] ينظر التكملة: ١٩٥-١٩٦، وينظر المقرب لابن عصفور: ٢/١٨-١٩، وينظر همع الهوامع: ٣/٣٧٠.

في سهولةٍ حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع[١]، فالحذف يكون في الحرف الخامس فتصبح (جَحْمَرِشْ) في تصغيرها (جُحَيْمِرْ) لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر وكذلك الجمع بين ساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول الا لوجه يرجحه، فالأصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وهناك من العرب من يحرك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الاواخر مواضع تغيير ولذلك كان الاعراب في الآخر[٢].

وقد ذهب الرضي الاستربادي مذهب سيبويه في انه يستثقل الخامس فيسكنه[٣].

ويعلل الخوارزمي هذا التغيير ويشبه التلفظ بالحرف بمنزلة حركة المشي فالأشبه ان يكون كل حرف من الكلمة متحركاً الا انهم لتعديل الكلمة سكّنوا بعض حروفها واعتبر الساكن معتبر المتحرك لكن الساكن انما يُعتبر مُعتبر المتحرك إذا كان مفرداً [عن] ساكن آخر اما اذا تبعه ساكن فلا يرد متحركاً عملاً بالأصل[٤].

وخلاصة القول في مسألة الحذف والتحريك بالحركة المناسبة عند التقاء الساكنين نجدها متوافقة عند الخوارزمي وسيبويه أنَّ في كلام سيبويه ما يحتاج الى البيان لسعة رأيه إذ اوقفني رأيه للمرحلة الاولى من القراءة وضننت أن الغاية من قول سيبويه هو التحقير ليس غير ولكن هو في

---

[١] ينظر الكتاب: ٣/٢٤٨-٢٤٩.

[٢] ينظر الاشباه والنظائر: ٢/٣٢١، وينظر همع الهوامع: ٣/٣٧٠-٣٧٣.

[٣] ينظر شرح الشافية للرضي: ٢/٢١٢، وينظر مسارات الدرس الصوتي: ١١٧-١٢٠.

[٤] ينظر التخمير: ٤/٢٨٩.

الحقيقة عند تحقير (جَحمرش) تصبح (جحيمر) فان سيبويه يقصد التحقير من وجهه، ومن وجهه اخرى قصد التخفيف بحذف (الشين) فحذف الحرف الاخير من (جحمرش) يقصد به التخفيف، وهذه المسألة ارتبطت مع كلام الخوارزمي حول تسكين الحرف واعتباره وجعل المتحرك من اجل التخفيف فالرابط هو التخفيف وليس التحقير وموضوع درس الخوارزمي هو التخفيف سواء بالحذف او بالإسكان وقت جاء الخوارزمي برأي سيبويه كمثال لتوضيح المسألة ولتيسير الفهم لدى المتلقي. وقد وافق جملة من العلماء ما ذهب اليه سيبويه ومن قبل الخوارزمي وبعده [1] والذي يبدو لي أن الميل الى حذف الصوت تكون الغاية فيه التحقيق؛ لان عادة العرب أن تميل الى تخفيف ما استثقل فيه اللسان.

ثانياً: امتناع ادغام المتقاربين للبس او ثقل.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في ادغام المتقاربين في كلمة او كلمتين فان التقيا في كلمة نظر فان كان ادغامها يؤدي الى لَبس او ثُقل لم يجزُ نحو: وَتَد فان المصدر منه (وَطَد) و(وتد): (طِدة) (وتدة) لان في ادغامها بان ثُقل ولَبس[2].

عرف النحويين جملةً من الادغامات بين الأصوات تخفيفاً للنطق ومنه ادغام المتقاربين والمتماثلين ونجد ذلك من ادغام الحروف بعضها ببعض وسأورد ما ذكر الخوارزمي من ادغام المتقاربين لبيان موضع المسألة الصوتية المرتبطة بها، اذ قال: ((لو ادغم التاء في الدال لأوهم أن اصله من الواو والدالين وكذلك لو ادغم الطاء في الدال. واما كنية وشاة زنماء وغنم زنم فقد قال سيبويه: لان ادغامها ها هنا في

---

[1] ينظر التكملة: ١٩٦، وينظر شرح الشافية للرضي:٢/٢١٢، وينظر المقرب : ٢/١٨-١٩، وينظر الاشباه والنظائر:٢/٣٢١.

[2] ينظر التخمير: ٤/٤٥٣-٤٥٤.

الياء والميم يوهم أن الاصل ليس بنون. فرس عتد. معد للجري. كنية: واحدة الكنى. الخليل: الزنم يكون للمعز في حلوتها متعلقة كالقرط، ولها زنمتان. فان كانت في الاذن فهي زلمة والنعت ازلم وازنم. والانثى زلماء وزنماء))[١].

ولسيبويه قوله في ظاهرة الادغام وتوضيح ما يحصل من علة الادغام ما نجده من موطن شاهد على المسألة الصوتية في ادغام حرفين متقاربين فيرجع ذلك الى مخرج الأصوات بينهما، اذ مخرج التاء من طرف اللسان والثنايا ومخرج الدال من طرف اللسان والثنايا أيضاً [٢].

قال سيبويه: ((وتكون ساكنة مع الميم اذا كانت من نفس الحرف بيّنةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغَنم زُنْمٌ، وقنواء وقنيةٌ وكنية ومنيةٌ. وانما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأَنه من المضاعف، لان هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. الا تراهم قالوا امَّحَى حيث لم يخافوا التباساً، لان هذا المثال لا يضاعف فيه الميم.

وسمعت الخليل يقول في أَنْفَعَل من وَجِلتُ: اوّجل كما قالوا امَّحَى، لأنها نون زيدَتْ في مثال لا تضاعَف فيه الواوُ، فصارَ هذا بمنزلة المنفصل في قولك: مَنْ مَثْلُك، ومَنْ مّات. فهذا يتبيَّن فيه أنها نون بالمعنى والمثال. وكذلك أَنْفَعَلَ من يَئسَ على هذا القياس))[٣] فالتضعيف الذي يراد به الإدغام له علة كراهة الالتباس النطقي بين الحروف.

---

[١] التخمير: ٤/٤٥٣-٤٥٤.

[٢] ينظر الكتاب ٤/٤٦٣.

[٣] الكتاب: ٤/٤٥٥.

يبين سيبويه أن ادغام المتقاربين يحصل في كلمة او كلمتين فان التقيا في كلمة نظر فإن كان ادغامهما يؤدي الى لْبس او ثقل لم يجز نحو: وتد وعتد وكنيه وشاة زَنماء وغنم زُنْم فيصبح المصدر من وَطَدَ وَوَتَد: طِدة وتِدة لان في ادغامها بان ثقل ولبس كما اننا لو ادغمنا وقلنا شاة زنماء اصبح هناك وهم بأن الاصل ليس بنون، وان لم يلبس جاز الادغام نحو: امَّحى وهمرش[1]، وان التقيا في كلمتين فالإدغام جائز لأنه لا لبس فيه ولا تغيير في صيغته.

ونستطيع القول بان الخوارزمي قد ذكر رأي سيبويه اصالةً بالرأي وتمسكاً بالمصدر، اذا علمنا ان جمهور العلماء والعرب ومنهم الخوارزمي قد ذهبوا مذهب سيبويه وقد بينت العرب ان ادغام المتقاربين انما يجوز في كلمتين نحو: (من مثلك) فانه يدغم احدهما في الاخر ولا يبالي باللبس لو عرض لأنهما اذا انفكا يعرف اصل كل واحد منهما، وان تحركا لم يجب الادغام ولم يتأكد، وان سكن الاول واصطدم بأحد الحروف الستة من كلمة (يرملون) فقد يجب الادغام ولا يجب في غير هذا، أما إذا كانا في كلمة: فإن تحركا والبس الادغام فبيَّنوا ذلك كله ولم يدغموا للالتباس بالمضاعف فنقول في: وَطَدَ يَطِدُ: وَتَدَ يَتِد ُ[2]، فلم يدغموا لتحرك الحرف الأول، لأنه لو إدغم لقالوا في يتد: تَدُّ فيوالي بين اعلالين، وكذلك نقول: وَدَدْتُ اودُّ فيبنى الفعل على فعلت ليكون المضارع على يفعل مثل لَوْجَل، فلا يلزم فيه حذف الفاء ولو بني على يفعل لكان يَدُّ فيتوالى اعلالان، وكذلك نقول في مصدر: وَطَدَ يَطِدُ وَوَتَدَ

---

[1] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٣٢/٥-٤٣٣، وينظر التكملة: ٦٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/١٠-١٣٣، وينظر شرح الشافية للرضي: ٢٦٦/٣-٢٦٧، وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٥٠/١، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٢٦٦/٤-٢٦٧، وينظر الممتع في التصريف: ٧١١/٢.

[2] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٢/٥١-٤٣٣، وينظم التكملة :٦٢.

يَتِدُ: طدةً وتدةً وكرهوا وطداً ووتداً لأنه ان بيّن ثَقُلَ وان أُدْغِمَ التبس واذا لم يقع لبس أُدغم وذلك في شيئين:

احدهما: ان تكون الكلمتان منفصلتين فيْعلم في الانفصال حرف كل واحدة من حروف الاخرى كقولك: من مالك ومن رْاقد.

والآخر: ان تكون الكلمة يعرف من بنيتها ان فيها نوناً مدغمة كقولك: امَّحى وهو (انفعل)، وهذا لا يوهم التضعيف، لان التضعيف لا يمكن فيه ويمكن ان نقول: أَنْمَحى فلا ندغم ويمكن ان نقول: امَّحَى، وكذلك القول في مثل: اوَّجل من (وَجَلَ) (انفعل)، ومن يسَر ايسَر فادغمنا لزوال اللبس[1]، وما يمكن تلقفه من إيراد العله التي ساقها سيبويه والخوارزمي في الإدغام بين المتقاربين يرجع الى اللبس في نُطق الحرف بين الأول والثاني إذ لابد من نطق مميز لهما – أي الحرفين المتقاربين– وهو رأي اقرب الى مراعاة النطق للسهولة.

ثالثاً: الهمز بين التخفيف والتحقيق.

أ- تخفيف الهمزة.

الهمز ظاهرة صوتية وهي أقرب الة اللهجة بين العرب وتخفيفها لا تحقيقها أقرب الى الميل الى صفة النطق، وقد درس النحويون هذهِ الظاهرة دراسةً علمية لبيان علة التخفيف والتحقيق وقد تضمنت هذهِ الدراسة العلمية عند الخوارزمي عند قولنا في تخفيف الهمزه وتحقيقها : ((وفيه وجهان:

---

[1] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٣٢/٥-٤٣٣، وينظر التكملة: ٦٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/١٠-١٣٣، وينظر شرح الشافية للرضي: ٢٦٦/٣-٢٦٧، وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٥٠/١، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٢٦٦/٤-٢٦٧، وينظر الممتع في التصريف: ٧١١/٢.

احدهما: انه نقل الهمزة الى الساكن قبلها[فتحرك] وبقيت الهمزة ساكنة حتى صارت بمنزلة همزة رَأس فقلبت الفاً.

الثاني: انه اجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المتحرك ومن ثم أجاز سيبويه الامالة وتركها في مِصْباح ومِقْلات.

اما تركها فلمجاورة الحرف المستعلي وهو الصاد والقاف والفتحة الواقعة بعدها فصارا كأنهما صَبَاح وقَلَات بالفتح، وذلك مما لا يجوز إمالته ها هنا.

اما الإمالة فلمجاورة الصاد والقاف والكسرة الواقعة قبلها فصارا كأنهما صبَاح وقلَات فتقدر الفتحة على الهمزة كأنهما على ما قبلها فيصير بمنزلة رأس تجعلها بين بين))[1] ، الذي يتضح في هذا النص ان صعوبة النطق بالساكن مع الهمز جعل الخوارزمي يميل الى بيان السبب في الهمزه وكذلك نقل الهمزه عند التحقيق الى موضع الحرف من الكلمة بما يناسب حقة النطق.

وقد بين سيبويه الوجه في التخفيف والتحقيق للهمز بالإشارة الى بعض العلل والقواعد وذلك بقوله:((واذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والالف حرفان احدهما ساكن، والساكن احد هذه الحروف، فإنَّ الإمالة تدخل الالف، لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرفٍ مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور وصار بمنزلة القاف في قِفاف وذلك قولك: ناقة مِقْلاتٌ، والمِصْبَاح، والمِطْعان، وكذلك سائر هذه الحروف وبعض من يقول قفافٌ ويميل الف مفعال وليس فيها شيء من هذه الحروف، وينصب الالف في مِصْباحٍ ونحوه، لان حرف

[1] التخمير: ٤/٢٦٩ .

الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح، فلما جاء مسكنا تليه الفتحة صار بمنزلته لو كان متحركاً بعده الالف، وصار بمنزلة القاف في قوائم وكلاهما عربي له مذهب))[1].

يتضح مما ذكر آنفاَ أنَّ تخفيف الهمزة المفتوحة المسبوقة بساكن كما في (الكَمْأَة والمْرأَة) يكون هذا على وجهين:

احدهما: بتسكين الهمزة والثانية يفتح الهمزة .

الاولى بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها [فتحرك] وبقيت الهمزة ساكنة فأصبحت (كمَأْة ومَرَأْة) كما هو الحال عند سيبويه في مثل: صَبَاَح وقَلَات ولقد عدت عند الكوفيين والكسائي والفراء أنها القياس[2].

والثانية: انه أجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المتحرك فصارت (المرَأة والكمَأة) كما هو الحال عند سيبويه في مثل مِصْبَاَح ومِقْلَات[3].

في ضوء ما تقدم بأن الخوارزمي جعل من رأي سيبويه وأن أورده على اختصار ان يكون ذا تعضيد لما سيذهب اليه وذلك ان الهمز وقد اوردتهُ العرب بانها اجرت الحرف الساكن اذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك وذلك في ((المرَة)) و((الكَمَاة)) وهم يريدون ((المَرْأة)) و((الكَمْأَة)) ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين وما بعدهما مفتوحتان صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لما قُدرت حركتهما في غيرهما كأنهما

---

[1] الكتاب: ٤/١٣٠-١٣١ .

[2] ينظر التخمير: ٤/٢٦٩، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١١٠.

[3] ينظر الكتاب: ٤/١٣٠-١٣١، وينظر التخمير: ٩٤/٢٦٩.

ساكنتان، فصار التقدير فيهما مَرَأْة وكَمَأة، ثم خففتا فأبدلت الهمزتان الفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما فقالوا مَرَاه وكَمَاة كما قالوا في رَأْس وفَأس لما خففتا: راس وفاس[1].

وما يمكن صوغه من ترتيب الكلام في ضوء ما تقدم لبيان تخفيف الهمز انه راجع الى علة أن الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فأنها تخفف بحذفها وتلقى حركتها الى الساكن الذي قبلها فنقول في مثل: المرْأَة، المَرَةُ وفي الكمْأَة الكَمَةُ.

ب- تحقيق الهمزتين وتخفيفهما.

وقد ذكر الخوارزمي: أن في تحقيق الهمزتين هو القياس وان سأل سائل ان الهمزة في مثل آدم ساكنة وفي أئِمة متحركة، والمتحرك اقوى من الساكن؟ فالإجابة لهذا السؤال: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعلال مع انها متحركه كما في (مئر)[2] لما ذكرناه من ان الهمزة الواقعة اولاً لا تخفف))[3].

اذ يقول في التخمير: في القراءة الكوفية ﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[4] ، بتحقيق الهمزتين والحجه فيه ان الهمزة من حروف الحلق كالعين والهاء في نحو كع والفهه كذلك يجوز اجتماع الهمزتين، لأن سيبويه قد قال: زعموا أن ابن ابي اسحاق كان يحقق

---

[1] ينظر سر صناعة الاعراب: ٧٥-٧٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٩، وينظر الممتع في التصرف: ٤٠٥/١.

[2] مئر جمع مئرة ، وهي الذخل والعداوة .

[3] ينظر التخمير: ٢٨٣/٤ .

[4] التوبة :١٢.

الهمزتين وناساً اعترض عليهم البصريون أنّا لا نعلم احداً حكى التحقيق فيها في نحو آجر وآدم وآزر فكذلك ينبغي في القياس ان يكون أئِمة.

فإن سألت الهمزة الثانية في آدم ساكنة وفي أئِمة متحركة، والمتحرك اقوى من الساكن؟ اجبت: ((المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعلال مع انها متحركة كما في (مئر) لما ذكرناه من ان الهمزة الواقعة اولاً لا تخفف)) [١] .

قال سيبويه: ((وزعموا ان ابن ابي اسحاق كان يحقق الهمزتين واناسٌ معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديءٌ[٢].

بين سيبويه أنه اذا ألتقت همزتان في كلمة واحدة كما في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[٣] ، فانه لا يدغم (أئِمة) فتصبح عنده (أيمه) وذلك للتحقيق لان الهمزة نبره تخرج من اقصى الحلق فتثقل في النطق واذا كانت قد استثقلت فهي مع مثلها اثقل ولها باب في التخفيف هو اولى بها من الادغام[٤] ، فالهمزة لا تدغم في مثلها، فاذا ألتقت همزتان فلا ادغام لثقل الهمزة فالنطق بها تكلفاً، ومن يدغم هم ابن ابي اسحاق وناساً اعترض عليهم البصريون وقد حكى سيبويه انها لغة رديئه لناس من العرب وقد اجاز الادغام على حد قول هؤلاء لكنه ضعفهُ[٥] .

---

[١] التخمير: ٢٨٣/٤ .

[٢] ينظر التخمير: ٢٨٣/٤ .

[٣] التوبة: ١٢ .

[٤] ينظر سر صناعة الاعراب: ٧١/١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/١٠.

[٥] ينظر الكتاب: ٤٤٣/٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش.

فقال: ((وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء))[١] ، فالهمزتان تدغمان اذا ألتقتا في قول هؤلاء مع ان الاصل في الهمزة عند العرب لا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها وقد ذكر ابن يعيش هذا بقوله: ((فالثقل اذا تجاورت وتقاربت اظهر والتخفيف لها الزم))[٢] .

ومن ذهب مذهب سيبويه هم المبرد وابو علي الفارسي وابن يعيش وابن جني والرضي الاستربادي وابو حيان الاندلسي[٣] .

والحقيقة لم اجد من يخالف هذا الرأي من العلماء وهذا ما استدل عليه البحث.

رابعاً: قلب الياء واواً في صيغة (فُعلى) .

ضَمَّنّ الخوارزمي رأي سيبويه في حديثه عن صيغة (فُعْلى) اذا كانت اسماً قُلبت ياؤها واواً نحو: (الطُوبى) و(الكُوسى) من (الطَيّب) و(الكَيّس)، ولا تقلب في الصفة نحو ﴿قِسمةٌ ضيْزَى﴾[٤] ، ومشيةُ حِيْكَى، اما اذا احتوت الصفات التي تكون مؤنث (أفْعَل) على ألالف واللام فعدَّها سيبويه من الأسماء كما في: (الصُغْرى) و(الكُبْرى)[٥] ، قال الخوارزمي: ((إنّ صاحب الكتاب وافق ابا الحسن الاخفش على على ترك التغيير وقلب الياء واواً في (الفُعلى) مما عينه ياءً اذا كان تأنيث الافعل كالافضل والفضلى، وكذلك (الطُّوبى) و(الكُوسى) في مؤنث / الاطيب والاكيس فإن

---

[١] الكتاب:٤/٤٤٣ .

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١٠/١٣٥ .

[٣] ينظر المقتضب:١/٣٣٤ ، وينظر سر صناعة الاعراب:١/٧١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش:١٠/١٣٤، وينظر التكملة:٢٣٦، وينظر شرح الشافية للرضي:٣/٥٨، وينظر ارتشاف الضرب:٣٤٧ .

[٤] النجم : ٢٢ .

[٥] ينظر التخمير:٤/٤١٥ .

كانت (فِعلى) مما لا يلزمه لاستعماله بالالف واللام وذلك اذا لم يكن تأنيث الافعل عاد الحكم فيه الى ما مضى، وذلك قولهم: قسمةٌ ضيزى. وصاحب الكتاب يجعل هذا فعلى- بالضم لا محالة؛ لانهُ ليس في كلامهم (فُعْلى) صفة، انما هي فعلى كانثى وحُبلى، وكان القياس على قول ابي الحسن ضوزى [وقد حكى ضوزى] بقلبها واواً فعلى اذا كان فيها الف ولام استعملت استعمال الاسماء وان كانت مشتقة الا ترى انك تقول: الصغرى والكبرى فلا تحتاج [الى] ان تقول المرأة الصغرى والمرأة الكبرى)) [١].

قال سيبويه: ((هذا باب ما تقلب فيها الياء واواً وذلك فُعْلى اذا كانت اسماً. وذلك: الطُوبى و(الكُوسى)، لانها لا تكون وصفاً بغير الف ولام، فأجريت مجرى الاسماء التي لا تكون وصفاً. واما اذا كانت وصفاً بغير الف ولام فإنها بمنزلة (فُعلٍ) منها، يعني بيضٌ. وذلك قولهم: امرأة حيكي ويدلك على انها (فُعْلَى) انه لا يكون فعلى صفة. ومثل ذلك: قِسمةٌ ضيزى))[٢].

بَيَّن سيبويه ان الواو تقلب ياءً في صيغة (فُعْلى) على ان تكون لامها واواً في الاسم دون الصفة نحو قولنا: (الطُوبى) و(الكُوسى) والاصل: الطَيَّب و(الكَيَّس) وذلك في: رعوى وشروى وتقوى فان الاصل: رعيا وشريا وتقيا. وايضاً تقلب الواو ياءً في المؤنث لأفعُل التفضيل مما لامه واو فقياسه الياء لجريه مجرى الاسماء نحو قولنا: (العليا) و(الدنيا) واصلهما (العلوي) و(الدنوي) وان كانت من الصفات اللاتي لا يستعملن الا بالألف واللام فعدها- سيبويه- بمنزلة الاسماء[٣].

---

[١] التخمير: ٤/٤١٥ .

[٢] الكتاب :٤/٣٦٤.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٣٠٥ .

واما الصفات فلا تكون على صيغة (فُعلى) كقوله تعالى:﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾[١] فان (ضيزى) هي صفة محضة فلا تقلب واوها ياءً ومثل ذلك خزيا وصديا [٢]. وورده عن العرب انها تبدل الياء واواً في الاسم دون الصفة والسبب في القلب يكون للتخفيف فالاصل هو الاسم، والاثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل[٣] .

وذهب اكثر النحويين مذهب سيبويه كالمازني والسيرافي والمبرد وابن جني وابن الحاجب وابن عصفور وابن هشام وابن مالك[٤] .

وقد أَورد لنا الخوارزمي أنَّ الاخفش يوافق سيبويه في قلب الياء واواً في صيغة ((فعلى)) التي تأتي اسماً هذا من جانب، إلّا أنَّه يخالفه في الصفة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾، لأنها في الاصل ياءً، اما الاخفش فإنَّ القياس عنده في الاصل ضوزى[٥] ، وحجته في ذلك انها مشابهةً لمؤنث (فُعلى) وهذا الرأي ضعيف، ف(الصغرى) و(الكبرى) التي هي مؤنث افعل التفضيل لا تتشابه في

---

[١] سورة النجم اية ٢٢ .

[٢] ينظر الكتاب:٣٦٤/٤، وينظر المقتضب:٣٠٤/١، وينظر ابن يعيش:١١٢/١، وينظر شرح الشافية للرضي:١٧٨/٣-١٧٩، وينظر السيرافي:٣٠٥/٥، وينظر حاشية الصبان:٤٣٠/٤-٤٣١، وينظر أوضح المسالك:٣٩٤/٤.

[٣] ينظر الممتع في التصريف لابن عصفور:٣٤٥، وينظر حاشية الصبان:٤٣٦/٤، وينظر المنصف في شرح التصريف:١٥٨٢.

[٤] ينظرالمنصف:١٥٧/٢-١٥٩، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٥٠/٥، وينظر المقتضب:٣٠٤/١، وينظر المنصف:١٥٧/٢-١٥٩، وينظر شرح الشافية للرضي:١٧٧/٣-١٧٩، وينظر الممتع في التصريف لابن عصفور:٣٤٥-٣٤٦، وينظر أوضح المسالك:٣٩٣/٤-٣٩٤، وينظر حاشيه الصبان:٤٣٠/٤-٤٣٨.

[٥] ينظر التخمير:٤١٥/٤.

اشتقاقها ضِيزى وقد ابدلت من الضمة الكسرة لتثبت الياء[1] والبحث يميل الى ما ذهب اليه سيبويه بدليل قوله تعالى :﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾، إلا أنّ الفارق الذي يمكن نميز به قلب الواو لا يتكأ على القلب بين الصفة والاسم بل إن حركة عين الفعل له اثرها الواضح في هذا القلب فقولنا (ضوزى) فيه صعوبة النطق واضحة ويحتاج الى تكلف اكثر من اعلال في الكلمة الواحدة. من ثقل حركي وقلب للصوت.

[1] ينظر المقتضب:١/٣٠٤.

المبحث الثاني

مسائل صرفية

اولاً: التصغير.

أ- تصغير الاسم غير الثلاثي.

ذكر الخوارزمي رأيين في تصغير الاسم الخماسي[١]:

١-الرأي الأول رأي سيبويه اذ يحذف الحرف الأخير من الكلمة لأنه اخف شيء فيها فتقول في تصغير (سَفَرْجَلْ)(سُفَيْرِج)و(فَرَزْدَقْ)(فُرَيزِد).

٢-الرأي الثاني هو حذف الحرف الأخير فنقول في (جَحْمَرشْ)و(فَرَزدق)،(جحيرش)و(فُرَيْزق) بحذف الميم لانها من الزوائد وحذف الدال لانها تشبة التاء التي هي من حروف الزوائد.

وقد ذهب الخوارزمي الى الرأي الأول اذ يقول: ((وقول سيبويه أولى لأنَّ آخر الاسم اوهن شيء في الكلمة وأضعفه . ومن ثَمَّ كَمُن في أواخر الاسم الحذف ، وكفاك – في هذا الباب – الترخيم حجة)) [٢] .

وأشار سيبويه الى ما ذكر علة الخوارزمي بقول: ((هذا باب تصغير بنات الخمسة زعم الخليل: أَنهَّ يقول في سفرجل: سُفَيرجٌ حتى يصير على مثال فُعَيعِلْ وإن شئت قلت: سُفَيْريجٌ. وإنما تحذف آخر الاسم لأن التصغير يسلم حتى ينتهي اليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة.

---

[١] ينظر التخمير :٤٠٧/٢ .

[٢] التخمير :٤٠٧/٢-٤٠٨ .

ومثل ذلك جردَحْلٌ تقول: جُرَيْدحٌ، وشَمَرْدَلٌ تقول: شُمَيرِدُ ، وجَحْمَرِشٌ ، جُحَيْمِرٌ . وكذلك تقول في فرزدقٍ فُرَيزِدٌ ، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِقٌ؛ لأنَّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب اليه، اذ اشبهت حروف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة .

وكذلك خَدَرْنقٌ خُدَيرِقٌ فيمن قال فُرَيْزِقٌ، ومن قال: فُرَيْزِدٌ قال: خُدَيْرِنٌ.

ولا يجوز في جَحْمَرِشْ حذف الميم وان كانت تزاد، لأنه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي اليه في التصغير كما كان ذلك في جُعَيفرٍ، وإنما يستنكر أن يتجاوز إلى الخامس، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يَرتدعَ، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث اشبه حروف الزوائد، لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة. فهذان قولان ،والاول اقيسُ، لأنه ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد.

واعلم أنَّ كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التصغير، فاذا صار الاسم خمسةُ ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرناه من تصغير بنات الخمسة، وذلك قولك في عَضْرَفوطٍ: عُضَيْرِفٌ، كأنك حقرت عُضْرَفٌ، وفي قُذَعميلٍ: قُذَيعِمٌ وقُذَيعلُ فيمن قال: فُرَيْزِقٌ، كأنك حقرت قُذَعِلٌ. وكذلك الخزعبيلة [تقول: خُزَيْعيبةٌ، ولا يجوز خُزَيعيلةٌ، لان الياء ليست من حروف الزيادة]))[1] .

يذهب الخليل على ما ذكرناه عند سيبويه ومن سار على مذهبهم على ما يتضح انفاً في تصغير الاسم الخماسي على ثلاث آراء:

[1] الكتاب : ٤٤٨/٣ .

الاولى: حذف الحرف الخامس من الاسم الخماسي كما في سفرجل تصبح سفيرج و(جَحْمَرِشْ) تصبح (جُحَيْمِرْ)وهو القياس الذي اشار اليه سيبويه بقوله:((وهو انه لا يزال في سهولةٍ حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع فإنما حذف الخامس الذي ارتدع عنده))[١].

الثانية: حذف الحرف الزائد او الشبيه بالزائد ان كان من حروف الزيادة (سألتمونيها) كما في تصغير (جَحْمَرِشْ) بحذف الميم لأنها من الزوائد فتصبح جحيرش، وكذلك في (فَرزدق) تصبح (فُريزق) بحذف الدال لأنها شبيهة بالتاء التي من حروف الزيادة [٢].

وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى التخيير بين الأمر الأول والثاني على أن يكون في الامر الأول حروف كلها أصول كما في (سفرجل) تصبح (سفيرج) ، فيحقر على وزن (فُعَيِعل) ويكون ذلك بحذف الحرف الخامس منه ، أو بحذف الحرف الرابع لأنه من حروف الزيادة او الشبيهة بالزائدة[٣] ، وقد اتفق جمهور النحويين عامةً على التخيير بين الامرين والأمر الأول هو الأقيس وعبر عنه سيبويه بقوله: (والأول أقيس) أي بحذف آخره ،هذا ما ذهب اليه والمبرد والسيرافي وابن يعيش والزجاجي والزمخشري وابن مالك وابن الحاجب وابو حيان [٤].

---

[١] ينظر الكتاب : ٤٤٨/٣-٤٤٩ .

[٢] ينظر الأصول :٣٦/٣-٣٩ .

[٣] ينظر الكتاب : ٤٤٨/٣ .

[٤]ينظر السيرافي : ١٦٧/٤ ،وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٦/٥ ، وينظر حاشية الصبان :٢٢٢/٤، وينظر الايضاح في شرح المفصل :٥٧٢/١ ، وينظر الاشباه والنظائر :١٣/١.

وقد ذكر المبرد هذا الأمر في قوله: (ومن العرب من يقول في الفرزدق: فريزق وليس ذلك بالقياس ، انما هو شبيه بالغلط) [١].

الثالث: أن تبقى حروفه، وإلى هذا ذهب الكوفيون كما في (داهية) تصبح (دويهية) والاخفش قال: سمعت من يقول (سفيرجِل) بكسر الجيم[٢] ،وهذا الرأي ضعيف وقليل من ذهب إليه .

وقد أورد الخوارزمي رأي سيبويه إشارة الى القياس فالقياس هنا هو حذف الحرف الأخير دون الذي قبله وقد أشار الى هذا بقول: ((لان آخر الاسم أوهن شيء في الكلمة وأضعفه ومن ثم كمن في أواخر الاسم الحذف))[٣].

البحث يميل إلى ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وجمهور النحويين وهذا ما يراه الاصوب.

ب- تصغير الإسم غير الثلاثي ومثاله (مُقْعَنْسِس):

ومن تصغير غير الثلاثي ما ذكره الخوارزمي في كلمة (مُقْعَنْسِس) وذلك فيما ورد عن سيبويه أنه يجيز حذف أواخر الاسم غير الثلاثي إنْ كانت حروفه زائدة فإنه يَحذفها وإنْ كان في الإسم أكثر من حرف من حروف الزيادة أو حروف الإلحاق كما في (مُقعَنسس)[٤] فإنها تصبح (مُقعيسُ)[٥] .

---

[١] ينظر المقتضب : ٢٤٧/٢ .

[٢] ينظر ابن يعيش :١١٦/٥ ، وينظر شرح الشافية لابن جماعه :٣٣٩ .

[٣] التخمير:٤٠٧/٢.

[٤] المقعنس بمعنى الشديد جاء في معجم تاج العروس من جواهر القاموس:٣٨٣/٦.

[٥] ينظر التخمير :٤٢٥/٢

وما يؤيد حذف الحرف الأخير من وزن (مُقَيْعِسْ) الحذف في تصغير الترخيم اذ قال الخوارزمي: ((تصغير الترخيم مطرد ولهذا قال الشيخ ابو علي في كتابه الموسوم بـ(الشيرازيات) ونظير هذا في ردهم اياه الى الاصل ما جاء مطرداً في كلامهم من تصغير الترخيم كقولهم في ثابتٍ ثبيتٌ، وفي حارثٍ حريثٌ، وفي اسودَ سويدٌ، وفي أزهر زهيرٌ، وعلى هذا سائرٌ من ثبتَ فيه زيادةٌ في ان حذف الزوائد منه ورَدَّه الى الأصلِ شائعٌ مستقيم وعلى هذا قول الاعشى[1]:

أبا ثابتٍ لا تعلقنك رماحُنَا أبا ثابتٍ فاقعُدْ وعِرْضُك سالم

وقال فيه ايضاً[2]:

أبلغ يزيدَ بني شيبان مالكَةً أبا ثُبَيت اما تَنْفَكُّ تأكِلُ

ثم تصغير الترخيم قسمان: واجب وجائز.

فالواجب: كل ما فيه حرف مَدٍّ زائدٌ في آخرِهِ واوٌ او ياءٌ او همزةٌ مُبدلةٌ عن الفٍ منقلبةً، فانك تحذف الزوائد فتقول في غطاءٍ وغشاوةٍ ونهايةٍ غطيٌ وغشيُ ونهيٌ.

واما الجائز: فما كان آخره حرفاً صحيحاً حُفَيدد: احدى الدالين فيه زائدةٌ لقولهم في معناه حفيفد وهو الظليم. اقعسس تأخَّر ورَجَعَ واصله من الاقعَس، لذا حُذف الحرف الأخير من كلمة (مُقَيْعِسْ) على جواز.

تخمير: هذه المسألة مختلف فيها، وذلك ان الاختيار في تصغير مقعنسس عن سيبويه حذف احدى السينين مع النون فيصيرُ مُقيعس، واما المبرد

---

[1] ديوان الاعشى :١١٥.
[2] ديوان الاعشى : ٩٧.

فيختار حذف الميم والنون فيصير قُعَيس. احتج المبرد بان السين للإلحاق، والميم والنون زائدةٌ لغير الالحاق، والملحق بمنزلة الأصل فكان بقاؤه أولى))[1] .

والذي يؤيد ما ذهب اليه الخوارزمي قول سيبويه في الحذف من النسب عن تصغيره بعض الكلمات إذ قال: ((في باب ما يحذف في التصغير من بنات الثلاثة من الزيادات: وتقول في قطوطي: قطيطٍ وقطيطيٌّ، لأنه بمنزلة غدودنٍ وعثوثلٍ.

واذا حقرت مُقْعَنْسِسْ حذفت النون واحدى السينين ، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع، فان شئت قلت: مُقَيعِسْ ، وان شئت قلت: مُقيعيسٌ، واما معلوطٌ فليس فيه الا مُعيلطٌ، لأنك اذا حقرت فحذفت احدى الواوين بقيت واوٌ رابعةً، وصارت الحروف خمسةَ أحرف، والواو اذا كانت في هذه الصفة لم تحدث في التصغير، كما لا تحذف في الكسر للجمع .

فاما مُقْعَنْسِسٌ فلا يبقى منه اذا حذفت احدى السينين زائدةٌ خامسةً تثبت في تكسيرك الاسم للجمع والتي تبقى هي النون: الا ترى انه ليس في الكلام مَفاعِنْلُ.

وتقول في تصغير عَفَنْحجٍ: عُفَيجِجٌ وعَفُيجيجٌ، تحذف النون ولا تحذف من اللامين، لان هذه النون بمنزلة واو غَدْودَنٍ وياء خفيددٍ، وهي من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزله الدال المزيدة في غدودنٍ وخَفَيْدَدٍ،

[1] التخمير : ٢/٤٢٤.

وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لانها ليست من حروف الزيادة الا ان تضاعف))[١] .

ذكر سيبويه أن تصغير الاسم غير الثلاثي يكون بحذف الحروف المزيدة وإبقاء الاصول فيه بحيث لا يكون هناك مساس في معنى الكلمة كما في (مُقْعَنِسس) فانها تصبح عنده (مُقيعِس) على وزن (فُعيعِل)[٢] والزوائد عند سيبويه السين والنون.

وقد ذهب جمهور اللغويين مذهب سيبويه ،منهم ابن السراج وابن يعيش والزجاج وابن عصفور وابن مالك والرضي الاستربادي وغيرهم[٣] ،وقد خالف سيبويه في هذه المساله المبرد في (مُقعَنسِس) فانها تصبح عند المبرد في تصغيرها (قُعَيّس) حجته في ذلك الميم والنون زائدة لغير الالحاق، والملحق بمنزلة الاصل فكان بقاؤهُ اولى[٤] .

بدليل حجة سيبويه ان السين – وان كانت للالحاق فهي زائدة والميم– وان كانت زائدة لغير الالحاق – فهي بمنزلة الكلمة لكونها دالة على

---

[١] الكتاب :٤٢٩/٣ .

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش:١٣١/٥ ،وينظر الأصول في النحو:٤٣/٣ ،وينظر شرح جمل الزجاج:٤٤٧ ،وينظر حاشية الصبان:٢٤٠/٤ ،وينظر شرح الشافية للرضي:٢٥٩/٢ ،وينظر المقرب لابن عصفور:٩٧/٢ ،وينظر ابنية الصرف في كتاب سيبويه:٣٥٥ .

[٣] ينظر الأصول في النحو:٤٣/٣ ،وينظر شرح المفصل لابن يعيش:١٣١/٥ ، وينظر شرح جمل الزجاج:٤٤٧، وينظر المقرب لابن عصفور:٩٧/٢، وينظر حاشية الصبان:٢٤٠/٤، وينظر شرح الشافية للرضي:٢٥٩/٢ .

[٤] ينظر المقتضب:٢٥١/٢-٢٥٢ .

كون الاسم جارياً، فصار هذا المعنى مقاوماً للإلحاق ثم جعل للميم قوةً من وجهين:

الأول : إنها في أول الكلمة والسين في آخرها والأواخر أولى بالحذف من الأوائل، كما في جمع (فَرَزْدَق) فتصبح (فرازد) وفي جمع (سفرجل) تصبح (سَفارِج) فيحذف الآخر دون الأول[1].

الثاني : ان التكرار يثقل عليهم، وبالسين يقع التكرار فكان حذفه أولى[2] .

وقد جاء الخوارزميُّ برأي سيبويه ليدعم حجته في جواز حذف كل شيء زِيد في غير الثلاثي فيصير الاسم على حروفه الاصول ثم يُصَغَّر ،وعليه فالبحث يميل الى ما ذهب اليه سيبويه والجمهور وهو ما يراه البحث.

ما يمكن لحاظهُ فيما تقدّم ان التصغير في الاسم غير الثلاثي راجع الى جواز حذف الحرف الذي زيد في غير الثلاثي فيصغر الاسم على حروفه الأصول وهذا ما كشفه البحث بين رأي سيبويه والخوارزمي.

ج- تصغير ايام الاسبوع والشهور.

ذكر الخوارزمي فيما ورد عن سيبويه أنه لا تُصغر حروف أيام الاسبوع والشهور قال الخوارزمي: قال سيبويه: ((ولا يصغر الثلاثاء والاربعاء والبارحة وأسماء الشهور كلها نحو المحرم وصفر لأنها اسماء اعلام، والكوفيون يرون تصغيرها، وكل اسم علم خاص لشيء لا اشتراك فيه، فانه لا يصِّحُ تصغيره. اعلم أن تسمية الأزمنة على صنفين: صنف يقع به تعيين مسماهُ وتحصيلهُ، وصنف لا يقع، أما الصنف الأول فكاليوم والليلة

---

[1] ينظر التخمير ٤٢٥/٢.

[2] المصدر السابق نفسه .

والصيف والشتاء ، وأما الصنف الثاني: فنحو أيام الاسبوع لأن حاصل الامر فيها يرجع الى يوم الأحد هو اليوم الذي بعده يوم الاثنين ويوم الاثنين هو اليوم الذي بعده يوم الثلاثاء، أما يوم الاثنين في الحقيقة ما هو فشيءٌ، غير حاصل ولذلك اذا ضللت الترتيب في ايام الاسبوع لم تجد ما يعين لك أنه يوم الأحد أو يوم الاثنين. أما الصنف الأول فتصغيره كتصغير سائر الايام سائغ، وهذا لأن تصغير الشيء نوع ذمٍ وتصغير له وتحقيق شيئٍ غير معينٍ ولا محصلٍ محالٌ)) [1].

قال سيبويه:((واعلم ان اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقرن. وأما أمس وغدٌ فلا يحقران؛ لانهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ، وانما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههن، ألا ترى أنك تقول هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما انت فيه، ولما لم يأت، ولما مضى ، وتقول: هذا زيدٌ وذلك زيدٌ، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك، وأمس وغدٌ لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تصغير أين، واستغنوا عن تصغيرهما بالذي هو اشد تمكناً، وهو اليوم والليلة والساعة وكذلك أول من امس، والثلاثاء، والأربعاء، والبارحة لما ذكرنا وأشباهن. ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، انما يحقر الاسم غير الذي يلزم كل شيء من امته، نحو: رجلٍ وامرأةٍ واشباههما))[2]، ذكر صاحب الكتاب أن (اليوم) و(الشهر) و(السنة) و(الساعة) و(الليلة) يحقرن وأما (امسِ) و(غدٌ) فلا يحقران، لانهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة (زيد)

---

[1] التخمير: ٤٢٧/٢ .

[2] الكتاب:٤٧٩/٣-٤٨٠ .

وانما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا كـ(زيد) و(اليوم) و(الساعة) واشباههن[١] ، فـ(الليلة) واليوم تكون لما أنا فيه ولما لم يأت ولِما مضى، وزيد و(ذاك زيد) فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك و(أمسِ) و(غدٌ) لم يتمكنا تمكن هذه الاشياء فكرهوا أن يحقروهما وكذلك كرهوا تصغير (أين) واول من امس والبارحة والثلاثاء والاربعاء واسماء الشهور نحو المحرم وَصَفر؛ لأنها وضعت على الشهور والاسبوع ليعلم انه الشهر الاول من السنة واليوم الاول او الثاني من الأسبوع، وأوضح الخوارزمي أن سيبويه قد صنف الازمنة على صنفين: صنف يقع به تعيين مسماه وتحصيلهُ، وصنف لا يقع وقد ذكرنا هذا بالتفصيل آنفاً فهو قد تأثر به ومؤيداً له[٢] .

ومن ذهب إلى هذا الرأي المبرد ، إذ ذكر أن أسماء أيام الاسبوع وما جرى مجراهما لا تحقر لأنها لم توضع لمقادير وإنما هي اعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت؟ فيقول المجيب: السبت فلما أريد بها ذلك لم يزْ فيها التقليل؛ لان التصغير في المقادير انما هو كتقصير الشيء وتقليل عدده[٣]، وذهب الرضي[٤] وابن يعيش[٥] مذهب سيبويه وذهب الكوفيون وابو عثمان المازني وابو عمر الجرمي الى جواز تصغير ذلك.

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/٢٧٩-٢٨٠ .

[٢] ينظر التخمير:٢/٤٢٧ .

[٣] ينظر المقتضب:٢/١٧٥ ،وينظر همع الهوامع:٦/١٥١ .

[٤] ينظر شرح الرضي على الشافية:١/٢٩٣.

[٥] ينظر ابن يعيش:٥/١٣٦ .

فبعض الكوفيين جوز تصغير اليوم المنتصب لقيامه مقام وقع او يقع، والفعل لا يصغر، واذا رفعت وكانت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرها وحكى بعضهم عكس هذا القول، وهو جواز تصغير أسماء أيام الاسبوع مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه[١].

والحقيقة أن مذهب سيبويه في منع تصغير أسماء أيام الاسبوع وأمس وأول من امس والبارحة واسماء الشهور هو الأرجح فهي تشابه (غداً) و(أمس) لكونها غير معينة وغير محصلة ومحال تصغير شيء غير معين ولا محصل فـ(امس) صار وانتهى و(غداً) هو لم يحصل بعد، وهذه هي فكرة سيبويه؛ لأنها اعلام على هذهِ ((الأيام)) و((الأشهر)) فلا تصغر، لانها وضعت لمعين دون غيره وليس مثل الليلة فيقال : ليلة الاحد وليلة الاثنين فهي توضع الى اكثر من معين [٢].

د- تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث.

قال الخوارزمي: (عَلْقَى : نبتٌ، والألف فيه مزيدة لقولهم: بعير عالقٌ، وراعي العلقى، ومن نونه كأرطى قال: علقاهُ، والالف فيه [للالحاق ب(جعفر)] ومن لم ينونه – كما روي عن رؤبه– لم يقل علقاة، الالف فيه للتأنيث) ، ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدتهُ مع ألزيادة أربعة احرف فإن كانت هذه الألف للتأنيث فتصغيرها يكون بصيغة (ابقاء الألف وفتح ما قبلها) كما في: (حُبْلى) تصبح (حُبَيْلى) ، وأما اذا كانت الألف لغير

---

[١] ينظر ابن يعيش:١٣٦/٥ ،وينظر شرح الرضي:٢٩٣/١ ،وينظر همع الهوامع:١٥١/٦ .

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٩/٥.

التأنيث فيجريها على حكم الألف التي (ينكسر ما قبلها وتنقلب ياء) وذلك مثل قولنا: مَعْزَى فتصبح (معيْز) [١].

مِعْزى: من الغنم خلاف الضَّأنِ، والألف فيه مزيدة لقولهم: مَعَزَ ومَعِزَ [ومعيز وأمعز] ومواعز كلها بمعنى. أما مَعِزٌ وماعز فهي كركب وراكب، وأما معزٌ وماعِزُ [فهي] كخدم وخادم، وأما مَوَاعِزٌ فجمع ماعزَةٌ، ومثلها السَّواري: جمع سارِيَةٍ للأسطوانة، ولقولهم: أمعز القوم إذا كثرت معزاهم والمعَّازُ صاحب المعزى كالبَغَّالُ والخيّال، قال سيبويه: معزى منون مصروف، والألف للإلحاق [بدرهم] ومن ثم قالوا في تصغير (معزى وأرطى) مُعَيَّزٌ وأريَّطٌ كدُرَيْهم، ولو كانت الالف للتأنيث لما قُلبَتْ في التصغير ياء كما في حُبْلى وأخرى في اشتقاقه من المعز وهو الصلابة من الارض، والامعز: المكان الكثير الحصى والارض معزاء ومن ما أمعزه اي [ما] اشده من رجل وأصلبه، وهم يصفون المعزى بالشدَّةِ والصلابة)[٢].

قال سيبويه في باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف: ((وذلك نحو: حُبْلَى، وبشرى، وأخرى تقول: حبيلى، وبشيرْى، وأُخَيْرى، وذلك ان هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طَلْحَةَ طُلَيْحَةُ، وفي سلمة سُلَيْمَةُ. وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة، لانها تُضَمُّ الى الاسم، كما يضم مَوْتَ الى حَضْرَ، وبَكَّ الى بَعْلَ.

---

[١] التخمير: ٣/١٥٧-١٥٨ .

[٢] ينظر التخمير: ٣/١٥٧-١٥٨ .

وإن جاءت هذه الالف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء وجرت هذه الالف في التحقير مجرى الف مَرْمىً، لانها كنون رَعْثَن، هو قوله في مِعْزى: مُعيزٍ كما ترى، وفي أَرْطَى: أُرَيْطٍ، وفيمن قال عَلقَى:عُلَيْقٍ كما نرى[1])).

أوضح سيبويه بأن تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقتهُ الزيادة (الفاً) وكانت بالزيادة اربعة احرف فان كانت هذه الالف للتأنيث مثل: (حُبلى) و(بُشرى) و(أُخْرَى) فالألف في هذه الأمثلة لا تتصرف ولا تنون وتدل على التأنيث فان تصغيرها يكون بإبقاء الالف وفتح ما قبلها وذلك، لأنَّ كسر ما قبل الآخر يخلُّ ببنية الكلمة ولا يمكن حذف الالف؛ لأنَّها بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث كما في (طَلْحَة) تصبح (طُلَيحة) وفي (سلمة) تصبح (سُلَيْمَة)، فالهاء هنا تُضمُّ الى الاسم- كما يعبر عنها سيبويه فيجريها على حكم الالف التي ينكسر ما قبلها وتنقلب ياء مثل قولنا: (عَلْقَى) و(ذفرَى) و(تترى) وهذه الاسماء تنون وتتصرف ولا تسمح بدخول هاء التأنيث عليها[2].فلا يمكن صوغ صيغة لتصغير الثلاثي مما رابعه الفاً دون الرجوع الى معرفة كون هذه الالف للتأنيث ام للإلحاق وهذه هي فكرة سيبويه ولم نجد من يخالفها وقد وردت عن العرب وعلماء النحو[3].

---

[1] الكتاب:٣/٤١٨-٤١٩ .

[2] ينظر الكتاب:٣/٤١٨-٤١٩، وينظر المقتضب:٢/٢٥٧، وينظر السيرافي:٤/٣٦٨، وينظر الأصول في النحو:٣/٤٠، وينظر شرح جمل الزجاجي:٢/٤٤٣-٤٤٤، وينظر ابن يعيش:٥/١٠٧ .

[3] ينظر المقتضب:٢/٢٥٧، وينظر السيرافي:٤/٣٦٨، وينظر الأصول في النحو:٣/٤٠، وينظر شرح جمل الزجاجي:٢/٤٤٣-٤٤٤، وينظر ابن يعيش:٥/١٠٧.

ثانياً: الميزان الصرفي للفظة (معيشة) .

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في أن صيغة (مَعِيْشَه) على وزن (مُفْعِلَه) يحتمل أن تكون بضم العين إلا أنه قلبت فيه الضمة كسرة لتسلم الياء فيه.

ذكر الخوارزمي المناسبة الصوتية في الإبقاء على الكسر في لفظة معيشة وذلك لإثبات الياء المناسبة للكسر إذ قال :((مَعيشَة عند الاخفش مَفعِلة بالكسر ليس إلا وأما عند سيبويه فيحتمل أن تكون مَفْعُله بالضم الا انه قلبت فيه الضمة كسرة لتسلم الياء فيه)) [١].

قال سيبويه في باب ما اعتل من اسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها: ((واما مَفْعُلة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مفعلةٍ، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاءَ تابعةً كما فعلت ذلك في مفعول ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل، وانما جعلناها في فَعُلْتُ يَفْعُلُ تابعةً لما قبلها في القياس، غير مُتبِعتها الضمة كما ان فَعِلت تَفعَلُ في الواو اذا سكنت، لم تتبعها الكسرة، وانما هذا كقولهم: رموا الرجل في الفعل، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فَعل لو كان اسماً فمعيشةٌ يصلح ان تكون مفعُلةٍ ومفعِلةٍ)) [٢].

يبين سيبويه ان دخول الميم في مَفْعَل كدخول الألف في (أَفْعَل) لأن دخول الميم في أول المصادر يوجب لها الاعلال ما أوجبه في (مَفعل)، لأنه ليس بينهما فرق في عدد الحروف ونظم الحركات وذلك في مثل: (مقام) أو (مُقال) والأَصل (مَقْوم) و(مَقْول) القوا حركة الواو على القاف وقلبوها الفاً كما فعلوا بـ(يخاف) و(يمال) والاصل (يخوف) يمول وكذلك (المُغاث) و(المُعاش) وأصله (مَغْيث)

---

[١] التخمير: ٣٩٦/٤.

[٢] الكتاب: ٣٤٨/٤-٣٤٩.

و(مَعْـيش) فـأعلوا اليـاء فيهمـا كمـا فعلـوا ذلـك فـي (يَهـاب) و(ينـال) واصـله (يهيب)و(ينيل) والاعلال في هذه لسببين:

١- أحدهما أنها مصادر أفعال معتلة.

٢- الآخـر أنهـم أعلـوا مـا كـان مـن الأسـماء علـى وزن الفعـل مثـل (دَارَ) و(نَـابَ) والاصل (دَوَرَ) و(نَيَبَ) فاعلوه كما أعلو (قول) و(بَيَعَ) ولقد حملوا الاسماء على الأفعال إذا اتفقت في الأوزان فلما كان المصدر (مَفْعَل) وما جرى مجراه يوافق الفعل في عدد الحروف ونظم الحركات حمل عليه في الاعلال، فان قال قائل: إنما يحمل الاسم على الفعل في الاعلال اذا اتفقا في الوزن والفعل اذا كان على (مُفْعل) فلا نظير له في الافعال وزناً، اذ ليس في الافعال مفعل قيل له المصدر وان كان على (مَفعل) فانه يوافق (لأفْعَل) الا في زيادة الميم والهمزة وهما نظيران وذلك ان:

اولاً: (الهمزة في افعل) وتكون من زيادات الافعال.

ثانياً: (الميم في مفعل) وتكون من زيادات الاسماء فتقول من ذوات الواو على مفعل من (القول) (مَقْول) ومن (القيام) (مقوم)، وتقول في ذوات الياء على مفعلة من البيع (مبيعة) ومن (زاد) (مَزْيدة) القيت على ما قبل الياء وانضم ما قبل الياء وسكنت الياء فكسرت ما قبل الياء لتسلم الياء كما فعلتَ ذلك في (مفِعلة) من (معُيِشة) وأما الاخفش فقوله في مفعل من ذوات الياء مثل (مسعط) و(مبوع) فتقلب الياء لانضمام ما قبلها لما القيت ضمتها على ما قبلها كما في (مفعُلة) (معوشة) من (العيش) وهو القياس[١].

[١] ينظر الاصول في النحو: ٢٨٣/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٠/٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٦/١٠.

وقد أورد الخليل وسيبويه: بحذف واو (مَفْعول) وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة وكذلك (مَقُول) فالأصل (مقوول) فالواو الباقية عين الفعل والواو المحذوفة واو (مفعول)، وكان ابو الحسن يزعم أَن المحذوف عين الفعل والباقية واو مفعول[١].

وقد ذهب مذهب سيبويه[٢] المازني[٣] وابن السراج والسيرافي وابن جني وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك والرضي[٤] ، ومن خالف مذهب سيبويه هو المبرد لأنه لا يعل الا ما كان مصدراً جارياً على الفعل او اسماً لأزمنة الفعل والامكنة الدالة على الفعل[٥].

والعرب قد فرقت بين الأسم والفعل فقد قالوا في ذوات الياء على (مفعُلة) من (البيع) (مبيُعة) ومن (زاد) (مزيُدة) والأصل (مبيِعة) و(مزيِدة) القيت الضمة على ما قبل الياء وانضم ما قبل الياء وسكنت الياء فكسرت ما قبل الياء لتسلم الياء كما فعلت ذلك في (مفعِلة) مثل معيشة و(مفعُلة) من العيش (معوشة) وهو القياس[٦]

---

[١] ينظر المنصف في شرح التصريف: ٢٧١/١، وينظر الاصول في النحو: ٢٨٣/٣.

[٢] ينظر المنصف في شرح التصريف لابن جني:٣٧١/١ .

[٣] ينظر الأصول في النحو: ٣١٦/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٤٩/٥-٢٥٠ ، وينظر المنصف: ٢٧١/١.وينظر ارتشاف الضرب: ٣٠٤/١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش:٨١/١٠-٨٦، وينظر الممتع الكبير في التصريف: ٣١٤، وينظر الاشموني: ٤٥١/٤، وينظر شرح الشافية للرضي: ١٤٩/٣.

[٤] ينظر المقتضب: ٢٣٧/١-٢٤٠.

[٥] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٦/١٠.

[٦] سورة البقرة: اية ١٠٣ .

وكما في قوله تعالى﴿ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾[١] وهي (مفعُلة) من الثواب يقال مثوبة والقياس مثابة كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾[٢] .

ونرى ان الخوارزمي لم يرجح احد الرأيين (سيبويه والأخفش) واكتفى بذكرهما ، والبحث يرجح رأي سيبويه ، بسبب سعة الموجودة فيه وهي تتناسب مع اللغة العربية، وعد تضييق النطاق وبحصر الآراء في رأي واحد.

وخلاصة القول في ضوء رأي سيبويه والخوارزمي والاخفش فان ضم الياء في ((معيشة)) لا يتوافق والمناسبة الصوتية بين ضمها والياء؛ لأن المناسبة الحركية للياء هي الكسر.

ثالثاً: مسائل في النسب.

أ- النسب الى القبائل.

ذكر الخوارزمي رأياً في النسب – والذي يسميه باب الاضافة – الى القبيلة أو البلد أو الصنعة فإنَّه ينسب بإضافة ياء النسب الى الاسم؛ حسب المعنى للقبيلة او البلدة المراد النسب اليها فلا يجريها الى المفرد او الى الجمع، وثم ينسب اليها وانما يردها الى القبائل ففي النسب في مثل: الانصاري والابناوي والاعرابي فانه يجريها مجرى القبائل كانماري وضبابي وكلابي ومنه المعافري والمدائني[٣].

قال الخوارزمي: ((البنوي: منسوب: الى ابناء فارس، وهم الذين استصحبهم الى اليمن سيف بن ذي يزن، واما الابناوي فمنسوب الى القبائل بني سعد بن زيد بن

---

[١] سورة البقرة: اية ١٢٥ .

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٦/١٠ .

[٣] ينظر التخمير: ٣٤/٣-٣٥.

مناة في حاشية المفصل انما جاز النسبة الى الجمع في الاعرابي لانه على افضل البدو يقع خاصة، دون غيرهم من العرب فصار بمنزلة اسمٍ مفردٍ.

ثوب معافري بفتح الميم منسوب الى معافر بن مُرَّ اخي تميم بن مُرَّ، عن سيبويه. وقال الغوري: المعافر موضع في اليمن، والبرود المعافرية منسوب اليه، وعن الاصمعي يقال: ثوب مَعَافر بغير نسبةٍ، وعليه حديث معاذ [رضي الله عنه]: ((او عدله معافر)) ونظيره المندلي: والمندل في الاصل من قرى الهند- مدائن موضع))[1].

يوضح الخوارزمي أنَّ النسب في مثل: الابناويّ والاعرابيّ وإنما جاز النسبة الى الجمع في الأَعرابي، لأنه على أفضل البدو يقع مخصوصاً، دون غيرهم من العرب ولو وقع على غيرهم لقلنا عربي، إلا أنه قصد بالاعرابي العرب الذين يسكنون البادية بالتحديد، اما اذا قلنا عربي لاختلف معناه وصار بمنزلة اسم مفرد[2].

قال سيبويه: ((وتقول في الأعراب: أعرابيّ، لأَنه ليس له واحد على هذا المعنى. ألا ترى أنك تقول: العرب فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقويه. واذا جاء شيء من هذه الابنية التي توقع الاضافة على واحدها اسماً لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله، الا تراهم قالوا في أنمارٍ: أنماريّ، لأن انماراً اسم رجل، وقالوا في كلاب: كِلابي. ولو سميت رجلاً ضربات لقلت: ضَرَبي، لا نغير المتحركة لانك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد. وسألته عن قولهم: مدائني فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد. ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء: أبناويّ، كأنهم جعلوه اسم الحي، والحي كالبلد، وهو واحد يقع على الجميع، كما يقع المؤنث على المذكر. وسترى ذلك أن

---

[1] التخمير: ٣/٣٤-٣٥.

[2] ينظر التخمير: ٣/٣٤-٣٥.

شاء الله. وقالوا في الضباب اذا كان اسم رجل: ضبابيّ، وفي معافر: مَعَافريّ. وهو فيما يزعمون معافر بن مُرٍّ، اخو تميم بن مُرّ. وقالوا في الانصار: أَنصاريٌّ))[1].

يبين لنا سيبويه في نسبهِ لاعراب فانه يكون (أعرابيّ) فهو يجريه مجرى القبائل، ذلك أن نسب الشي الى الجمع يكون على ضربين:

احدهما: أن يكون جمعاً صحيحاً مكسراً عليه الواحد.

والآخر: أن يكون الجمع اسماً لواحد أو لجمع[2].

فما كان من الأول ونسبت اليه من يلزمه ويمارسه فإننا ننسب الى واحده كرجل يلزم المساجد فنقول: (مسجديّ) وقالوا في النسب الى (العبلات) وهم حي من قريش (عبلي) لان واحده عبلي كأنهم نسبوا الى امهم (عبلة) وانما اختاروا النسب الى الواحد دون لفظ الجمع كأنهم فرقوا بين ما كان اسماً لشيء واحد وبينه اذ لم يرد به الجمع وساغ لهم ذلك لأن المنسوب ما ملابس لكل واحد من آحاد ذلك، ولفظ الواحد أخفّ فنسبوا إليه لذلك قالوا (بنويّ) و(ابناويّ) فاما (بنويّ) فمنسوب الى ابناء فارس وهم الذين استصحبهم سيف بن ذي يزن الى اليمن وأما (الابناويّ) فمنسوب الى قبائل سعد بن زيد مناة[3].

واما الضرب الثاني: وهو ما كان اسماً لواحد أو للجمع فانك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير فتقول في أنمار (أنماريّ) لأنه اسم لواحد وقالوا في كلاب (كلابيّ) وقالوا في الضباب (ضبابيّ) لأنه اسم قبيلة وقالوا (معافريّ) وهو اسم رجل يقال له معافر بن مر اخو تميم وقالوا (انصاري) لأن الأنصار اسم وقع لجماعتهم ومن ذلك

---

[1] الكتاب: ٣/٢٧٩-٢٨٠.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩.

[3] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩، وينظر حاشية الصبان: ٤/٢٨.

(مـدائنيّ وأنبـاريّ) علمـان لمـدينتين معـروفتين فـي العـراق. وتقـول فـي (الاعـراب) (اعرابي) لان لا واحد له من لفظه وليس بتكسير (عرب) اذ ليس معنى العرب معنى الاعراب فيكون تكسير لـه لان العرب من كـان من هذا الجيل من سكان الحضر والبادية، وأما الأعراب من كان من سكان البادية[١].

وقد ذهب مجموعة من النحويين[٢] مذهب سيبويه ولم يخالف هذا المذهب أحدٌ.

والذي يبدو أنَّ النسب الى المفرد يوهم في تغيير المعنى نحو ماذكرناه آنفاً من كلمة (ضبابيّ وأعرابيّ)، فينسب الى الجمع اذا أمن اللبس او كان لا يوهم تغيير المعنى نسبت الـى مفـرده لأمـن اللـبس فنقـول فـي النسـب الـى (معـافر: معـافريّ)،(اعـراب: اعرابيّ)،(ضباب: ضبابيّ)،(كلاب: كلابيّ).

ب- النسب الى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين.

ذكـر الخـوارزمي رأي سـيبويه فـي معـرض حديثـه علـى النسـب الـى الاسـم الـذي حذفت فاؤه وكان على حرفين[٣].

اذ يقول: ((ان يكون الساقط غير الـلام فتقول فـي عدةٍ وزنـةٍ عدي وزنـي الا مـا كـان منـه معتل الـلام فانك لا تقول فيـه شَـيِيّ فراراً عن ازدحـام المجانسـة المستثقلة، ولكنك تقول وشَوِيَّ علـى كسر الواو وفتح الشين، وهو مذهب سيبويه، واما الاخفش

---

[١] ينظر المقتضب: ١٥٠/٣، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦-١٠.

[٢] ينظـر المقتضـب: ١٥٠/٣، وينظـر الأصـول فـي النحـو: ٧١/٣-٧٢، وينظـر شـرح كتـاب سيبويه للسيرافي: ٩٩/٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦-١٠، وينظر حاشية الصبان: ٢٨٠/٤-٢٨١، وينظر ارتشاف الضرب: ٦٢٨/٢، وينظر همع الهوامع: ١٥٤/٦-١٥٧.

[٣] ينظر التخمير: ٢٦/٣-٢٧.

فيقول: وشييٌّ احتج الاخفش بإنَّ الواو لما رُدت الى الكلمة ردت الشين ايضاً الى أصلها ايضاً من السكون.

حجة سيبويه: انها لما عادت ولم تغير الشين عن كسرتها اذ كانت لازمة لها في أكثر أحوالها، والواو كالعاريةِ فيها فتحصل الواو والشين مكسورتين، وقد علم ان الثاني اذا كان مكسوراً انقلب الفاً، ثم صارت الالف واواً في النسبة، كما تصير الف المقصور واواً فيصير لفظها ((وشويٌّ)).

فإن سألتَ: فكيف لم تعد الواو المحذوفة في زني وعدي وعادت في ((وشوي))؟

اجبت: لان [الياء] المتطرفة ضعيفة ولذلك تسقط كالتنوين فيصير كأن الاسم المظهر على حرفٍ واحد بخلاف عدي))[1].

يبين الخوارزمي أن الحرف المحذوف هنا ليس لام الكلمة فنقول في عدةٍ وزنةٍ عِديٌّ وزِنيٌّ الا ما كان منه معتل اللام فنقول فيه شيي فراراً من ازدحام المجانسة المستثقلة، ولكن نقول وشوي على كسر الواو وفتح الشين وهو مذهب سيبويه[2].

قال سيبويه: ((هذا باب الاضافة الى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين وذلك عدةٌ وزنةٌ. فاذا أضفت قلت: عِديٌّ وزِنيٌّ، ولا ترده الاضافة الى أصله، لبعدها من ياءي الاضافة، لانها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير لوقوع الياء عليها.

ولا تقول: عدَويٌّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير. الا ترى انك تقول: وعَيْدةٌ فترد الفاء، ولا ينبغي ان تلحق الاسم زائدةً، فتجعلها اولى من نفس الحرف في الاضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل الى رد الفاء

---

[1] التخمير: ٣/٢٦-٢٧.

[2] ينظر التخمير: ٣/٢٦-٢٧.

لبعدها، وقد ردوا في التثنيه والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته، كما ردوا في الإضافة، فلو ردوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في الجميع بالتاء فهذا دليل على ان الاضافة لا تقوى حيث لم يردوا بعضه في الجميع بالتاء. فان قلت: اضع الفاء في آخر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء اذا كانت لاما في أول الكلمة اذا صغرت. ألا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التحقير على أصله. وكذا قول يونس، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك))[1].

يبين سيبويه أن النسب يكون في بنات الحرفين وهو ما ذهبت فاؤه وذلك نحو النسب الى مثل: ((عدة)) و((زنة)) ونحوهما ك((صلة)) و((ثقة)) الذي يكون فيها لام الفعل حرف صحيح، فإنَّه لا يرد اليه الذاهب كقولنا في النسبة الى عدة: عِديّ والى زِنة: زِنيّ، فلم يرد الذاهب لبعده من ياء النسب، ولأنه لو ظهر ما كان يتغير بدخول ياء النسبة، كما يتغير لام الفعل وينكسر من أجل الياء ولا يجوز ان تزيد حرفاً، في موضع لام الفعل، لم يكن في أصل الكلمة، والدليل على هذا في التصغير فاذا احتجنا الى حرف آخر، لم نرد الا الذاهب، فقلنا: وُعيد، وَوُزينة ويقوي ذلك ان العرب لم ترد في شيء فاء الفعل، مما ذهبت منه في الجمع بالتاء، وفي التثنية كما زدت فيما ذهبت لامه فقالوا في عِضة وسَنة: عضوات وسنوات وفي اخ واب: اخوان وابوان فهذا يقوي بأنَّ الفاء لا ترد. وأما إذا كان لام الفعل منه ياء كقولنا: وشّه فان الضرورة توجب ردّ الذاهب فتصبح وشوي[2].

وقد ذهب الاخفش وتبعه المبرد وناس من العرب في أنَّ النسبة في مثل شية: وَشَيِيّ وظبي: ظَبْيِيّ حجته ان العين أصلها السكون وإنما تحركت عند حذف الفاء منها فتصبح: وشيي. وإنما لزم الرد فيما ثانيه حرف عله لأننا إردنا النسبة الى (شية)

---

[1] الكتاب: ٣/٣٦٩-٣٧٠.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٢-٥.

حذفنا التاء، فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة، وذلك لا يوجد لما يؤدي اليه من بقاء الاسم على حرف واحد من التنوين لأن حرف العلة تستثقل فيه الحركة فتحذف، فيبقى ساكناً، والتنوين ساكناً، فيحذف حرف العلة لالتقاء ساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد، ولا يوجد اسم معرب على حرف واحد فلزم الرد لذلك، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء للإلحاق او همزة وصل، وإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجز فنقول النسب الى عدة: عديّ، والى صفة: صفيّ وهو القياس[1]. وأما سيبويه فهو في مثل: شية ودية ينسبها فيقول: (وشَويّ) و(ودَويّ) فلا يرد العين الى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور.

يتضح من ذلك أن النسبة في مثل عِدة وزِنة تصبح عديّ وزنيّ فالذاهب منه واو هي فاء الكلمة، وانما لم يرد الذاهب منه لانه في أول الكلمة فهو بعيد من ياء النسبة ولو ظهر لم يكن يتغير بدخول ياء النسب كما تتغير لام الكلمة بالكسر من أجل الياء ويؤيد ذلك أن العرب لم ترد المحذوف اذا كان الفاء في شَيِيّ من كلامها لا في تصغير ولا تثنية ولا جمع فلم يقولوا في مثل عدة وزنه: وعدتان ووزنتان ولا وعدات ووزنات كما قالوا في سنة: سنوات[2]. ويتضح لنا ايضاً أن اللام في مثل: شِيَة ودِيَة ترد لأن أصله وشِية ودوِية فالقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لأن الفعل قد اعتل في ((يشي)) و((يدي)) فبقي ((شية)) و((دية)) فلما نسبت اليها حذفت منها تاء التأنيث فبقي الشين والياء ولا عهد لنا بأسم على حرفين الثاني منها حرف مدّ و لين فوجب زيادة حرف فكان ردُّ المحذوف أولى من زيادة حرف غريب

---

[1] ينظر المقتضب: ١٥٦/٣-١٥٧، وينظر الأصول في النحو: ٨٠/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٠/٤-١٢١، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٥٩/٢-٤٦٠، وينظر حاشية الصبان: ٢٧٨/٤.

[2] ينظر شرح المفصل ابن يعيش: ٣/٦.

فردت الواو مكسورة على اصلها وبقيت العين مكسورة ايضاً ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً[١].

وهذا هو مذهب سيبويه وهو ما حكاه الفراء[٢] ،ومن ذهب مذهب سيبويه من العلماء هم ابن السراج والسيرافي وابن يعيش والزجاجي وابن مالك والاندلسي[٣]، فالنسبة في مثل ((وشية)) هي ((وشوي)) لان الشين متحركة والضرورة لا توجب اكثر من رد الحرف الذاهب فلم تحتج الى تغيير البناء فوجب حذف الهاء للنسبة وبقيت الشين والياء، وهما حرفان الثاني من حروف المد واللين فوجب زيادة حرف فكان الاولى أن نرد ما ذهب منه وهو الواو المكسورة وفتحنا الشين، فصار: وشوي كما في عمّ وشجّ فتصبح: عموي وشجوي، وأما أبو الحسن الأخفش ومن ذهب مذهبه فانه ردَّ الكلمة الى أصلها على وزن ((فَعْله)) فتصبح ((وِشية)) ثم تنسب اليه فتصير ((وِشيي)) كما لو نسبنا ((ظبية)) و((حمية)) فقلنا: ظبيّ وحميّ، وهذه فكرة البحث وقول سيبويه أولى، لأن الشين متحركة، ولم تحتج الى تغيير البناء كما لو لم تحتج الى تغيير البناء في ((عدةٍ)) و((زنةٍ)) أيضاً فقول سيبويه: ترك العين على حركتها فتقول: شِية، وشويٌّ، فلا تسكن مثل: شجويٌّ.

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٠-١٢١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٦، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٥٩/٢-٤٦٠، وينظر حاشية الصبان: ٢٧٧/٤-٢٧٨.

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٦.

[٣] ينظر الأصول في النحو: ٨٠/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٠-١٢١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠٢/٦، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٥٩/٢-٤٦٠، وينظر حاشية الصبان: ٢٧٨/٤، وينظر ارتشاف الضرب: ٦٢٥-٦٢٦.

وقول الاخفش: القياس إسكان العين فتقول: وشييٌ، وأما الرد فلابد منه، لأنه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين.

وقد استعان الخوارزميّ برأي سيبويه في دعم حجته في أن النسب الى الاسم المحذوف منه فاؤه في مثل ((عدَة)) و ((زنة)) يصبح ((عَدِيّ)) و ((زَنيّ)) فلا تردها الاضافة الى أصلها إلا ما كان معتل اللام فنقول في مثل ((شية)) و((شوي)) فالحذف يكون في فاء الكلمة وليس لام الكلمة حيث تردها الاضافة الى أصلها فراراً من ازدحام المجانسة المستثقلة.

ج- النسب الى الصنعة أو الحرفة.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في انه قد يستغني بالنسب الى الحرف والصنائع عن ياء النسب ويستعين ببناء يدلُّ على النسب من دون ياء النسب[1].

إذ قال الخوارزمي: ((البتُّ: هو الطيلسان من خَزَّ، وفي الصحاح البتي الذي يعمله او يبيعه، والبتات مثله. قال سيبويه: يقال لصاحب العاج: عوَّاجٌ، ويقال لصاحب الثياب: ثوَّابٌ. الجمَّالةُ: اصحاب الجمالِ، ومثله الخيَّالةُ والحمَّارةُ، والجَمَّال مفردها.

رجل لابن وتامر أي: ذو لبن وتمر، وقد يكون من قولهم: لبَّنهُ: اذا سقاهُ اللبن، والبَنَهُ وألبنُهُ يقال: نحن نلبن جيراننا كما يقال: تمرتهم فانا تامر أي: اطعمتهم قال:

اذا نحن لم نقر المضاف ذبيحةً تمرناه تمراً او لبناه راعياً

[1] ينظر التخمير: ٣/٤٣-٤٤.

وقال الحطيئة :

((وغررتني وزعمت انك لابن في الصيف تامِرْ [١]))[٢]

رجل دارع: عليه درع، كأنه ذو دروع. والنابل الذي يعمل النبل))[٣].

فقد اورد الخوارزمي (البَتّات) التي يكون فيها النسب (البَتِيّ)، صيغت على القياس بإضافة ياء النسب اليها، واما (البتات) صيغت على بناء (فعَّال) اي إنَّه قد تصاغ بعض الاسماء في النسب اليها ليس فقط بإضافة ياء النسب وإنما تصاغ على صيغة (فَعّالْ) او (فَاَعِلْ)[٤].

وقد ذكر سيبويه بقوله: هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءَي الإضافة وذلك أذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء فقال: ((أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فانه مما يكون (فعّالاً) وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّابٌ، ولصاحب العاج: عَوّاجٌ ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمَّالٌ، ولصاحب الحُمُرْ الذي يعمل عليها: حمّارٌ، وللذي يعالج الصرف: صرّافٌ. وذا أكثر من أن يحصى. وربما الحقوا ياءي الاضافة كما قالوا: البَتيُّ، أضافوه الى البتوت، فاوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتات. وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعةٍ يعالجها فانه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع: دارعٌ ولذي النبل: نابلٌ ولذي النشاب: ناشبٌ، ولذي التمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابن. قال الحطيئة:

---

[١] شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٤٧٩/١.

[٢] الكتاب: ٣٨١/٣

[٣] التخمير: ٤٣/٣-٤٤.

[٤] ينظر التخمير: ٤٣/٣-٤٤.

فغررتني وزعمت أنك لابن بالصيف تامر [1]"

يبين سيبويه ان النسب الى صاحب الشيء الذي يزاوله ليس بإضافة ياء النسب فقد يكون صاحب شيء يعمل بالمهنة فانه مما يكون على صيغة (فعّال) كقولك لصاحب الثياب: ثوّابٌ، ولصاحب العاج: عوّاجٌ، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال وغير ذلك مما لا يحصى وربما الحقوا ياء الإضافة على واحده. واما اذا كان ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فان النسب يكون على صيغة (فاعل) كقولنا: لذي الدرع: دارعٌ، ولذي النبل: نابل، ولذي أن النشاب: ناشبٌ، ولذي التمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ[2].

وقد أورد الخوارزمي رأي سيبويه للاستئناس، وقد بعض النحويين[3] الى ماذهب إليه سيبوية، والذي يبدو لي أن الياء لا تستعمل للنسب في هذا الموضع اذ جعل المنسوب صاحب المهنة فيكون على صيغة (فعّال) الدالة على النسب فنقول لصاحب مهنة الخياطة: (خيّاط)، وأما اذا كان صاحب شي وليس بصاحب مهنة فان النسب اليه على صيغة (فاعل) فنقول لذي (الدرع- دارع).

رابعاً: صياغة كلمة غِرى- الغرّاء .

---

[1] الكتاب: ٣/٣٨١.

[2] ينظر المقتضب: ٣/١٦١، وينظر الأصول في النحو: ٣/٨٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٣١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٣-١٤.

[3] ينظر المقتضب: ٣/١٦١، وينظر الأصول في النحو: ٣/٨٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٣١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١٣-١٤، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٢/٤٥٤، وينظر حاشية الصبان: ٤/٢٨٢، وينظر ارتشاف الضرب: ٦٣٣، وينظر همع الهوامع: ٣/٣٧٠.

ذكر الخوارزميّ رأي سيبويه (الغَرَاءُ) في مصدر (غَرِيَ) فهو شاذ، وزاد عليه رأي الاصمعي [١].

قال الخوارزمي: ((أما الأصمعي فقد مضى على القياس، واما سيبويه والفرّاء فقد خالفاه. وجه العذر فيه أن فعالاً في باب فَعَل يفعل للذهاب والزوال كالبراح والنفاد والفناء، وذلك أن من عري بشيءٍ فقال زال في تركه ومفارقته اختياره))[٢].

يبين الخوارزمي أن صيغة ((الغَراءُ)) وهو مصدر ((غَرِيَ)) شاذ، والغراء ممدود وهو شاذ بمنزلة الظماء وهو على وزن ((فعال)) فهو بمنزلة الذهاب والزوال والبراح والنفاذ والفناء والقياس فيها القصر ((غَرَىَ))[٣].

قال سيبويه في باب المقصور والممدود: ((واذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم فَعْلانُ فهو ايضاً منقوص. الا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فَعَلا. وذلك قولك للعَطْشان: عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشانُ، وغَرِثَ يَغْرَثُ غَرَثاً وهو غَرْثانُ، وظَمِئَ يَظْمأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنُ. فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو لأنه فَعَلٌ كما أن ذا فَعَلٌ حيث كان فَعْلانُ له فَعْلَى، وكان فَعِلَ يَفْعَلُ، وذلك قولك: طَوِى يَطْوَي طَوىً، وصَدِيَ يَصْدي صدىً وهو صَدْيان. وقالوا: غرِيَ يغْرىَ غَرىً وهو غَرٍ. والغَرَّاءُ شاذ ممدود كما قالوا: الظَّماء. وقالوا: رضِيَ يَرْضي وهو راضٍ وهو الرَّضَا، ونظيره سَخِطَ يَسْخَط سخطاً وهو ساخِطٌ، وكسروا الراء كما قالوا: الشَّبَع فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه الا بسماع، واما الغَراء فشاذ))[٤].

---

[١] ينظر التخمير: ٣/٦٥.

[٢] التخمير: ٣/٦٥.

[٣] ينظر التخمير: ٣/٦٥.

[٤] الكتاب: ٣/٥٣٨.

يُبِّين سيبويه ان المنقوص يكون على قسمين: الاول: أن يعلم بقياسه وهو ما كان مصدراً ل((فَعَل- يَفْعَل)) والحرف الثالث منه ياء أو واو واسم الفاعل على ((فَعَل)) وذلك كقولنا: صَدى-يَصدي-صدىً، ولوى-يلوي-لوىً.

الثاني: أن يسمع من العرب سماعاً إذا كان بصيغة فَعِلَ- يَفْعَل- فَعْلان وذلك كقولنا: عَطِشَ- يَعْطَش- عَطْشان وهو عطشان، غَرِثَ-يَغْرثُ-غَرَثاً وهو غرثان، وظَمِيءَ- يَظْمأُ-ظَمَأً وهو ظَمْآن، وقد شذ من ذلك ((الغراء)) من غرى- يغري وهو غَرٍ والغراء شاذ ممدود كما قالوا الظماء[1].

وقد اختلف اهل اللغة في هذا فقد ذهب القراء مذهب سيبويه وانشد كثير بقوله:

اذا قيل مهلاً فاضت العين بالبكا غَراءٌ ومَدتها مدامع حُفَّل[2]

ومن الناس من ينشد

اذا قيل مهلاً غارت العين بالبكا غِرَاءً ومَدتها مدامع تُهَّلُ[3]

فجعلوا غارَتْ فاعَلَتْ كانه يقال غارَى يُغَارى وكسر العين من غراء لانه مصدر فاعل يفاعل كما تقول رامي يرامي رماء وعادي يعادي عداء، وغراء هو المصدر والغراء الاسم وكذلك يقول في الظماء كما يقول في تكلم كلاماً وانما مصدر تكلم تكلماً فالكلام الاسم لا المصدر على غير الفعل والذي جاء في البيت حمل على ما جاء من المصدر على فَعّال كقولك ذهب ذهاباً وبدأ بداء وهو في كلتا الحالتين

---

[1] ينظر المقصور والممدود لابن السكيت: ٨٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٣٩-٤٠، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣٩٢.

[2] ديوان كثير عزة :١٦٠.

[3] المصدر نفسه :١٦٠.

شاذ[١] ، وقد خالف الأصمعيُّ قول سيبويه فهو يقول ((غري)) فيصبح بذلك منقوصاً وهو القياس، وذهب ابن سيدة وابن يعيش وابن مالك وابو حيان الاندلسي[٢] مذهب سيبويه.

والبحث يذهب الى ما ذهب اليه سيبويه والعلماء فـ((غراء)) جاءت على وزن فعال، وهو ما سمع العرب في كلامهم، وقد جاءت على وزن ((فعال)) كما هو الحال في ذهاب وبراح وهو بذلك ممدود وشاذ.

وقد أورد الخوارزميُّ رأي سيبويه لتعضيد حجته بأنه لم يذهب الى شذوذ ((الغراء) [٣])، بدليل أنه ذكر فيه وجه العذر أن فعالاً في باب فَعَل- يَفْعَل للذهاب والزوال كالبراح والنفاد والفناء.

خامساً: صيغة المصدر من معتل اللام والعين.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في إنَّ المحذوف من مصدر الفعل المعتل العين هو ألف المصدر الزائدة أُعلّ حين يرى غيره أن المحذوف هو عين الكلمة[٤].

إذ يقول الخوارزميّ: ((اختلفوا في إنَّ الساقط من إجارة وإقامة ما هو؟ فعند الخليل وسيبويه إنَّ الساقط ألف إفعال ؛ لأنه أحقُّ بالحذف لكونه زيادة، والذي ذكره الشيخ- ها هنا- غير قوليهما. احتج الشيخ- رحمه الله- بأن العين أولى بالسقوط،

---

[١] ينظر المخصص: ١٠٣/١٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩/٦، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٥٠٤/٢-٥٠٥، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣٢٩، وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣/٢.

[٢] ينظر المخصص: ١٠٣/١٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٦-٥٨، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣٣٠، وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥١٤.

[٣] ويبدو أنَّ الذي يقصده الخوارزمي في الكلمة العين (عرى) وليس (الغرى) لأنه اعطى المعنى اللغوي لكلمة (عرى) بالعين وليس بالغين.

[٤] ينظر التخمير: ٨٧/٣.

لأنه أخفى ألا ترى أن المصدر هنا مركب من حروف البناء من الصيغة، وحروف البناء اولهما وجوداً فيكون أخفى، ونظير هذا الاختلاف اختلافهم في ياء مبيع وواو مَقُول، فعند الاخفش المحذوف هو العين، وعند سيبويه واو مفعول))[١].

أوضح الخوارزمي أن الخليل وسيبويه يذهبان الى إسقاط ألف ((إفعال)) من ((فَعَل)) فنقول جَارَ- إجارةً فالتقت ألفان الاولى منها أصلية وهي جزء من بنية الكلمة وهي عين الكلمة والثانية زائدةً فأوضح الخوارزمي أن الالف المحذوفة هي الف الصيغة عند الخليل وسيبويه لأنها أحقّ بالحذف كونها زيادة، اما استاذ الخوارزمي وهو الزمخشري فانه يذهب للقياس وهو ما ذهب اليه الاخفش والفرّاء[٢] ايضاً أن الالف الساقطة هي عين المصدر وهي الألف الأولى لأنها أحق بالحذف والابقاء على ألف ((إفعال)) وقد بين الخوارزمي أن هذا الأمر المختلف عليه يشبه اختلافهم في الحرف المحذوف من صيغة (مفعول) من الفعل معتل العين اهو واو مفعول او عينه، مثل: مقوول ومبيوع[٣].

قال سيبويه في باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها: ((ويعتل مفعول منها كما اعتلّ فُعِل، لأن الاسم على فُعِلَ مَفُعول، كما أن الاسم على فَعَل فاعِل. فتقول: مَزُور ومَصُوغ، وانما كان الاصل مَزْوُور، فاسكنوا الواو الاولى كما أسكنوا في يَفْعَل، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان))[٤].

يبين سيبويه الحرف المحذوف من الكلمات معتلة العين إذا جاءت على صيغة (إفعال) كما في قولنا في جار- إجارةً وقام- إقامة، فإننا حذفنا ألف ((إفعال)) إذ أصبح لدينا ألفان في (إجارة)- و(إقامة) فيصبح المحذوف من الألفات هي

---

[١] المصدر نفسه: ٨٧/٣.

[٢] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٦.

[٣] ينظر التخمير: ٨٧/٣.

[٤] الكتاب: ٣٤٨/٤.

الالف الثانية ألف صيغة ((إفعال)) لأنها زائدة، أما الألف الأولى فتبقى كونها أصلية فنقول: إجارة، وإقامة أي على وزن ((إفْعال))[١].

ومثلها في الحذف (واو) (مفعول) فهي تحذف عند الخليل وسيبويه لانها زائدة وتبقى الواو الاولى عين الكلمة لأنها أصلية مثل: (مقوول ومزوور)، بحذف الواو الثانية فتصبح: (مقول ومزور)، والسبب لانه لا يلتقي ساكنان واذا التقى ساكنان فالأجود حذف الزائد والابقاء على الأصل فحذفت الواو الثانية من ((مقوول)) و((مزوور))[٢].

ومن خالف مذهب الخليل وسيبويه هم الأخفش والفراء فيذهبان الى أن المحذوف الألف المبدلة من العين، أي أن الذاهب هو عين الكلمة (الالف الاولى) وحجتهم في هذا لأن حقَّ اجتماع الساكنين أن يسقط الأول منهما وعد هذا هو القياس[٣].

فالخلاف في المحذوف الا أن النتيجة واحدة في نطق الصيغة.

والأخفش والفراء يؤيدان هذا الامر وهو أن المحذوف عين الكلمة (الساكن الأول)، وقد بين الخوارزمي أن هذا الامر مشابه بالحذف في واو مفعول في مثل مبيع ومقول فالأصل مبييع ومقوول حذفت الياء والواو وصيغت على وزن مفعول[٤].

---

[١] ينظر المخصص: ١٤/١٨٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥٨.

[٢] السيرافي: ٥/٢٤٨.

[٣] ينظر المخصص: ١٤/١٨٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥٨، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٢٤٥، وينظر ارتشاف الضرب: ٢/٤٩٧.

[٤] ينظر التخمير: ٣/٨٧.

وفي ضوء ما تقدم فإن خلاصة القول التي يمكن أن نأخذ بها أن صفة (مَفْعُول) في كلمة (مَقُول) و(مَزور) سواء اخذت الواو الأولى أم الثانية فإن وزن الكلمة في الاستعمال يظل واحداً وهو على مفعول.

إلا أن الطبيعة العلمية في صياغة وزن هاتين الكلمتين عند الرجوع الى الأصل وذلك بحسب ما جاء به الأخفش والفرّاء فإن وزن الكلمة يكون على (مَفُول) لأن المحذوف هو عين الكلمة إلا أن نطقها يظل على (مَقُول) و (مَزُور).

أما في ما يتعلق بحذف عين الكلمة من وزن أفعال فهو ما بين حذف الألف الزائدة التي تعُد عين الكلمة والألف الأولى التي هي أصل في الكلمة فلا يكون الوزن واحد ففي حذف الزائدة يكون الوزن على (إفْعال) وفي حذف عين الكلمة يكون على (إفال) والتاء عوضاً عن الحذف في كلا الحالتين إلا أن الخوارزمي ذكر أن النتيجة واحدة في نطق الصيغة فذكر أن الزمخشري احتج لقول سيبويه وجعل عين الكلمة هي أحق بالحذف والابقاء على الف افعال نحو قولنا:

جارٍ- اجاار- اجارةً **قام- اقاام- اقامةً**

سادساً: ما يحذف من أواخر الاسماء المعتلة الآخر بالياء في الوقف.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في الوقف على ما كان آخره ياء- من الاسماء المعتلة- ما قبلها كسرة [1].

أذ يقول: ((الاسم إذا كان في آخره ياء قد أسقطها التنوين مكسور ما قبلها فالأكثر ان يوقف على ما قبل الياء، وهو مذهب سيبويه. قال ابن السراج: لأنه تسقط في الوصل [من أجل التنوين، كأنه يقول: الأصل فيه أن يجاوب حالة الوصل حالة الوقف]؛ لأنه على شرف العود الى الاصل. قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب ان بعض من يوثق به [يقول]: هذا رامي وغازي وعمي، وهي قراءة ابن كثير في

[1] ينظر التخمير: ٤/٢٢٦-٢٢٧.

نحو قوله تعالى ﴿ولكل قوم هادي﴾ و ﴿وَاليْ﴾ والحذف في ما فيه تنوين أجود فإن لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف وذلك في قول هذا القاضي. ابن السراج: لأنها ثابتة، من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهه بما ليس فيه ألف ولام كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف. وأما النصب فليس فيه إلا البيان، لأنها ثابته في الاصل. قال سيبويه: ((سألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: اختار يا قاضي لأنه ليس بمنون كما اختار القاضي قوله: فالأمر بالعكس يريد أن الأكثر يوقف عليه بالياء، كما أن الأكثر في هذا قاضٍ أن يوقف عليه بدون الياء))[1].

يبين الخوارزمي أنَّ الاسم المعتل إذا كان آخره ياء قد أسقطها التنوين مكسور ما قبلها فالاكثر أن يوقف على ما قبل الياء، وهو مذهب سيبويه وهو الاجود، فان لم يكن موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف وذلك في مثل: ((هذا القاضي)) لأنها ثابتة في الوصل.

قال سيبويه في باب ما يحذف من أواخر الاسماء في الوقف وهي الياءات: ((وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عم، تريد العَمِى. أذهبوها في الوقف كما أذهبوها في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الاكثر وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب فيقول: هذا رامي وغازي وعمي اظهروا في الوقوف حيث صارت في موضع غير تنوين، لانهم لم يضطروا ههنا الى مثل ما اضطروا اليه في الوصل من الاستثقال. فاذا لم يكن في موضع تنوين فان البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابته في الوصل. ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه الف ولام، اذ كانت تذهب الياء في الوصل في [ألتنوين

[1] التخمير: ٤/٢٢٦-٢٢٧.

لو لم تكن الالف واللام وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات، فقد اجتمع الأمران. ولم يحذفوا في الوصل في] الالف واللام، لانه لم يلحقه في الوصل ما يضطره الى الحذف كما لحقه وليست فيه الف ولام، وهو التنوين، لانه لا يلتقي ساكنان. وكرهوا التحريك للاستثقال ياء فيها كسرة بعد كسرة، ولكنهم حذفوا في الوقف في الالف واللام، اذ كانت تذهب وليس في الاسم الف ولام، كما حذفوا في الوقف ما ليس فيه الف ولام، اذ لم يضطرهم الى حذفه ما اضطرهم في الوصل. واما في حالة النصب فليس الا البيان، لانها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه الف ولام. ومع هذا انه لما تحركت الياء اشبهت غير المعتل وذلك قولك: رأيت القاضي. وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[1] ، ونقول: رأيت جواري، لانها ثابته في الوصل متحركة[2])).

يبين سيبويه أن الاسم المنقوص نحو: ((هذا قاضٍ)) يريد القاضي اسقط الياء في الوقف لانها تسقط في الوصل من أجل التنوين، هذا في الرفع والجر وأما في النصب فليس فيه الا البيان لأنها ثابتة في الوصل نحو قولنا: رأيت قاضياً ورأيتُ القاضي.

لا تقتصر المسألة على الرفع والنصب بل ان هناك شروطاً أُخرى تثبت فيها الياء أو تُحذف وهي تعريف الإسم المنقوص بـ(أل) او يكون مضافاً لأن الرفع والنصب يتداخلان فتقول : (رأيتُ القاضيَ) فهي حالة النصب ومعرّفة بـ(أل)، و(رأيتُ قاضيَ الأمر) فهي منصوبة ومضافة.

---

[1] القيامة: ٢٦.

[2] الكتاب: ٤/١٨٣-١٨٤.

وأما في النداء فإن سيبويه يذهب إلى حذف الياء فنقول: ((يا قاضْ)) بغير ياء[١].

يتضح لنا أن الياء في أواخر الأسماء المعتلة تحذف في الوقف والوصل نحو: هذا غازٍ وهذا عمٍ، فالعرب أسقطوها في الوقف كما أذهبوها في الوصل، فهذا الكلام الجيد وقد اسقطوها في الوصل لأن الوصل: هذا قاضي وغازي وعمي ومررت بقاضي وغازي وعمي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة فسكنت والتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء لاجتماع ساكنين الياء والتنوين، فاذا وقفوا لم يردوا الياء وان لم يكن تنوين لأن التنوين في النية إذا وصلوا وهذا أكثر كلام العرب، وبعضهم يثبت الياء في الوقف على مذهب يونس عن بعض من يوثق بعربيتهِ من العرب فنقول: هذا رامي وغازي وعمي، لأنه ذهب التنوين في الوقوف فرد الياء[٢]. وأما المحلى بـ ال، نحو: القاضي، فان كان مرفوعاً او مجروراً ففيه لغتان: اقرار الياء، والحذف، والاثبات اقيس واكثر عنده، واما الحذف انه عربي كثير[٣] ومثاله قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾، وان كان منصوباً نحو قولنا: رأيت القاضيْ، فليس فيها الا البيان لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه الف ولام نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ ونقول: رأيت جواري لأنها ثابتة في الوصل متحركة وانها ليست بموضع تنوين[٥]. وأما في حالة النداء فيجوز الوقف عليها بياء وبدونها فالخليل يختار الاثبات فنقول: يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما اختار ((هذا القاضي))، ويونس يختار الحذف فنقول: ((يا قاضٍ))، وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلام العرب أن يحذفوا في غير النداء

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٥٥-٥٦.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٨٣.

[٣] ينظر شرح الشافية للرضي: ٢/٣٠٠.

[٤] الرعد: ٩.

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٥٦، وينظر المنصف في شرح التصريف: ٢/٧٠.

كانوا في النداء أجدر، لان النداء موضع حذف يحذفون فيه التنوين، ويقولون: ((يا حار)) و((يا عام)) و((يا غلام اقبل))، ورجح غيره قول الخليل والحجة ان المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل والذي يسقط الياء هو التنوين فوجب أن يثبت الياء لأنها لام الفعل كما يثبت غيرها من سائر الحروف[١] .

فحذف الياء في الأسماء المنقوصة في ما فيه تنوين يكون أجود فإن لم يكن في موضع تنوين فالبيان أظهر في الوقف. وقد ذهب مذهب سيبويه ابن السراج، والسيرافي، وابن جني، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان الاندلسي[٢] .

وخلاصة القول ان الحذف في الأَسماء المنقوصة يرجع الى عدّة مسائل الغاية فيها التخفيف الصوتي لأن الحذف اقتصاد في الكلام ومناسبة صوتية لسليقة اللفظ سواء أكان ذلك في الوصل أو الوقف لأن ذلك يرافقه العلة الصوتية ومنها التقاء الساكنين مما يضطر المتكلم من حذف الياء منعاً للإلتقاء الساكنين ساكن الياء وساكن التنوين لذا يقتضي الحذف نحو قولنا: هذا قاضٍ، وأما إذا لم يكن الاسم في موضع تنوين فالإظهار اجود نحو قوله عز وجل: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [٣]، والياء الزائدة هنا تكون كالأصلية، وهو ما ذهب اليه سيبويه ومن ذهب مذهبه المزيد من النحويين[٤]

---

[١] ينظر الأصول في النحو: ٣٧٤/٢-٣٧٥، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٥/٥-٥٦، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣٠٩/٤، وينظر شرح الرضي على الشافية: ٣٠١/٢، وينظر ارتشاف الضرب: ٨٠٤/٢.

[٢] ينظر الأصول في النحو: ٣٧٥/٢، وينظر السيرافي: ٥٦/٥، وينظر المنصف في شرح التصريف: ٧٠/٢-٧١، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣٠٩/٤، وينظر شرح الرضي على الشافية: ٣٠١/٢، وينظر ارتشاف الضرب: ٨٠٤/٢.

[٣] القيامة: (٢٦).

[٤] ينظر إيضاح الوقف والوصل: ٢٥٧/١.

وفي ضوء ما قدمناه من علة التخفيف وسببها يبدو أن ظاهرة الحذف من المسائل التي يلجأ اليها المتكلم سواء أكان في النداء ام غيره وعلته التخفيف.

سابعاً: الملحق بالرباعي ومثاله منجنيق وعنتريس.

ذكر الخوارزميّ رأي سيبويه في زيادة النون في مثل (منجنيق وعنتريس).

إذ قال: ((هو معرب، وأصله بالفارسية من جي نيك. وهو عنده سيبويه فَعْلَيل إذ النون فيه مزيدة لقولهم في الجمع: مجانيق، ونظيره عنتريس، وهي الناقلة الصلبة الشديدة، واشتقاقها من العترسة، وهو الأخذ بالشدة، وهي عند قوم منفعيل لما قال أبو عبيدة: سألت أعرابياً عن حروف كانت بينهم فقال: كانت بينها حروف عون تفقأ فيها العيون مرة تجنق وأخرى ترشق وقد مضى ذكر المنجنيق في الأبنية)) [١].

ويبدو أن في نص الخوارزمي خطأ في النقل فقد ورد هكذا : ((كانت بيننا حروب عون تفقأ فيها العيون مرة نجنق واخرى نرشق)[٢].

يبّين الخوارزميّ أن النون في مثل: ((منجنيق)) تكون مزيدة والدليل على هذا أن الجمع يكون ((مجانيق)) وأما عنتريس فانه مشتق من العترسة[٣].

قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل: ((ويكون على مثال (فنعليل) في الاسم والصفة. فالاسم نحو: منجنيق والصفة نحو عنتريس))[٤].

---

[١] التخمير: ٣١٤/٤.

[٢] ينظر شرح الرضي على الشافية : ٣٥٠/٢.

[٣] ينظر التخمير: ٣١٤/٤.

[٤] الكتاب: ٢٩٣/٤.

يبين سيبويه إنما كان من الاسم نحو: منجنيق، والصفة نحو: عنتريس فإن النون فيهما تكون مزيدة وأما الميم فانها تكون أصل، والدليل على زيادة النون وبقاء الميم اصلية قول العرب في الجمع (مجانيق) وفي التصغير مجينيق، والدليل على زيادة النون في عنتريس أنه مشتق من العترسة وهو الأخذ بالشدة ويوصف الاسد بذلك لشدته [١]. يبين لنا أنه ليس من الممكن أن تجمع زائدتان في اول الكلمة في مثل هذا الضرب من الأسماء انما يمكن أن يكون ذلك في الأسماء الجارية على أفعالها نحو: مستخرج ومنطلق وقد جاء في شرح المفصل: ((فاما ((منجنيق)) فالميم فيه اصل والنون بعدها زائدة لقولهم في جمعه مجانيق ومجانق فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها وإذا ثبت أن النون زائدة قضي على الميم بانها اصل لئلا يجتمع زائدان في اول الاسم وذلك معدوم إلا ما كان جارياً على فعله نحو منطلق ومستخرج))[٢].

وقد خالف بعض العرب مذهب سيبويه وهو ما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب فيمن يقول أجنقناهم اي رميناهم بالمنجنيق وهذا ما ذكره الفراء أيضاً وذكر الفراء أنه– جنقناهم– مولدة أي أنه أعجمي معرب وإذا اشتقوا العرب خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم وقول الفراء: ولم أرَ الميم تزاد على نحو هذا إشارة إلى عدم النظير وهذا يقوي أن الميم أصل والنون زائدة [٣]. وقد ذكر الخوارزمي رأي سيبويه ليدعم حجته في أن الميم أصل والنون زائدة وإن أصلها فارسي، إلا أن لها ذكر في الابنية.

---

[١] ينظر الأصول في النحو: ٢١٧/٣، وينظر المنصف في شرح التصريف: ١٣٦/١.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/٩.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٧/٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٩، وينظر شرح الشافية للرضي: ٣٥٣/٢.

وقد ذهب مذهب سيبويه ابن السراج والفارسي وابن جني والسيرافي وابن يعيش والرضي [1]، ويعّد مذهبه هو ما سُمع عن العرب، وأما من خالف هذا المذهب فهم قلة، وأما ما ذهب اليه البحث فهو مذهب سيبويه فإن المعنى لا يستقيم اذا جمع على القياس، حيث يمتنع العرب الجمع بين زائدين وفي مثل منجنيق عُدّ الميم اصل والنون زائدة ودليل هذا قولنا في الجمع: (مجانيق) وقولنا في الاشتقاق نحو: عنتريس من العترسة لانه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان فاصبح ((منجنيق)) بمنزلة ((عنتريس)) من حيث الحرف الزائد فيهما وهو ((النون)) ومما يقوي كلامنا هذا اننا في الجمع نقول ((مجانيق)) من المنجنيق، وعندما نشتق من ((عنتريس)) نقول ((عترسة))، إذ الجمع وكذا التصغير من الطرائق التي تدل على أن الحرف الأصل يظل ثابتاً فيها مما يؤيد صحة القول بزيادة الحرف أو اصالته.

ثامناً: حكم الياء في: يأجج.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في اصالة الياء في ((يأجج)).

إذ قال: ((يأجج اسم موضع وهو عند سيبويه وزنه ((فَعْلَلَ)) بدليل فك الادغام فيه، ولأن من حقّ المكرر أن ينقل زيادة، ومن ثم قضوا على مأجج لموضع بأصالة الميم، وعند ابن جني والسيرافي انه يفعل، لأنَّ أبا عمر الجرمي قد حكى فيه كسر الجيم، وعليه اصحاب الحديث، وهو يفعل، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول.

[1] ينظر الأصول في النحو: ٢١٧/٣، وينظر المنصف: ١٣٦/١، وينظر التكملة: ٥٦١، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٦/٥-١٨٧، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٥١/٩-١٥٣.

وقد سألت: ما ذكرت من الدليل معارض بما ذكرناه من وجهين؟ أجبت: ليس في الكلام فعلل- بكسر اللام الاولى، هذا الدليل راجع على ما ذكرت من الوجهين، ولهذا قضوا على محبب اسم رجل بانه مفعل لئلا يلزم اثبات تركيب مخترع واثبات وزن مخترع كإثبات تركيب مخترع، وإنما ثبت المكسور يفعل ثبت أنَّ المفتوحة يفعل فهذا هو الصحيح من الدليل على زيادة الياء من يأجج))[١].

يوضح الخوارزمي بأن ((يأجج)) وهو اسم مكان في مكة والياء فيه أصل ولو لم يكن الياء فيه أصل لكان قد أُدغمت الياء كما في ((مُفعل)) و((يفعل)) وكما في مثل ((محبب)) و((مخترع)).

قال سيبويه: ((وأما يأجج فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لادغموا كما يدغمون في ((مُفعل)) و((يُفعل)) من رددتُ. فإنما الياء ههنا كميم مَهدد))[٢].

يُبّين سيبويه في باب (علل ما نجعله زائداً من حروف الزوائد وما نجعله من نفس الحرف) أن الياء في ((يأجج)) من نفس الكلمة وهي أصل، ولولا أنها كانت زائدة لأصبحت على صيغة ((مُفعل)) و((يَفعل)) ولادغمت كما في نطق ((رددت)) إلا أن الياء هنا كميم ((مهدد))[٣].

يظهر لنا أنَّ الياء في ((يأجج)) أصل يدلّنا على ذلك اظهار التضعيف ولو كانت الياء زائدة لكان الاشتقاق من الفعل ((أجّ)) ((يأُجُ)) وكان يجب الادغام في ((يؤج)) و((يغض)) فلما لم يدغموا دلّ على أن الجيم الأخيرة زائدة للالحاق بمثال

---

[١] التخمير: ٤/٣١٠-٣١١.

[٢] الكتاب: ٤/٣١٣.

[٣] ينظر الأصول في النحو: ٣/٢٣٥، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٢٠٧، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٤٩.

((جعفر)) ولو ادغموا لبطل الغرض وزالت الموازنة [١]. وقد حكى بعض أصحاب الحديث أنها- يَأْجَجْ على وزن ((يَفعِل)) بكسر الجين الاولى فان صح ما رواه هؤلاء كانت الياء زائدة وأصبح إظهار التضعيف شاذاً [٢].

وقد ذهب ابن السراج والسيرافي وابو علي الفارسي وابن يعيش[٣] الى ما ذهب اليه سيبويه وفي ضوء ما تقدم فالذي نتلقفه من قول الخوارزمي من لفظ ((يأجج)) أنه ((اسم موضع)) فهو بذلك يريد ارجاعه الى اسم المكان ليكون على الوزن القياسي مَفْعَل) فيدلك ذلك، علماً أنّ اشتقاق ((يأجج)) لاتكون من الفعل ((أججّ)) لأنّ ذلك لا يجعل (الياء) من وزن الكلمة إذا تقضي زيادتها أن يكون الوزن على ((يَفْعَل)) وبما أنه إسم موضع -أي يأجج- فهو على الوزن القياسي _مَفْعَل).

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/٩.

[٢] ينظر المصدر نفسة.

[٣] ينظر الأصول في النحو: ٢٣٥/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٧/٥، وينظر التكملة: ٥٦١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/٩.

الفصل الثاني

مسائل نحوية

- المبحث الاول: المرفوعات
- المبحث الثاني : المنصوبات
- المبحث الثالث : ادوات نحوية

الفَصْلُ الثَّانِي

مسائل نحوية

المبحث الاول: المرفوعات

أولاً : إضمار اسم (لاتَ).

يضمر اسم ((لات)) وهو المشهور بين نحويين وأكثر الاستعمال عليه [١] وقد أشار الخوارزمي الى ذلك بقوله : يَكْسَعُونَها[٢] بالتاء: أي يدفعونها ، كسَعَهُ إذ ضربه على عجزهُ ، ووردت الخيل يَكْسَعُ بعضها بعضاً ، ومنه إتبع فلانٌ إدبارهم يكسَعهم بالسيف مثل يكسؤهم أي يطردهم قال :

كَسَعَ الشتاء بسبعةٍ غُبْرِ

وإنما أُردفت بالتاء ليصير لها بليس شبهُ صورةٍ كما لها بها شبهُ معنى ، فيحسن فيها اضمار اسمِها ، اذ اضمار الاسم لا يكون في الحروف إنما يكون في الأفعال، قال سيبويه: ((ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمراً فيها ، ليس ولا يكون في الاستثناء ، اذا قلت : أتوني ليس زيداً، وأتوني لا يكون بشراً ، وقال أيضاً : وليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائبٍ، تقول : لست وليسو ، وعبد الله ليس منطلقاً ، ولا تقول : عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لأتوا منطلقين ، وهو مختص بالخبر وما هو في معناهُ ، أنشد جار الله – رحمه الله :-

حَنَّتْ نَوّار وَلاتَ حِيْنَ حَنّتْ

---

[١] ينظر التخمير : ٥٢٤/١-٥٢٥.

[٢] يَكْسَعونها : الكَسْعُ أنْ تَضرب بيدك او برجلك بصدر قدمك على دبر انسان او شيء، ينظر معجم لسان العرب :٣٠٩/٨-٣١١.

وفي التنزيل : ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، واختصت بالحين لأنه فيما وراء الحين يقع ليس بمقنع ، فان سالت فكيف لم يُقنع في الحين بليس أيضاً ؟ اجبت : لأن ليس لنفي الحال صريحاً ، وإنما يكون لغير الحال فيقع في التنافر بخلاف ((لا)) فإنَّه ليس لنفي الحال صريحاً ولذلك يستعمل في الاستقبال))[١] .

قال سيبويه: ((ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه : ليس ولا يكون في الاستثناء ، اذا قلت أتوني ليس زيداً ، ولا يكون بشراً . وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فَرّ عن نِيرانها فانا ابن قيس لا براحُ[٢]

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع . ولا يجاوز بها هذا الحين رفعتَ او نصبتَ ، ولا تمكّنُ في الكلام كتمكن ليس ، وإنما هي مع الحين ، كما ان لَدُنْ انما ينصب بها مع غُدوةً ، وكما أن التاء لا تجرّ في القسم ولا في غيره إلا في الله ، إذا قلت تالله لأفعلنّ))[٣].

وقد شبهت (لات) ب(ليس)في العمل لمشابهتها إياها في المعنى وقد أفردت عن باب كان لأنها حرف و تلك أفعال[٤]،

وإن (لات) مؤلفة من (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث الساكنة مفتوحة ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً بل يذكر معها أحدهما وقد ورد الكثير على لسان العرب

---

[١] التخمير : ١/٥٢٤-٥٢٥ .

[٢] شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ١/٢٦٠.

[٣] الكتاب: ١/٥٨-٥٩ .

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي: ٢/٤٤٢.

حذف اسمها وبقاء خبرها سواء كان (لات) عاملة ام مهملة فلا يذكر طرفا الاسناد معاً [١].

وهناك رأي نقله ابن عصفور عن الاخفش خالف به رأي سيبويه في أن ((لات)) غير عاملة وأن ما بعدها ان كان مرفوعاً فمبتدأ وإن كان منصوباً فعلى اضمار ((فعل)) أي: (ولات أرى حين مناص) وحجته في ذلك لأنه لم يُحفظ الاتيان بعدها بأسم وخبر مثبتين ولأنه ((ليس)) لا يجوز حذف اسمها، فاذا حذفنا اسم ((لات)) لَكُنّا قد تصرفنا في الفرع ما لم نتصرف في الأصل، فجُعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من مواضع حذف خبر ((لات))[٢].

وقد ذهب سيبويه الى أن ((لات)) رفعوا بها ((الحين)) اسماً، ولا يكادون يلفظون بهِ بآخر منصوب كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣]، وقد ذهب مذهب سيبويه ابو البقاء العكبري وابن النحاس وابن يعيش وابن مالك[٤].

وقد اورد الخوارزمي رأي سيبويه ليدعم حجته في جواز اضمار اسم ((لاتَ)) لأنها شبيهة بـ((ليس)) إلا أنها اختصَّت بالـ((حين)) والدليل ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٥].

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٩/١، وينظر شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/١.

[٢] ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٠١/١-٤٠٢.

[٣] ص: ٣.

[٤] ينظر املاء ما من به الرحمن: ٢٠٩، وينظر التعليقة على المقرب: ٢١٣، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/١، وينظر شرح التسهيل : ٣٧٤/١.

[٥] ص: ٣.

ثانياً : حذف خبر (إنَّ).

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في انه يجوز حذف خبر (إنَّ) لدلالة الحال عليه[١].

اذ قال :((وهكذا كما لو قيل لك : بنو تميم فقراء اقلاء، فتقول : إنَ لهم مالاً، وإنَ لهم عدداً، ان الناس عليكم: أي إلب عليكم .مهلاً: أي تقدماً ويروى مثلاً: يعضنا الاعشى ويبصرنا فيقول :إنَّ لنا في هذه الدنيا حلولاً معقبٌ برحيل اذ الرحيل يكون عما قليل ذاك لإنه توغل الرفاق في المسير فما لنا غير التعجيل في آثار المطيِ، واما رواية مثلاً فهو كما يقول في الأموات عبرةٌ للأحياء . واعلم أنَ (إنَّ) اذا دخلت على الجملة فكما تفيد معنى تحقيق الجملة وتأكيده فكذلك تؤثر فيها غير هذا التأثير فمن تأثيرها فيها أنها اذا كانت فيها تغني عن الخبر في بعض الكلام.

ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال :"هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الاحرف الخمسة لإضمار ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر وذلك قوله: إن مالاً وإن ولداً وإن عدداً وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به))[٢] .

فسيبويه يُجوّز حذف خبر (إنَّ) اذ يقول : ((هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الاحرف الخمسة لاضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر. وذلك : إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً، أي إنَّ لهم مالاً. فالذي أضمرت ((لَهُمْ)).ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنَّ الناس [ألّبٌ] عليكم ، فيقول : إنَّ زيداً ، وإنَّ عمراً، أي إنَّ لنا .

---

[١] ينظر التخمير : ٢٨٦/١ .

[٢] المصدر نفسه : ٢٨٦/١ .

وقال الاعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر اذ مضى مهلاً [١]

وتقول: إنَّ غيرها إبلاً وشاءً. أو عندنا غيرها ابلاً وشاة فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه . وانتصب الابل والشاءُ كانتصاب فارسٍ إذا قلت : ما في الناس مثله فارساً))[٢].

يجوز صاحب الكتاب حذف خبر (إن) كما ان ابن مالك[٣] سار على نهجه ايضاً فاذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً ،خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم وقد يسد مسده واو المصاحبة والحال، وقد يجيز هنا- بشرط الإفادة- عن نكرة بنكرة او بمعرفة ، ولا يجوز نحو: إن قائمان الزيدان ،خلافاً للأخفش والفرّاء، ولا نحو ظننت قائمان الزيدان خلافاً للكوفيين [٤].

ويذكر عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة أنك إن عمدت الى (إن) فأسقطتها وجدت الذي كان من حذف الخبر لا يحسن ولا يسوغ فلو قلت مالٌ وعددٌ ومحلٌ ومرتحلٌ وغيرها ابلاً وشاة لا يكن شيئاً، وهذا لأن خبر (إن) كما يستدعيه اسم (إن) فكذلك اسم (إن) نفسها خلاف المبتدأ [٥] .

وذكر أبو حيان الاندلسي إن لحذف خبر (إن) وأخواتها ثلاثة مذاهب:

أحدهما: الجواز : وهو مذهب سيبويه، وسواء اكان الاسم معرفة أو نكرة، قال سيبويه: ويقول الرجل هل لكم احد ؟ إن الناس عليكم، فيقول: إن زيداً وإن عمراً ، أي إن لنا.

---

[١] ديوان الأعشى: ١٥٥. .

[٢] الكتاب: ١٤١/٢.

[٣] ينظر شرح التسهيل: ١٤/٢.

[٤] ينظر المقتضب: ١٣/٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/١.

[٥] ينظر دلائل الاعجاز :٣٠٨ .

والثاني: مذهب الكوفيين : وهو لا يجوز إذا كان الاسم نكرة .

والثالث: مذهب الفراء: زعم أنه لا يجوز، سواء أكان الاسم معرفة ام نكرة، الا إذا كان بالتكرير، نحو إن محلاً وإن مرتحلاً ... ولا يجوز في غيره [١] ،وأجاز ابن هشام حذف خبر (إن) مستشهداً بالبيت الشعري:

ويقلن : شيبٌ قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنه[٢]

والخبر محذوف، أي إنه كذلك والبحث يرجح مذهب سيبويه للسماع والقياس اما السماع فدليله الأعشى:

إن محلاً، وإن مرتحلاً وإن في السفر اذا مضو مهلاً[٣]

ذهب سيبويه في هذا البيت الى أن المعنى: إن لنا محلاً في الدنيا ما كنا احياء، ومرتحلاً إذا متنا، ونقول ان غيرهما إبلاً وشاة أي إنَّ لنا [٤] .

أما القياس فقد كررت (إن) ليعرف أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنها غير مختلفين. حتى ان الفراء سمع اعرابياً قيل له: الذبابة الفأرة فقال: إن الذبابةٍ وإن الفأرة، قال: وتقدير: إن الذبابة ذبابة وإن الفارة فأرة، قال الفرّاء والخلاف بين الاسمين يدل على الخلاف بين الخبرين[٥].

الذي يبدو أنَّ الخوارزمي في ضوء السياق الحالي ولاسيما عندما ذكر أنَّ الحذف في صوء المنهج الافتراضي وذلك عند قوله: ((لو قيل لك))، وعند قوله: ((إنّ

---

[١] ينظر الأصول في النحو :٢٥٨/١، وينظر التذييل والتكميل :٤٨/٥.

[٢] البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات لم اجده في الديوان والبيت مذكور شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية :٢٤٢/٣، وينظر خزانة الادب :٢١٣/١١.

[٣] شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٧١/٢.

[٤] ينظر المقتضب:١٣٠/٤،، وينظر شرح المفصل لابن يعيش:١٠٤/١، وينظر التذييل والتكميل:٥١/٥.

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٩-٧٠.

الناس عليكم أي إليَّ عليكم)) فعند الفهم للمحذوف جاز الاستغناء عنه، وما ذكر عن سيبويه يعضد به الرأي بطريقة الفهم الدلالي عند قول سيبويه اما يكون مستقراً عند أي المعنى – إذ يقصد أن القول ((إنَّ مالاً)) ان المال ملكهم لذا يكون حس السكون مع المحذوف أو الذكر على ((ان مالاً لهم)).

المبحث الثاني

المنصوبات

أولاً: اسم (لا) النافية للجنس.

تأتي ((لا)) نافية للجنس فتنفي اتصاف الخبر بأسمها إن اسمها يأتي نكرة وفي اعرابها خلاف من حيث أنها تكون مع اسمها كلمة واحدة، وقد أشار الخوارزمي الى تفصيل هذه المسألة والخلاف بقوله: ((المنفي في تلك أي: أبا لك وفي أبُ لك مبني وكذلك لا غلامي لك، ولا ناصري لك، معرب لأنه بمنزلة المضاف واما لا غلامين لك ولا ناصرين لك فهو عند سيبويه مبني[1] .

قال الخوارزمي: ((المنفي في تلك أي : أبا لك ، وفي لا ابُ لك مبني وكذلك لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ، معرب لأنه بمنزلة المضاف وأما لا غلامين لك ولا ناصرين لك فهو عند سيبويه مبني ، والمبرد يمتنع من ذلك ، ويجعل التثنية والجمع كالمضاف منصوبين وانما امتنع من ذلك لان (لا) مع التثنية والجمع بمنزلة كلمةٍ ، ولم يوجد في كلام العرب اسمان جعلا اسماً واحداً والثاني مثنى أو مجموع وحجة سيبويه: قياس التثنية والجمع على الواحد ، فان سالت: لو كان المثنى والمجموع مبنياً لسقط منه النون حسب سقوط التنوين من الواحد ؟ اجبتُ : النون في التثنية والجمع أثبت من التنوين، الا ترى أنها تثبت مع

[1] ينظر التخمير :٥٠٩/١.

اللام والتنوين يسقط معها، ويشهد له أيضاً إنَّا قد نثني حضرموت ونجمعه فنقول: جاءني حضرموتان ، وحضرموتون ، إذا كان اسم رجلٍ فقد لحقت الاسم الثاني التثنية والجمع ، وان كان قد جُعل مع ما قبله اسماً واحداً))[1].

وقد أورد سيبويه هذه المسألة في كتابه في باب النفي ب(لا) قال سيبويه: ((واذا ترك التنوين فليس الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر، لأنه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً وأظهر النون ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك [توكيداً] ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك النداء، لأنه موضع حذف وتخفيف كما أن النداء كذلك. وتقول ايضاً ان شئت: لا غلامين ولا جاريتين لك، [ولا غلامين ولا جاريتين لك]، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك، فجاء بلك بعد ما بني على الكلام الأول في مكان كذا وكذا ، كما قال: لا يدين بها لك، حين صيره كأنه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها في الدنيا ، واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يَل لك فانما يُذهب منه التنوين كما اذهب من [آخر] خمسةَ عشرَ، كما أُذهب من المضاف، والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها ولا أب فيها، وأثبتوا النون لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو ما بعده بمنزله اسم واحد[2])).

فسيبويه يجعل (لا) والاسم الذي يأتي بعدها بمنزله اسم واحد أو كالشيء الواحد، نحو لا غلامي لك ولا ناصري لك، والاسم الذي يأتي بعدها معرب لأنه بمنزلةِ المضاف واما لا غلامين لك ولا ناصرين لك فهو عند سيبويه مبني[3] .

---

[1] التخمير :٥٠٩/١.

[2] الكتاب :٢٨٢/٢-٢٨٣ .

[3] ينظر التخمير :٥٠٩/١ .

وهذه المسألة خلافيه بين (البصريين) و(الكوفيين) فذهب الكوفيّون والجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني مذهب سيبويه في أن المفرد مع (لا) معرب ايضاً وحذف منه التنوين تخفيفاً لا بناء[١] .

وقال أبو اسحاق الزجاجي: ليست مبنيه وإنما شبهها بخمسة عشر يعني سيبويه-لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أن خمسة لا تفارق عشر[٢] ، وأما من خالف هذا المذهب فهم البصريون، والاخفش والمازني والمبرد والفارسي[٣] ، فذهبوا الى ان المثنى والجمع على حده معربان معاً، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان، فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو: لا رجلَ، ولا رجال في الدار، والمثنى والجمع على الياء كقول الشاعر:

تغر فلا الفين بالعيش متعاً [٤] .

حجة سيبويه في هذا الامر قياس التثنية والجمع على الواحد[٥] ، ويتساءل سائل لو كان المثنى والمجموع مبنياً لسقط منه النون حسب سقوط التنوين من الواحد؟ أصبت النون في التثنية والجمع أثبت من التنوين، ألا ترى أنها تثبت مع اللام والتنوين سقط معها ويشهد له ايضاً أنا قد نثني حضرموت ونجمعه فنقول: جاءني

---

[١] ينظر شرح التسهيل :٥٨/٢ ، وينظر شرح الكافية للرضي :١٥٥/٢ ، وينظر المغني :٢٣٨/١ ، وينظر همع الهوامع :١٤٦/١ ،وينظر الجنى الداني في حروف المعاني :٢٩١ ، وينظر التصريح :٢٣٩/١ .

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي :١٥/٣.

[٣] ينظر معاني القرآن للأخفش :٢٥/١ ، وينظر شرح الكافية للرضي :١٥٥/٢، وينظر المقتضب :٣٦٠/٤، وينظر المقتصد :٧٩٩/٢، وينظر الايضاح العضدي :٢٣٩، وينظر ارتشاف الضرب :٢٩٦/٣، وينظر المسائل العسكرية للفارسي :٢٤٤، وينظر المسائل المنثورة :٨٤-٨٥ .

[٤] شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٦١/٢.

[٥] ينظر التخمير :٥٠٩/١ .

حضرموتان، وحضرموتون اذا كان اسم رجل فقد لحقت الاسم الثاني التثنية والجمع وإن كان قد جعل مع ما قبله اسماً واحداً مما يثبت موافقة الخوارزمي لرأي سيبويه .

خلاصة القول: إن (لا) النافية مع الاسم الذي يأتي بعدها يكون بمثابة اسم واحد او كالشيء الواحد وان الفتحة في قولنا: لا رجلَ هي فتحة بناء عند سيبويه وحذف التنوين تخفيفاً ولشبهه بالمركب وهذا من كلام العرب أيضاً وليس في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان والدليل على ذلك إن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف ، أو للإضافة ، أو لدخول الالف واللام ، أو علم موصوف بابن مضاف الى علم ، أو لملاقاة ساكن ، أو لوقوف او لبناء، و(لا رجل) هنا مبنياً كما روى عن العرب : جئت لا شيءَ ، وسقوط التنوين وكما لو قلنا : جئت بخمسة عشر فثبت البناء بذلك يقيناً [1].

والذي يبدو ومن الخلاف القائم في لا النافية للجنس بين تركيبها مع اسمها على أنها كلمة واحدة أو منفصلة عن اسمها إفادتها النفي فإن ذلك خلاف شكلي في ضوء المعنى إذ النفي يظل محمولاً بدلالة ((لا)) اما الاعراب فيظل جملةً مركبة من اسناد الخبر الى المبتدأ سواء أأُعرب ((لا)) النافية مع اسمها جملة المبتدأ وما بعدها خبر أم أعربت وما بعدها اسماً لها وما بعد خبر فالمحصلة أنها جملة إسناد بين المبتدأ والخبر.

ثانياً: باب (ما) و(لا) المشبهتين ب(ليس) .

ذكر الخوارزميّ رأي سيبويه ضمناً في حديثه عن (ما) و(لا) المشبهتين ب(ليس) في أنهما لا يعملان عمل (ليس) إلا بشروط [2].قال الخوارزميّ: ((ما ولا

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك :٢/٥٨ ، وينظر مغني اللبيب:٧٤ ، وينظر همع الهوامع :٢/١٠٠ .

[2] ينظر: التخمير ١/ ٥٢١

النافيتين لا يعملها بنو تميم ،ويتركون ما بعدها على الابتداء كما كانا قبل دخول (ما) و(لا)عليهما، والحجازيون يشبهونهما بليس لأنه لا فرق بينهما وبينه من حيث المعنى ،وذلك ان ما لنفي الحال ،كما ان ليس كذلك وكذلك ،لا تجري مجرى (ما) في نفي الحال كقولك لا رجُل في الدار فانه لا يقصد به الاستقبال فان سألت :فما تقول في إن النافية ،فإن الشبه بينهما وبين ليس قائم ، ولا تعمل عملها هاهنا ؟ اجبتُ المبرد قد أجاز (ان زيدٌ قائماً)، كما أجازوا ما زيدٌ قائماً، ولأن سلّمنا أنه لا يجوز إعمالها عملها كما هو مذهب سيبويه، لكن الفرق بينهما ظاهرٌ، وذلك ان النافية الغالب عليها هجوم الاستثناء على خبرها قال الله تعالى :﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[1] ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾[2] ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾[3] فلا غناء للشبه)) [4] .

وذكر سيبويه علة عدم اعمالهما عمل ((ليس)): ((ومثل ذلك في قوله عز وجل ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف فاذا قلت (ما منطلقٌ عبد الله) ،او (ما مُسِيء من أعتب) رفعت ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخَراً ، وانما جُعلت بمنزلتهُ فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته فكذلك ما))[5]. وتقول (ما زيدٌ الا منطلقٌ)، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله تعالى ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾[6]، ولم تقو ما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر فمعنى ليس النفي كما ان معنى كان الواجب وكل واحدٍ منهما، يعني كان وليس ،اذا جردته فهذا معناه فاذا

---

[1] الانعام : ٥٧ .

[2] الأعراف: ١٥٥ .

[3] النجم : ٢٣-٢٨ .

[4] التخمير: ١ / ٥٢١

[5] الكتاب :١/٥٩ .

[6] يس : ١٤ .

قلت: ما كان، أدخلت عليها ما ينفى به . فان قلتَ: ليس زيدٌ إلا ذاهباً، أدخلتَ ما يوجب كما أدخلت ما ينفي. فلم تقو ما في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر وزعموا أن بعضهم قال ،وهو الفرزدق:

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريشً واذ ما مثلهم بشرُ[١]

وهذا لا يكاد يعرف، كما ان (لات حين مناصٍ) كذلك وربّ شيءٍ هكذا وهو كقول بعضهم: هذه ملحفةُ جديدة في القلةِ.

وتقول: ما عبد الله خارجاً ولا معنُ ذاهبٌ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الاخر في ما ولكن تبتدئه ، كما تقول: ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدُ ذاهبٌ، اذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن. وكذلك ليس وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان: ما كان زيدُ ذاهباً ولا عمرو منطلقاً. وذلك قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطلقاً، وكذلك ما زيدُ ذاهباً، ولا معنُ خارجاً وليس قولهم لا يكون في ما إلا الرفع بشيء، لانهم يحتجون بانك لا تستطيع أن تقول ولا ليس ولا ما، فانت تقول ليس زيدٌ ولا اخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالدٌ منطلقين، فتشركه مع الاول في ليس وفي ما))[٢] ، وقد بين ابن يعيش الشبه بين (ليس) و (ما) و(لا) وبين ان (ما) او غل في الشبهه لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل ما زيدُ منطلقاً وما احد افضل منك[٣] .

واما ما معناه عام وخاص كما يعبر عن ذلك ابن عصفور: فالعام يشبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه، اذ هي غير خاصة بالاسم، والخاص شبهها ب(ليس) في انها للنفي وانها دخلت على المحتمل خلصته للحال ، كما ان

---

[١] ينظر شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية " ٤٦٢/١.

[٢] الكتاب: ١ / ٥٩

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٩ ، وينظر همع الهوامع: ١/ ٣٨٩

ليس كذلك، واهل الحجاز راعوا الشبهه الخاص ب(ليس) وهو مذهب البصريين[١] ايضاً قال تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٢] ،﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٣] ، ولم يعملوها عملها الا بشروط ثلاثة: احدهما :ان يكون الخبر غير موجب ،والآخر ان لا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا مجرور، والثالث: ان لا يفصل بينها وبين الاسم بان الزائدة. فان فقد شيئاً من ذلك رجعوا الى اللغة التميمية، ومثال ذلك قول الفرزدق:

فاصبحوا قد أعاذ الله نعمتهم إذ هُم قريش واذ ما مثلَهم بشَر[٤]

مثلهم مرفوع إلا أنه مبنيّ على الفتح لإضافته الى مبني[٥] أما (لا) فحكمها حكم (ما) في الشبهه والأعمال ولها شروط ثلاث، أحدهما: أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسم مقدماً على الخبر، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم فتقول لا رجل منطلقاً كما تقول ليس زيد منطلقا، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (ليس) و(ما) تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك:

من صدّه عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ[٦]

وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي ، ويجوز ان يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأي ابي العباس المبرد[١].

---

[١] وينظر المقرب لابن عصفور: ١/ ١٠٢ .

[٢] يوسف : ٣١.

[٣] المجادلة : ٢ .

[٤] ينظر شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٤٦٢/١.

[٥] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٨ ، وينظر المقرب لابن عصفور: ١/ ١٠٢.

[٦] شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية: ٢٦٠/١.

والخوارزمي يوافق سيبويه والحجازيين في أنَّ (ما) و(لا) لا يشبهان في عملهما (ليس)[٢] نحو قوله تعالى :﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٣] وايضاً ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٤] وانهما لا يعملان اذا انتقض نفيهما ب (الا) نحو قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٦] وايضاً اذا قدم الخبر نحو قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاذ الله نعمتهم إذ هُم قريش واذ ما مثلَهم بشَرٌ[٧] والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا فكيف اذا تقدم [٨]،وايضاً قولنا: ما مسيء من اعتب وما منطلق زيد ،والبحث توافق ما ذهب اليه سيبويه والحجازيون، وتظل المسألة في عمل ((لا)) مسألة خلافية بين التميميين والحجازيين وما أورد الخوارزمي في عملها اتبع فيه مشهور الرأي عند من اعملها اذ جعل شروط وهذا الرأي مدعمة الاستعمال اللغوي سواء أكان في القرآن الكريم أم في الشعر.

ثالثا: مميز ((كم)) بين النصب والجر .

ذكر الخوارزميُّ رأي سيبويه في أن مميز (كم) الغالبة عليه الجر والتنكير، قال الخوارزمي: كم في (كم رجلاً رأيت)؟ هي استفهامية، وهي منصوبة ، بأنها مفعولة رأيتَ رجلاً مميزها تقديره أيٌّ عددٍ من الرجال رأيتَ و(كم) في كم غلامٍ مَلَكتَ هي

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٨ ، وينظر المقرب لابن عصفور: ١/ ١٠٢ ، وينظر حاشيه الصبان: ١/ ٣٩٩.

[٢] ينظر التخمير: ١/٥٢١-٥٢٢ .

[٣] يوسف : ٣١ .

[٤] المجادلة : ٢ .

[٥] القمر: ٥٠ .

[٦] المؤمنون : اية ٢٤و٣٣ .

[٧] ينظر ديوان الفرزدق: ٢٢٣ .

[٨] ينظر الهامش في الكتاب لسيبويه: ٢/٦٠ .

الخبرية، وهي منصوبة على أنها مفعولة مَلكتَ، تقديرُهُ: كثير من الغلمان مَلَكتَ، وكذلك كم في قولك: بكم رَجُلٍ مررتَ هي الخبرية وهي في محل النصب على انها مفعولةٌ لكنها مفعولةٌ غير صحيحة هذا هو الصحيح (كم) في ((على كم جذعاً بُنِيَ بيتك)) هي الاستفهامية بأنَّها مفعولةُ بني تعدى اليها الفعل بواسطة حرف الجر، وجذعاً تمييزها، تخمير: سيبويه سألت الخليل عن قولهِم: على كم جذعٍ بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً مِنها))[1] .

ويذكر الخوارزمي أوجه الاختلاف في إعراب معمول (كم):

الوجه الأول : يكون منصوباً فيقول: ((كم في كم رجلاً رأيت؟ هي استفهامية وهي منصوبه بأنها مفعولة رأيت رجلاً مميزها تقديره أي عدد من الرجال رأيت))[2].

الوجه الثاني : يكون مجروراً فتكون (كم) خبرية نظيرة (رُبَّ) ويكون عاملها مجروراً، فيتفق الخوارزميُّ مع سيبويه في حكمه على عامل (كم) وذلك بذكر الحديث الذي جرى بين الخليل وتلميذه، قال سيبويه: ((سألت الخليل عن قولهم: على كم جذعٍ بيتك مبني ؟ فقال القياس هو النصب ، وهو قول الأكثر وأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوا (مِنْ) تخفيفاً على اللسان[3] .

فسيبويه يقول: ((فإذا قلت كم جريباً ارضك ، فأرضك مرتفعةُ بكم لأنها مبتدأةُ، والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ، ولا مبتدأ ، ولا وصفٍ، فكأنك قلت :عشرون درهماً خيرٌ من عشرةٍ.

---

[1] الكتاب : ١٦٠/٢ .

[2] التخمير : ٣٠٥/٢ .

[3] التخمير : ٣٠٥/٢-٣٠٦ .

وإن شئت قلت: كم غلمانٌ لك؟ فتجعل غلمان في موضع خبر (كَمْ) وتجعل لك صفة لهم.

وسألتهُ عن قوله : على كم جذعٍ بيتك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جروا فإنَّهم أرادوا معنى مِنْ، ولكنهم حذفوها قول الأكثر وأما الذين جروا فانهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوا (مِنْ) تخفيفاً على اللسان[١]))

وعدت هذه المسالة خلافية فالمذهب البصري ومنهم سيبويه يذهبون الى ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف ومن الذين ذهبوا هذا المذهب السيرافي وتبعه الزجاجي وابن السراج[٢] ، أنشد الفرزدق:

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدعاء قد حَلبت علي عشاري[٣]

والكوفيون على خلاف هذا الامر فانهم يقولون بان حروف الجر تعمل مع الحذف وحجتهم ان حروف الجر تدخل على عامل الاسم وهي اقوى من حروف الجزم التي تدخل على عامل الفعل فاذا كان الاقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى[٤] .

والذي يدل على ضعف رأي الكوفيين ان حرف الجر لا يجوز ان يعمل مع الحذف ويعضد الخوارزمي رأيه مع سيبويه والبصريون في ان عامل (كم) يكون في موضع النصب قياساً وهو قول عامّة العرب على الاستعمال اللغوي، وما نظرّه النحويون[٥]

---

[١] الكتاب :١٦٠/٢.

[٢] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف :٣٦٤، وينظر خزانة الادب: ٣٨٦/٦، وينظر الاصول في النحو : ٢٨٨/١.

[٣] ينظر شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية : ٤٠٢/١.

[٤] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف :٢٦٤-٤١٧ ، وينظر الأصول في النحو :٢٨٨/١

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤٨٣/٢-٤٨٤ ،وينظر الانصاف في مسائل الخلاف :٣٦٤ ،وينظر خزانة الادب : ٤٨٦/٦، وينظر الأصول في النحو: ٢٨٨/١ .

بما استشهدوا به من ضمن القاعدة فتمييز ((كَمْ)) إذا جاء مجروراً لا يأي الّا بذكر حرف الجر الذي يسبق ((كَمْ)) فتقول : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت الكتاب .

المبحث الثالث

أدوات نحوية

أولاً: اظهار ((أَنْ)) بعد ((كَيْ)).

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في ((أَنْ)) أنَّها من الحروف المصدرية وإنها تؤدي معنى لا يؤديه حذفها أو ابدال غيرها بها وإنَّها وما بعدها تؤول بجملة مصدرية نائبة عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[1] فالمعنى ارادتي لهذا [2].

قال الخوارزمي: ((أبو سعيد السيرافي إلا إنَّ ((أَنْ)) لا تظهر بعد كي إلا في الشعر.

تخمير: حكى الكوفيون عن العرب ذكروا أنها بمعنى واحد وهي: أردت لاقوم، واردت لأن أقوم، وأرده كي أقوم، وأردت لكي أن أقوم، قال سيبويه: وسألته- يعني الخليل- عن معنى أريد لأن تفعل، فقال: المعنى: إرادتي لهذا، كما قال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[3])) [4] .

يبين الخوارزمي أن الكوفيين أوردوا عن العرب- إنَّ ((أَنْ)) حرف مصدري ناصب للفعل وأنه يشابه في معناه ((كي)) ويجيزون إظهار ((أَنْ)) بعد ((كي)) وتكون توكيدا لها وانهما بمعنى واحد وهي: اردت لاقوم، واردت لأن أقوم، وأردت كي أقوم، وأردت لكي أقوم، ويوضح الخوارزمي أن سيبويه جاء برأي مختلف عن هذا الامر في سؤاله للخليل فان ((أَنْ)) لا تشابه في معانيها مع أحرف غيرها، بل أنها مصدرية مختصة بالمفعول

---

(1) الزمر: ١٢.

(2) ينظر التخمير: ١٦٢/٤.

(3) الزمر: ١٢.

(4) التخمير: ١٦٢/٤.

ويستشهد بقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ والمعنى: ارادتي لهذا، فكأنه قال: أريد لأن تفعل أنت ما تفعله، وكذلك أمرت به لأَنْ أكون أول المسلمين[١].

قال سيبويه: ((وسألته عن معنى قوله: أريد لأَنْ أفعل، فقال: إنما يريد ان يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ إنما هو أمرت لهذا))[٢].

يبين سيبويه ان ((لأَنْ)) تعني أن اللام توكيدية واما ((أَنْ)) فإنها مصدريه ناصبة وقوله ((لأن أفعل)) و((لأن أكون أول المسلمين)) بمنزلة المفعول فكأنه قال: أريد لأَنْ تفعل أنت ما تفعله. وكذلك: أمرت بهِ لأَنْ أكون أول المسلمين[٣]، فـ((أَنْ)) عند الخليل وسيبويه تنصب هي بنفسها ولا تؤدي معنى لا يؤديه حذفها وإبدال غيرها بها فلا ناصب سوى أَنْ[٤]. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجوز إظهار ((أَنْ)) بعد كي نحو: ((جئت لكي أن أكرمك)) فتنصب ((أكرمكَ)) بعد ((كي)) و((أن)) عّدوها توكيداً لها، ولا عمل لها، وإنْ انفردت ((اللام)) و((كي)) و((ان)) فالعمل لها[٥]. وإنَّ ((كي)) ناصبة عندهم مطلقاً وهي تشبه في عملها ((أَنْ))[٦].

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز إظهار ((أَنْ)) بعد كي[٧]، وإن ظهرت ((أَنْ)) بعد كي فإنَّ ذلك يعود لسبب من هذه الأَسباب وهي: إما أن تكون مقدرة أو تكون مزيدة أو تكون بدلاً[٨].

---

[١] ينظر التخمير: ١٦٢/٤.

[٢] الكتاب: ١٦١/٣.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٦/٣.

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي: ٨٥٥/٢.

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٨/٣، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٩، وينظر خزانة الادب: ١٠٠/٨.

[٦] ينظر شرح الرضي للكافية: ٨٥٥/٢، وينظر الجنى الداني: ٢٦٤، وينظر مغني اللبيب: ١٥٤/١.

[٧] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٧.

[٨] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٧، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٧.

ويعللون عدم جواز ظهور ((أَنْ)) بعد ((كي)) بإنَّ اضمارها أولى من سائر الحروف لأمرين[١] :

أحدهما: إنَّ ((أَنْ)) هي الأّصل في العمل لقوتها في بابها.

والآخر: إنَّ لها من القوة والتصريف ما ليس لغيرها فسميت أم الباب.

و((كي)) عند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كـ((أَنْ)) وقد تكون جارة مضمرة بعدها ((أَنْ)) فاذا تقدمتها اللام نحو قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٢] فهي ناصبة لا غير بمعنى ((أَنْ)) وليس فيها معنى التعليل، وإن جاءت بعدها ((أَنْ)) فهي جارة لا غير بمعنى لام التعليل[٣] وكذلك مع اللام في نحو: (قصدتك لتكرمني) والمراد (لأَنْ تكرمني) والذي يدل على هذا أن الشاعر قد أظهر ((أَنْ)) بعد كي لما اضطر الى ذلك كما هو في قول جميل:

فقالت أَكُلُّ الناس أصبحت مانحاً لِسانك كَيْما تَغْرُ وَتَخْدَعا[٤]

وقد أورد الخوارزميُّ رأي سيبويه في إنَّ ((أَنْ)) حرف مصدري محض ليس له صفة الاتفاق في المعنى مع غيره من الحروف المصدرية وهذا يخالف ما جاءت به مدرسة الكوفة والبصرة فقد ذهبوا الى إنَّ ((أَنْ)) عن كونها مصدرية محضة، لما كان نصب الفعل يقرب ((أَنْ)) من ((كَيْ)) ومن ((اللام)) عندهم فقولهم مثلا: (أريد كي تفعل ذلك) أي غرض إرادتي ذلك، فالجملة المصدرية النائبة عن المفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما يشاكلها أي إنَّ ((أَنْ)) تعدت معنى المصدرية واقتربت من الجمل الغرضية في جوهر معناها[٥].

خلاصة المسألة أنَّ مذهب الكوفيين والبصريين يمكن أن يبطل اذا علمنا أنه ليس بالإمكان دائماً تقدير حرف يفيد التعليل في الأمثلة الاتية، فقد يتشابه في بعض الأحيان ويمتنع في قسم

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٧، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٧٠/٣.

[٢] الحديد: ٢٣.

[٣] ينظر شرح الرضي على الكافية: ٨٥٦/٢.

[٤] البيت لجميل معمر في شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية :٧١/٢.

[٥] ينظر التطور النحوي: ١٨٨-١٨٩.

آخر ومثاله قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾[1] اي (لأَنْ جاءه الاعمى) فإنها جاءت بمعنى ((أَنْ)) أما في قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾[2] فلا يصح ابدال ((كي)) أو ((اللام)) بها فلا يصح للمعنى نفسه أن تقول (أتقتلون رجلاً كي يقول ربي الله) أو (ليقول ربي الله) واللام عندهم على تقدير ((أَنْ)) فمعنى الآية: تقتلون لأنه يقول ربي الله، ومعناها بـ((اللام)) أو بـ((كي)) ((أتقتلونه حتى يقولها)). فمعناها كما يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((بـ((أَنْ)) أنه يقولها ومعناها بـ((كي)) وبـ((اللام)) أنه لا يقولها)) [3].

والذي يبدو من الخلاف القائم في عمل ((كي)) بنفسها او بالحرف الناصب أنَّ المضمرة يظل خلافاً قائماً يعضّده ما جاء من شواهد تُثبت رأي الطرفين فلا يمكن حمل عمل ((كَيْ)) بنفسها على الشذوذ او إمكان ذلك حالها حال الحروف الناصبة محل نظر؛ لأنَّ الشاهد حاكم على ذلك، أما إفادت ((كَيْ)) التعليل فهو يعتمد على ذائقة المعنى ومانسبة التعليل للسياق.

ثانياً: كسر همزة (إنَّ) وفتحها.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في مسألةِ كسِر همزة (إنَّ) وفتحها.

إذ قال: ((تقول أَمَّا أنَّه ذاهبٌ، وأَما إنَّه منطلق فتفتح وتكسر قال سيبويه فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا فَتح فإنَّه يجعله كقولك: حقّاً إنَّه منطلقٌ، وإن كسر فكأَنه قالَ: ألا إنَّه ذاهبٌ- تخمير مواقع المكسورة جزماً سبعة الأول: الافتتاح، الثاني: ما بعد الموصول، الثالث: جواب القسم، الرابع: ما بعد واو الحال، الخامس: ما بعد حرف التصديق، السادس: ما بعد حرف التنبيه،

---

(1) عبس: ١-٢ .

(2) غافر: ٢٨.

(3) معاني النحو: ١٣٤/٣.

السابع: اذا دخلت اللام في خبرها. وغير جزم خمسة: ما بعد ((ألا)) ما بعد القول، وما بعد ((إذا)) وما بعد ((حتى)) وما بعد حرف التَّنبيه وهو ((أَما))))[1].

أوضح الخوارزمي أن ((إن)) المكسورة الهمزة تكون خالية من العامل اللفظي فهي ليست بحاجة الى عامل لفظي لأنها تكون هي وما بعدها (جملة) كافية، واما (أَنْ) المفتوحة الهمزة فإنها تكون متضمنةً عاملاً لفظياً فتكون هي وما بعدها في تقدير (اسم مفرد).

قال سيبويه: ((أما إنَّه ذاهب، وأما إنَّه منطلْق، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما إنَّه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً إنَّه منطلق، وإذا قال: أما إنَّه منطلق، فإنه بمنزلة قوله: ألا: كانك قلت ألا: انه ذاهب. وتقول: أما والله إنَّه ذاهب، كأنك قلت: قد علمت والله إنَّه ذاهب. وإذا قلت: أما والله إنَّه ذاهب، كأنك قلت: ألا إنَّه والله ذاهب. وتقول قد عرفت إنَّه ذاهب ثم إنَّه معجل، لأن الآخر شريك الاول في عرفت. وتقول قد عرفت إنَّه ذاهب ثم إني أخبرك إنَّه معجل لإنك ابتدأت إنَّه، ولم تجعل الكلام على عرفت. وتقول: رأيته شاباً وإنَّه يفخر يومئذ كأنك قلت: رايته شاباً وهذه حاله. تقول هذا ابتداء ولم يجعل الكلام على رأيت. وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت قال ساعدة بن جؤبه:

رأته على شيب القذال وإنَّها تواقع بعلاً مرة وتئيم[2]))[3]

وقد بَيّن ابن يعيش مفاد رأي سيبويه في المسألة وذلك أنَّ المواضع التي تأتي فيها إن المكسورة هي ليست نفسها عندما تأتي مفتوحة إلا في بعض الحالات. فما بعد (إن) المكسورة يأتي كلام تام لفظاً ومعنى لتحقيق مضمون الجملة بخلاف المفتوحة فما بعدها يأتي مفرد معنى ولا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها[4]. فالمفتوحة والمكسورة في التأويل والمعنى تختلفان.

---

[1] التخمير: ٤/٤٥.

[2] ديوان الهذليين :٢٣٥.

[3] الكتاب: ٣/١٢٢.

[4] ينظر شرح المفصل، ابن يعيش: ٨/٦٠-٦١.

وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه وابن السراج والسيرافي وابن يعيش وابن عصفور والمرادي وابن عقيل[١].

حيث إن مواقع (إنَّ) المكسورة تأتي لتُبِّين معنى الجملة وتفيد معنى التوكيد، وأما المفتوحة فهي تُهيء الجملة لإن تقع موقع المفرد، وإنَّ المكسورة اشبه بالفعل فهي عاملة غير معمولة فهي تشبه الاصل في الفعل[٢].

وقد ذكر ابن يعيش بأن الذي يميز بين جملتي (إنَّ) المكسورة والمفتوحة هو أنَّ ما كان مضنةً للجملة وقعت فيه المكسورة نحو قولنا: (إنَّ زيداً منطلق)، وما كان مظنةً للمفرد وقعت فيه المفتوحة نحو قولنا: (ظننت انك ذاهب) أي ظننت ذهابك والاصل ذهابك حاصل[٣].

خلاصة الكلام إنَّ (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة وانما تفيد توكيدها، واما المفتوحة فهي تهيئ الجملة لأنْ تقع موقع المفرد، فالكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤولة بمفرد وكون المنطوق به جملة من وجه ومفرداً من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة وكون المجرد من الزيادة اصل وحتى المفتوحة عُدّت فرعاً والمكسورة عُدّت أصل لأنَّ المكسورة تفيد معنى التوكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعده بما قبله.

وقد جاء الخوارزميّ برأي سيبويه ليدعم حجتهُ في أنَّ (إنَّ) إذا جاءت في تقدير جملة فاتها تكون مكسورة كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُون ۟

---

[١] ينظر الكتاب: ١٢٢/٣، وينظر الأصول في النحو: ٢٦٣/١-٢٦٤، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٨/٣-٣٤٠، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٨، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٦٥، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٠٤، وينظر شرح ابن عقيل: ٣٢٠/١.

[٢] ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٠٤، وينظر معاني النحو: ٢٧٤/١.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٨.

الطَّعَامَ ﴾ [١]، واذا جاءت (إنَّ) وما بعدها في تقدير اسم مفرد فإنها تكون مفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ﴾[٢] ، أي كفرهم وهو موضع رفع، لأنه فاعل منعهم، والذي يبدو وفي ضوء القواعد النحويه أنّ كسر همزة (إنّ) وفتحها امكن اختصاره في ضوء ما يدوّنه المنظّرين لهذه المسألة فإن قُدِّر ما بعد (إن) بمفرد كانت (إنّ) مفتوحة واذا قُدّرت بجملة كانت (إنّ) مكسورة وعد وفق القاعدة من الظوابط التي تسهل على الدارسين تقديرها بين الفتح والكسر الا أنّ المعنى له أثر في الحكم على المسألة ان وقع الخلاف في تقدير كسرها أو فتحها.

ثالثاً: ((أَنْ)) بمنزلة ((لَوْ)).

ذكر الخوارزميّ رأي سيبويه إنَّ ((أَنْ)) بمنزلة لو.

إذ قال: ((سيبويه: وسألت الخليل عن قول الله: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا ﴾[٣] فقال: المعنى ليظلن، وذهب بعض الكوفيين الى أن ((أَنْ)) اجيبت بجواب ((لو)) تشبيهاً بها من جهة المعنى ولذلك زعم الفراء ان لو تستعمل في الاستقبال كـ((أَنْ))))[٤].

يبين الخوارزميّ ((أَنْ)) جاءت شرطية وجوابها ((لظلوا)) وهو فعل ماضٍ في معنى المستقبل وفيه دلالة على التوكيد وهي اللام ولهذا جاز لـ((لو)) ان تكون بمنزلة ((أَنْ))[٥] .

---

[١] الفرقان: ٢٠.

[٢] التوبة: ٥٤.

[٣] الروم: ٥١.

[٤] التخمير: ٤/١٦٧-١٦٨.

[٥] ينظر التخمير: ٤/١٦٧-١٦٨.

قال سيبويه: ((وسألته عن قوله عزّ وجل: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ [١]﴾ هي في معنى ليفعَلُنَّ، كما تقول: والله لا فعلت ذلك أبداً، تريد معنى لا أفعل))[٢] .

يبين سيبويه أن معنى ((لَظَلّوا)) في الآية هو (لَيَظَلُّنَّ) أي أن اللام والنون جاءت للفعل الماضي الذي يكون في معنى الاستقبال[٣]. فاللام الواقعة زائدة، وأما اللام في ((لَظَلّوا)) فهي لام واقعة في جواب القسم المقدر بين اللام الاولى و((أَنْ)) الشرطية ومتصلة بالفعل الماضي وبهذا فقد نقلت دلالته لاتصالها به إلى الاستقبال من جهة المعنى. فيكون جواب الشرط دالاً على المستقبل من جهة المعنى، واللام والنون في ((لَيَظَلُّنَّ)) التي جاءت في معنى الآية هي حروف جاءت للتوكيد ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال[٤] ، مما جعل ((لو)) بمنزلة ((أَنْ)) بمعنى الجزاء فوضعت في مواضعها[٥]، فكما ((أَنْ)) هي للتعليق في المستقبل كذلك ((لو)) هي حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، اي يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ويكون للتعليق لا للإيجاب وفي زمن الماضي ويكون شرطها منتفي الوقوع[٦] . وقد خُرِّجت ((لو)) إلى معنى ((أَنْ)) الشرطية كونها تلتزم الدخول على الماضي لفظاً ومعنى، او معنى لا لفظاً[٧] نحو قول الشاعر:

---

[١] الروم: ٥١.

[٢] الكتاب: ١٠٨/٣.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش :٩٦/٩ ،وينظر تذكرة ابي علي الفارسي وتهذيبها: ٧٦.

[٤] ينظر سر صناعة الاعراب: ٣٩٥/٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٩.

[٥] ينظر معاني القرآن للفراء: ١٧٥.

[٦] ينظر شرح ابن الناظم: ٥٠٤.

[٧] ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢٠/٣، وينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٦٠.

قوم اذا حاربوا شدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار[١]

والشاهد فيه: ((ولو باتت بأطهار)) حيث وقعت ((لو)) شرطية بمعنى ((أَنْ)) فصرفت الماضي الى المستقبل ولا يمكن ان نعرب الجملة حالية[٢]. وقد ذهب أكثر النحويين إلى ما ذهب سيبويه في إنَّ ((لو)) بمنزلة ((أَنْ)) وأثبتوا ذلك من لسان العرب[٣] .

فذهبوا الى أنَّ ((أَنْ)) قد تتشابه مع ((لو)) بمعنى الجزاء فوضعت في مواضعها، واجيبت ((أَنْ)) بجواب لو، ولو بجواب ((أَنْ))[٤] كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾[٥] والمعنى وأَنْ اعجبتكم[٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾[٧] فأجيبت ((لو)) بإجابة ((أَنْ)) ومعناها دال على المستقبل [٨].

وقليل من النحويين[٩] من زعم أنَّ ((لو)) لا تجيء بمنزلة ((أَنْ)) وجوّزوا أن تكون ((لو)) وصفاً للحال، ومنهم ابن الحاج[١] وحجته أننا لا نقول: (لو يقوم زيد فعمرو منطلق)، كما نقول:

---

[١] ديوان الاخطل: ٨٤ ، شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية: ٤٧١/١.

[٢] ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢١/٣.

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء: ١٧٥، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣١٥/٣، وينظر تذكرة ابي علي الفارسي وتهذيبها: ٧٦، وينظر سر صناعة الاعراب: ٣٩٢/٢، وينظر شرح جمل الزجاجي: ٢٠/٣، وينظر شرح التسهيل: ٢١٥/٣، وينظر حاشية الصبان للاشموني: ٤٩/٤..

[٤] ينظر معاني القرآن للفراء: ١٧٥.

[٥] البقرة: ٢٢١.

[٦] ينظر معاني القرآن للفراء: ١٧٥.

[٧] الروم: ٥١.

[٨] ينظر معاني القرآن للفراء: ١٧٥.

[٩] ينظر امالي ابن الشجري: ١٨٧/١، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٨٥.

نقول: (إن لا يقم زيد فعمروٌ منطلق) فعندهم أنَّ ((لو))لا تكون لغير الشرط في الماضي، ولا يُفعل ذلك في ((أَنْ)) والذي يُلحظ أنَّ الخوارزمي اورد رأي سيبويه ليدعم حجتهُ في أن الفعل الماضي المؤكد باللام واقع جواب للقسم إنما هو جواب للشرط والتقدير (ليظلُّنَّ) فإن اللام والنون زادت من دلالة الفعل الماضي الى الاستقبال مما يؤكد مجيء ((أَنْ)) بمعنى ((لو)) وتُجاب بإجابتها و((لو)) أيضاً تأتي بمعنى ((أَنْ)) فهي بمنزلتها.

رابعاً: دخول الكاف على الضمير.

أورد الخوارزمي رأي سيبويه في مسألة دخول (الكاف) على الضمير.

إذ يقول: ((يجيز المبرد دخول كاف التشبيه على الضمير، كما يجيز دخول (حتى) عليه ايضاً، وعند سيبويه لا يجوز؛ لان من شأن المجرور بالكاف أن تُطرح عنه الكاف فيكون تشبيها على سبيل المبالغة ولذلك دخل على المرفوع في قولهم: ما أنا كأنت، وذلك لا يتأتى فيما إذا دخل على المضمر.

قال العجاج:

نحى الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

ذات اليمين غير أن تنَكّبا [٢]))[٣]

أوضح الخوارزمي أن المبرد يجيز دخول (كاف التشبيه) على الضمير المضمر كما يجيز دخول (حتى) عليه ايضاً، وأوضح أن سيبويه لا يجيز هذا لأن من شأن المجرور بالكاف

---

[١] ابن الحاج: وهو العباس احمد بن محمد الاشبيلي توفى سنة ٦٤٧هـ، ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٨٥، وينظر بغية الوعاة: ١/٣٥٩-٣٦٠.

[٢] ديوان رؤية بن العجاج: ١٢٨

[٣] التخمير: ٤/٢٩-٣٠.

أن تطرح عنه الكاف فيكون تشبيهاً على سبيل المبالغة لذلك دخل على المرفوع في قولهم: ما أنا كأنت، وذلك لا يتأتى فيما إذا دخل على المضمر [١].

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر: ((وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومذ. وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلى، وشبهي عنه فأسقطوه واستغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعهُ حتى ذاك، وبالإضمار في إلى إذا قال دعه إليه، لأن المعنى واحد، كما استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكه. واستغنوا عن الاضمار في مذ بقولهم: مذ ذاك، لأن ذاك اسم مبهم، وانما يذكر حين يظن أنه قد عرفت ما يعني إلا ان الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس. قال العجاج:

وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا[٢]

وقال العجاج:

فلا ترى بعلاً ولا حَلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلاً [٣]

شبهوه بقوله لهُ ولَهنَّ ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف الى نفسه قال: ما أنت كِى. وكان خطأ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الاضافة))[٤].

يبين سيبويه أن الكاف ((الكاف)) حرف جر ولا يجوز دخولها على مضمر نقول: (رايت كزيد)، ولا تدخل على الضمير استغناءً عنها بـ(مثل) و (شبه) فنقول: (رأيت مثل زيد) و (مثلهُ) والمعنى واحد ومثل ذلك في (حتى) و(مذ) [٥].

---

[١] ينظر التخمير: ٣/٢٩-٣٠.

[٢] ديوان رؤية بن العجاج : ١٢٨.

[٣] المصدر نفسه :١٢٨.

[٤] الكتاب: ٢/٣٨٣-٣٨٥.

[٥] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٤٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٤٢، وينظر سر صناعة الاعراب: ٢/٢٨١.

وقد أجاز ذلك في ضرورة الشعر[١] كقول العجاج:

نحى الذنابات شمالاً كثباً وأم أوعال كَها أو أقربا[٢]

واستدل سيبويه بأن ((الكاف)) لا تدخل على الضمير كونها حرف جر كما في قولنا: (جاءني الذي كزيد) فهذه الجملة مثل: (جاءني الذي في الدار)[٣].

وقد خالف المبرد ما ذهب إليه سيبويه فأجاز دخول الكاف على الضمير وعدّ الكاف اسماً [٤]، وهذا خلاف ما سمع عن العرب[٥].

وأما دخولها على ((مثل)) فهي تكون زائدة للتوكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٦] والمعنى ليس مثله شيء، والزيادة هنا قائمة مقام اعادة الجملة مرةً اخرى[٧].

خلاصة المسألة ان حرف ((الكاف)) لا تجر الضمير بعدها استغناءً عن اشياءً اخرى قريبة من معناها كـ(مثل) و (شبه).

وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه لدعم حجته أن الكاف لا يجوز دخولها على المضمر لان من شأن المجرور بالكاف أن تطرح عنه الكاف فيكون تشبيها على سبيل المبالغة ولذلك دخل على المرفوع في قولهم: ما أنا كأنت، وذلك لا يتأتى فيما إذا دخل على المضمر.

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤/٨.

[٢] ينظر ديوان رؤبة بن العجاج: ١٢٨.

[٣] ينظر سر صناعة الاعراب: ٢٨١/٢، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٨/٣، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢/٨.

[٤] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤/٨.

[٥] ينظر المصدر نفسه :٤٤/٨..

[٦] الشورى: ١١.

[٧] ينظر همع الهوامع: ٣٦٣/٢، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٨٨.

ومما تقدم آنفاً فالذي أمن القول فيه أنّ الكاف لا تدخل على الضمائر ولا سيّما الضمير المشابه لها؛ لأن الكاف افادت التشبهة سواء كانت اسماً ام حرفاً فاذا اضيفت الى ضمير مضمر أصبح مفتوحاً وليس من حرف يفتح قبل ياء الاضافة، فالإضمار يرد الشيء الى أصله والكاف في موضع مثل فإذا أضمرنا ما بعدها وجب أن تأتي بـ((مثل)).

الفصل الثالث

مسائل لغوية متفرقة

- المبحث الأول: مسائل في الدلالة
- المبحث الثاني: مسائل في الادوات

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مسائل لغوية متفرقة

المبحث الأول: مسائل في الدلالة

اولاً: الممنوع من الصرف.

يخالف الممنوع من الصرف ما جرت عليه احكام النحويين في ظهور الحركات على الأسماء الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجّر، إذ يُجّر الممنوع من الصرف بالفتحة، ولهذه الحركة – أي النصب– علّتها التي تسوِّغها بحسب القواعد الموضوعة لها، وقد اختلفت في ما جاء على صفةٍ ((افعل)) في كملة ((أحمر)) ما الذي جعلها ممنوعه من الصرف وقد أفاد الخوارزمي في بيان علة الصرف فيها [١].

إذ قال: ((إعلم أن أحمر لا ينصرف بالإجماع لما فيه من تركيب الوزن، فاذا سميت به لم ينصرف ايضاً بالإجماع، وهذا لان وزن الفعل، وان كان لا يعتد به الا مع الوصف والعلمية، لكن في الأول وحدّ الوصف وفي الثاني وان زال لكن الى العلمية فاذا نكرتهُ فهنا اختلف سيبويه والأخفش، فعند سيبويه يبقى كما كان غير منصرف، وعند الأخفش ينصرف» [٢].

قال سيبويه: ((فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وانما منعك من صرف احمر في النكرة وهو اسم انه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً فاذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذْ كان

---

[١] ينظر التخمير: ١/٢٢٣.

[٢] التخمير: ١/٢٢٣.

صفة. وأما يزيد فإنك لما جعلته اسماً في حالٍ يستثقل فيها التنوين استُثقل فيه ما كان استُثقل فيه قبل أن يكون اسماً فلما صيَّرته نكرةً لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسماً. وأحمر لم يزل اسماً))[١].

بيّن سيبويه أن (أفعل) إذا كانت صفة لم تتصرف معرفة ولا نكرة وذلك لأنها شابهت الافعال نحو: (اذهب) و(اعلم) فالصفات أقرب الى الأفعال فاستُثقل التنوين فيه، كما استثقل في الأفعال فـ(أحمر) شابه الفعل في البناء والزيادة وضارعه إلا أنه لا يمكن ان ينصرف إذا تم تنكيره فإننا نجدهُ قد بقي على حاله الوصفية ولم يتغير كما هو الحال في مثل (يزيد)[٢].

فأن الاسم ممنوع من الصرف أي الممنوع من الجر والتنوين لا يكون كذلك الا اذا اجتمعت فيه علتان من علل تسع وهي: وزن الفعل الذي يخص الفعل او يغلب عليه، والصفة، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق، والالف والنون المشابهتان لألفي التأنيث، والتعريف، والعدل، والجمع الذي لا يكون على بناء الواحد والعجمة، وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد [٣].

ولنسلط الضوء في هذه المسألة على كلمة (أحمر) فانها ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل، فان أزلت العلمية ونكرتها لم تتصرف لأنها شابهت الفعل فـ(أحمر) صفة على وزن الفعل قبل ان تكون اسماً. وهذا يعني أنه تخالف مثلاً: (يزيد) فقد جاء على وزن الفعل وإذ نُكّرت صرفناها لزوال أحد السببين، وكذلك الحال

---

[١] الكتاب:١٩٨/٣.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤٥٣/٣٠، وينظر الإيضاح:٢٢٨.

[٣] ينظر الاصول في النحو: ٨٠/٢، و ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٣/٣، وينظر شرح الرضي للكافية: ١٣٢/١، وينظر المتبع في شرح اللمع: ٥٧٧/٢-٥٧٨.

في مثل (افكل) و(يشكر) و(ايدع) وهذا يحالف أحمر فلو سمينا رجلاً بـ(أحمر) لم نصرفه لأنه معرفة على وزن الفعل وبطل الوصف بالتسمية فإن نكرتها بعد التسمية كقولنا في رجلين كل واحد منهما احمر (مررت بأحمرَ وأحمرَ آخر- لم نصرف (أحمر) بعد التسمية اعتباراً بأصلهِا وهو صفه على وزن الفعل اي انَّه رجعت الى حالتها الأولى وهي الصفة بينما (يزيد) لم يرجع الى حالته الأولى وتغيَّر لكون التنوين معدوم في اصل (أحمر) فالصفات أقرب إلى الأفعال فيبقى ممنوعاً من الصرف لقولنا: (مررت بنسوة أربع) ف(أربع) هنا تكون مصروفة لأنها في حالة دخول الجر أو التنوين عليها فإنها تصبح نكرة والسبب في صرفها لعروض الوصفية واصالة الاسمية فان (أربع) اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظراً للأصل لا نظراً لما عرض له من الوصفية وكذلك ارتب من قولهم: رجل أرتب اي ذليل فانه متصرف لعروض الوصفية إذا أصله الأرتب المعروف فتكون الكلمة مصروفة بسبب الوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية بسبب تنكيرها[1].

وقد ذهب الى منع (أحمر) من الصرف السيرافي والفارسي وابن الحاجب وابو البقاء العكبري وابن مالك[2] .

إلّا أن الأخفش والمبّرد قد خالفا هذا، وقد ذهب المبرد الى ان هذا هو القياس بقوله: ((أرى اذ سمي باحمر- وما اشبهه. ثم نكر أن يتصرف فصار بمنزلة (افعل) الذي لا

---

[1] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٣/٣، وينظر المتبع في شرح اللمع: ٥٧٧/٢-٥٧٨، وينظر حاشية الصبان:٣٤٧/٣.

[2] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤٥٣/٣، وينظر الايضاح:٢٢٨، وينظر شرح الرضي للكافية:١٣٢/١، وينظر الممتع في شرح اللمع:٥٧٧/٢-٥٧٨، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد:١١/٣، وينظر حاشية الصبان:٣٤٧/٣.

يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره))[1] . ويبدو لي أن الخوارزميّ ذكر رأي سيبويه واتفق معه لما ذكر من حجة سيبويه بقوله: ((حجة سيبويه هذا الوصف إنما يكون عارضاً لو لم يكن الاسم في الاصل وصفاً ويخالف في نسوة أربع، لأن اسماء العدد في الاصل لمجرد لا للوصف))[2] .

الا انه ذكر رأي الاخفش بقوله احتج الاخفش فقال: ((بأن الوصفية وان جاءت بعد العلمية لكنه وصف فلا احتجاج))[3] ، ليبين أن رأي الاخفش هو القياس ولا يعتد به العرب والبحث يرجح ما ذهب اليه سيبويه ومن ذهب مذهبه من العرب وهو ما يراه الاصوب.

وخلاصة القول فإنّ ما دعى الى صرف ((أحمر)) هو الصفة ووزن الفعل وعليه يجري الاسم العلم نحو ((أسعد)) إلاّ أنّ في العدد ما يخالف ذلك إذ الصفة تتبع الموصوف فيه ففي قولنا: ((هذه نساءَ اربعٌ)) جاءت ((اربع)) صفة متحركة فهي مرفوعة لانها تتبع الصفة والذي سوغ صرفها ان الأصل فيها العدد لا الصفة فجاءت الصيغة عارضة فيها إذ امكن جعلها ليست صفة وإنْ جاءت بعد المعدود فإن تصريفها بحسب قصد المتكلم فإذا ابقيت على العدد فهي ممنوعة من الصرف وإن تأخرت.

---

[1] ينظر المقتضب:٣/٣١٢، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٣/١١، وينظر حاشية الصبان: ٣/٣٤٧.

[2] ينظر التخمير:١/٢٢٣.

[3] المصدر نفسه:١/٢٢٣.

ثانياً: العطف على عاملين.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه أنه يمنع العطف على عاملين مختلفين في نحو: ((ما كل سَوداءَ تمرةٌ ولا بيضاء شحمةٌ)) والتقدير: ولا كل بيضاء شحمةً، فانه لا ينظر الى اللفظ لكن الى كثرة المعنى[١].

قال الخوارزمي: ((إنما كان إضمار الجار شاذاً لأن الجارَّ مع المجرور كشيءٍ واحدٍ، واضمار بعض الشيء مع إظهار بعضه لا يجوز، كذلك اضمار المضاف (اضمار الجار) مثل ما روي عن رؤبه بن العَجّاجِ أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ قال: خَيرٍ، اي بخَير، فإن سألت اليسَ في هذه المسألة عَطفٌ على عاملين مُخْتَلفين وانتم على إنَّه لا يجوز ذلك، اجبتَ: ذِكْرُ هذا المضَمر قد تقدَّم فيكون إذا أضمرتَه لِتَقَدُّمِ الذكر بمنزلة المظهر، ومن ثم لا يجوز عبد الله المقتول، وانت تريد: كن عبدَ اللهِ المقتولَ، وجاز اضمارُ كان في قوله:﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [٢] الا ترى أن المعنى فليكن رَجُلٌ وامرأتان لتقدم ذكرهما قبل، وبه يتبين أن سيبويه قد خرج المسألة بقوله: كأنكَ قد أظهرتَ كلاً فلا ينظر إلى اللفظ لكن إلى كثرة المعنى))[٣].

قال سيبويه في (باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله):((وتقول: ما كل سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ، وان شئت نصبت [شحمةٌ] وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلتَ: ولا كلٌ بيضاءَ.

---

[١] ينظر التخمير: ٢/٥٩.

[٢] البقرة : ٢٨٢.

[٣] التخمير: ٢/٥٩.

قال الشاعر أبو دُؤادٍ:

أكُلَّ امْرِئٍ تحسين امْرَأً ونارٍ توقد باللَّيْلِ ناراً [1]

فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك أيَّاه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب. وجاز كما جاز في قولك: ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيهِ، وإن شئت قلت: ولا مثل أخِيهِ. فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه. وتفريقُه أن تقول: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك. ومثل ذلك: ما مثلُ أخيك ولا ابيك يقولانِ ذاك فلما جاز في هذا جاز في ذلك))[2].

يبين سيبويه في هذه المسألة انه يمنع العطف على عاملين في مثل قولنا: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو) ولو شئنا لقلنا: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا بقاعدٍ عمرٌو) وقد حذفت (الباء) لانها تُفهم من معنى الكلام فالعامل محذوف ولكنه يقدر من معنى الجملة، وكذلك القول بالنسبة الى قول العرب: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) فاحتج بعض الناس بان هذا عطف على عاملين، وذلك ان (بيضاء) جر عطفاً على سوداء والعامل فيها (كلٌّ)، وشحمة منصوبة عطفاً على خبر ما، فعند سيبويه ليس ذلك عطفاً على عاملين وتأوله تأويلاً اخرجه كما قاله القائل. فقال (بيضاء) مجرورة ب(كل) اخرى محذوفة مقدرة بعد (لا) الثانية وليست معطوفة على سوداء فلم يحصل العطف على عاملين[3].

( )[1] شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٤١/١.

[2] الكتاب: ٦٥/١-٦٦.

[3] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤٤/١-٣٤٥، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش:٧٥/٣.

ويبيّن الخوارزمي انه لا يمكن العطف على عاملين مختلفين ففي جواب رؤبه بن العجاج فانه يضمر حرف الجر ولكن يبقى عمله لدلالة المعنى على ذلك، وكذلك القول في الآية القرآنية الشريفة المذكورة فمعنى الآية ((فليكن رجل وامرأتان فلتقدم ذكر (يكون) من قبل جاز الاضمار لدلالة المعنى على ذلك، وقد جاز ذلك كما جاز في نحو: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه)) وان شئنا قلنا: ((ولا مثل اخيه فهذا يحتمل ان يكون (مثل) مقدراً بعد (لا) ويجوز الا يكون مقدراً، ويكون (الأخ) معطوفاً على (عبد الله) والعامل فيهما (مثل) الأول، ثم يقول: ((ما مثل عبد الله يقول ذاك، ولا اخيه يكره ذاك)) ومثل ذلك ((ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك)) فهنا لا محالة تقدر (مثل) بعد (لا) وذلك انه لو كان (وابيك) معطوفاً على (اخيك) والعامل (مثل) ما جاز ان يثنى (يقولان) فلما ثني علمنا ان تقديره: ((ما مثل اخيك ولا مثل ابيك يقولان ذاك)) ومثل الاول غير الثاني فلما جاز حذف الثاني اكتفاءً بالأول في هذه المسألة جاز في التي قبلها، وجاز ايضاً فيما كان خبره مُعَرّفاً، كقولنا: ((ما مثل عبد الله يقول ذاك، ولا اخيه يكره ذاك)) فخبر(عبد الله) يقول ذاك، وخبر اخيه يكره ذاك. وقد حذف منه (مثل) اكتفاءً بالأول، كانه قال: ولا مثل اخيه يكره ذاك لدلالة المعنى عليه. وايضاً قول الشاعر ابو دواد:

اكُلَّ امرىء تَحْسبين امرأً ونارٍ تُوَقِّدُ باللّيْلِ نارا [1]

يشبه ما جاء في الأمثلة السابقة فخبر (كل امرىء) هو (امرأ) وخبر (كل نارٍ) هو (ناراً) الثانية[2].

---

[1] شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٤١٠/١.

[2] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤٤/١-٣٤٥.

وقد بين السيرافي مستنداً الى قول سيبويه: ((وتقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)) وان شئت نصبت (شحمة) وبيضاء في موضع جر، كأنك اظهرت (كل) فقلت: (ولا كل بيضاء)[1] اما في القياس سيكون موضع الشاهد: ان ترفع (كلاً) بـ(ما) وتخفض (سوداء) بالإضافة والفتحة علامة الخفض، لأنه لا ينصرف و(تمرةً) منصوب، لأنه خبر(ما) و(بيضاء) مخفوضٌ ايضاً على تقدير (كلٌ) كأنك لفظت بها، فقلت: ((ولا كلٌ بيضاءَ)). (وشحمة) منصوبٌ عطفاً على (تمرةٌ) وهذا الاعراب سوف يحقق فساداً في المعنى وكان ابو الحسن الاخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين[2] وذلك ان (بيضاء) جر عطفاً على (سوداء)، والعامل فيها (وَمَا كُلٌّ). و(شحمةً) منصوب عطف على خير. ومثل ذلك: ((ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرٌو)) وتخفض (قاعداً) بالعطف على (قائم) المخفوض بالباء، وترفع (عمراً) بالعطف على اسم (ما)، فهما عاملان: الباء وما، كما كان في المثل عاملان: كُلٌّ، و(ما) قالوا: وقد عطفت شيئين على شيئين، والعامل فيهما شيئان مختلفان[3] .

وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه لأنه خطأ في القياس غير شائع في كلام العرب[4]، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة أو أكثر من ذلك، ولو كان الذي اجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: ((إن في الدار زيداً والمسجدَ عمراً)) وعمرٌو غير زيدٍ لكن ذلك له شاهد على أنه إن حكى مثله

---

[1] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٤٤-٣٤٥.

[2] ينظر شرح الكافية للرضي: ١/١٠٣٤.

[3] ينظر المصدر نفسه: ١/١٠٣٤.

[4] ينظر الأصول في النحو: ٢/٧٥، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٤٤-٣٤٥، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨ .

حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن نقبله ونحمل كتاب الله عز وجل عليه كما ذكر هذا لنا ابن السراج[١] .

وقد ذهب مذهب سيبويه كل من المبرد وابن السراج والسيرافي وأبو بركات الانباري والزمخشري وابن يعيش والرضي[٢] وهو ما يميل اليه البحث لأن حرف العطف يقوم مقام العامل ويغني عن إعادته، فاذا قلنا : ((قام زيد وعمرو)) كان بمنزلة قولنا: قام زيد، قام عمرو، فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعاً ولا جراً، لم يجز ان تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين فاذا قلنا: قام زيدٌ في الدار وفي القصر عمرو جاز لأننا أعدنا أحد العاملين فصار العطف على عامل واحد وهو قائم[٣] والذي يبدو أنّ العطف في مثل ((ما كل سوداءَ تمرة ولا بيضاء شحمة)) من دون تكرار العامل فيه وجه قبول لانه عطف جار سليقة اللفظ والعطف كان ((لا)) بعد العاطف.

ثالثاً: وصف المبهم.

المبهم: ونقصد به الذي يتصف بالإبهام، والأسماء كما هو معلوم ثلاثة: اسم ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر وهذا هو المبهم[٤]، ويقصد به اسم الإشارة لأنه لا يخص به شيئاً دون شيء فاذا قيل مثلاً: (هذا) دون تعيين المشار

---

[١] ينظر الأصول في النحو: ٧٥.

[٢] ينظر المقتضب: ١٩٥/٤، ينظر الأصول في النحو: ٧٠-٧١، ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤٤/١-٣٤٥، ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨، ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٣، ينظر شرح الرضي للكافية: ١٠٣٤.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٨/١-٣٣٩، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨، وينظر المتبع في شرح اللمع: ٤٢١/٢-٤٢٢.

[٤] ينظر معجم المصطلحات اللغوية: ٢٩، وينظر المقتضب: ١٨٦/٣.

إليه فإن الإشارة هنا تظل مبهمة اذ يمكن اطلاقها على باب أو رجل أو غيره، ويظل اسم الإشارة مبهماً حتى يذكر المشار إليه ويعين في الجملة[١]، وقد عد عبد القاهر الجرجاني الأسماء الموصولة من المبهمات إضافة الى أسماء الإشارة مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٢][٣].

وقد بيّن الخوارزمي وصف المبهم في ما عرضه من امثلة ليوضح موقع الاسم بعد الميم بين الصفة والبدلية وذلك بقوله: ((فإن سألت: فما تقول في مررت بالرجل زيدٍ؟ اجبت ذلك ليس بصفةٍ انما هو عطف بيان، والدليل عليه انه غير جارٍ إذ لو كان جارياً لجاز اعماله عمل الفعل ولا يجوز. ويوصف العلم بما سوى المضمر، بالمعرف باللام وهو الكثير الذي حلا طعمهُ، وساغ مذاقه، وذلك مررت بزيدٍ الكريم، وبالمضاف سواء كان مضافاً الى علمٍ او مضمرٍ او معرفٍ.

فإن سألت لم لا يجوز أن يكون (صاحب عمرٍو) عطف بيان لا صفةً؟ اجبت: لأن عطف البيان اسم غير صفةٍ، وكما يوصف العلم بالمعرف باللام وبالمضاف يوصف باسم الاشارة ايضاً في نحو: مررت بزيدٍ هذا، كأنك قلت: بزيدٍ المشار إليه فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون (هذا) في (زيدٍ هذا) عطف بيان، والدليل عليه أن (هذا) غير جارٍ؛ لأنه لو كان جارياً لجاز اعماله عمل الفعل كما ذكرت؟ اجبت: لأن هذا يفسر في نحو هذا المقام بالمعرف باللام، فيصير كأنه المعرف باللام، ولو كان المعرف باللام لكان صفةً فكذلك هذا.

---

[١] ينظر المقتضب: ١٨٦/٣.

[٢] مريم: ٦٩.

[٣] ينظر الجمل لعبد القاهر الجرجاني: ٣١.

قال سيبويه: وإنما وصفت معنى المبهمة بالأسماء لأنها والمبهمة كشيء واحدٍ))[1].

يوضح الخوارزميّ أن سبب عدم وصف المعارف أنها تكون اسماً جامداً فهو غير جارٍ مجرى الصفة فالصفة تكون مشتقة ويجوز إعمالها عمل الفعل فهي بذلك عطف بيان وبدل وليس صفة. وأن المعرفة توصف بالمعرف ب(أل) نحو: مررت بزيد الكريم، وبالمضاف سواء كان مضافاً إلى علم أو مضمر أو معرفاً، وبشرط ان نجمع الصفة ونفرق الموصوف وأما المبهم من الأسماء فإننا لا يجوز لنا ان نجمع الصفة ونفرق الموصوف فلا يجوز أن نقول: مررت بهذين الراكع والساجد ونحن نريد الوصف به، أي يريد : مررت بهذين الراكعين الساجدين[2] .

قال سيبويه: ((والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أُضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة، وذلك مررت بصاحبك اخي زيد، ومررت بصاحبك الطويل، ومررت بصاحبك هذا. فأما الالف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أُضيف الى الألف واللام، لأن ما أُضيف الى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف الى غير الالف واللام صفةً لما ليس فيه الالف واللام، نحو: مررت بزيد أخيك، وذلك قولك: مررت بالجميل النبيل، ومررت بالرجل ذي المال. وانما منع اخاك ان يكون صفةً للطويل أنَّ الأخ اذا أُضيف كان أخصّ، لأنه مضاف إلى الخاصّ والى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفةً. وإنما منعك هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن المخبر أراد ان يقرب [به] شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن

---

[1] التخمير: ٢/٩٩.

[2] المصدر نفسه: ٢/٩٨-٩٩.

يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا ينعتُ بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا، لأنه صار اخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص. واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الالف واللام والصفات التي فيها الالف واللام جميعاً. وإنما وصفت بالأسماء [التي فيها الالف واللام] لأنها والمبهمة كشيءٍ واحد))[1].

يبيّن سيبويه أن العلم الخاص يوصف بالأسماء لأنها والمبهمة كشيءٍ واحد، فالصفات التي فيها الالف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمرٍو، يعني انك إذا قلت هذا الطويل، فإنما: تريد الرجل الطويل، او الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك، لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به الى كل ما بحضرتك، فاذا البس على السامع فلم يدر إلى الرجل نشير أم إلى الرمح وجب علينا أن نقول: بهذا الرجل، أو بهذا الرمح، فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الالتباس، فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف سائر الموصوفات، لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول: بهذا الطويل، إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس، فإما اذا كان شيئان طويلان، لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة، وبيّن أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد[2]. يتبيّن لنا أن (المعنى الدلالي) في هذه المسألة النحوية هي الغالبة فلو كانت المسألة، معتمدة على أن وصف المعرفة فقط يكون من الصفة المشتقة من الموصوف لما جاز ان تقول: هذا الطويل فإننا قصدنا (الرجل الطويل) أو (الرمح الطويل) أو ما أشبه بذلك لأن (هذا) مبهم يصلح أن نشير به إلى كل ما بحضرتنا، فإذا ألبس على السامع فلم يدرِ الى الرجل

---

[1] الكتاب: ٢/٧-٨.

[2] ينظر الكتاب: ٢/٧-٨.

نشير أم إلى الرمح وجب علينا أن نقول: بهذا الرجل، أو بهذا الرمح فالمبهم يحتاج الى أن يميز بالأجناس عند الالتباس، فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف سائر الموصوفات، لأنها لم توصف بالأجناس ،فيجوز أن تقول (بهذا الطويل) إذ لم يقع في الحضور طويلان، فيقع لبس، فأما ان كانا شيئان طويلان، لم يكن لنا أن نذكر الاسم قبل الصفة، فتكون بذلك قد خرجنا (الطويل) من العهد الى الحضور لأن الألف واللام يدخلان للعهد فنعت المبهم بأسماء الاجناس لأن طريقة نعته على غير طريقه نعت غيره فالمبهم يحتاج الى نعت إذا شاركه غيره في لفظه فبان من غيره بذكر شيء يكون فيه تحلى به دون غيره مما يحلى به والمبهم إنما دخل وصلةً لخروج ما فيه الألف واللام عن عهد الحضور[١].

يبدو أنّ سيبويه يحلّل الكلام في ضوء ائتلاف عناصر التركيب بين الإسناد والدلالة ((فالمقولات المكوّنة للجملة ثم العلاقات الرابطة بين تلك المقولات ثم الهياة ثم اقتضاء التناسب بين الجمل المتحققة والمقام)) [٢] فالعنصر الكلامي الذي تردد بين الصفة والبدل يمثل مقولات نحوية تابعة مدار التعيين فما هو المعنى. واذا فهمنا الامر على هذا النحو فإن اقرب مايكون ((الطويل)) أنّه صفة للتطابق بين الصفة والموصوف فيرجع ذلك ((الى عدم امتلاك المبنيات للقدرة على فتح مجال المضاف اليه وكونها فد امتلكت التمام النحوي الذي يُمكنها أن تسلك في الجملة مسلك مقولة مشتقة))[٣]، والصفة على هذا التحليل اقرب الى تعيينها من المضاف اليه.

---

[١] ينظر المقتضب: ٢٨٣/٣، وينظر الأصول في النحو: ٣٣/٢، وينظر شرح كتاب سيبويه السيرافي: ٣٣٩/٢.

[٢] مفهوم الجملة في كتاب سيبويه :٧١.

[٣] المصدر نفسه / ١١٧.

كما أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة، وصفة النكرة لا تكون إلا نكرة، ولا يجوز أن تكون الصفة أخصَّ من الموصوف فإذا قلنا: (مررت بزيدٍ الطويل)، فالطويل اعم من زيد وحده والأشياء الطوال كثيرة وزيد وحده أخصّ من الطويل وحده، فان قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيل له: هذا يكون واجباً لو ذكرت الوصف وحده، فقلت: مررت بالطويل لكان (الطويل) أعم من زيد، ولكننا إذا قبلنا بـ(زيدٍ الطويل)، كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده، ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد[1]. ولنا أن نجمع الصفة ونفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة، ولم تكن اسماً وصفت به مبهماً، ولنا أن نفرق الصفة ونجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فنقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو بكرٍ الطوال، فإننا نجمع الصفة ونفرق الموصوف، ولنا أن نقول أيضاً: مررت بالزيدين الراكب والجالس والضاحك، فنجمع الاسم ونفرق الصفة، ولكن المفرق يجب أن يكون بعد المجموع وليس ذلك يكون في المبهم فلا يجوز ان نقول: مررت بهذين: الراكع والساجد نحن نريد الوصف وذلك لأن (المبهم) اسم (وصفته) اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد، ولا يجوز ان يفرقا، لا يمكن ان يثنى احدهما ويفرد الاخر، بل يجب أن يكون مناسبا له في توحيده وتثنينه وجمعه ليكون مطابقاً له، لا يفصل أحدهما عن الآخر، ولا يوصف المبهم بالمضاف فلا تقول: (مررت بهذا ذي المال، وأنت تريد الصفة[2]. وسيبويه يجعل اسم الاشارة في مثل: مررت بزيد هذا ف(هذا) اسم جامد وليس مشتقاً ولكنه يجعله في تأويل المشتق والتقدير (بزيد المشار اليه او القريب) فالعلم أخص من المبهم وشرط الصفة

---

[1] وينظر المقتضب: ٢٨١/٤، ينظر الأصول في النحو: ٣٣/٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٣،.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٣.

أن تكون أعم من الموصوف ومن قال ان (اسم الإشارة) أعرف من (العلم) لم يجز عنده أن تكون وصفاً له إنما يكون بدلاً أو عطف بيان[١] . فالصفة والموصوف لما كانت كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح إنما يحصل من مجموعهما كان (القياس) أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما أعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه لأنه القياس ولأن (المعنى الدلالي) هو الحاكم في هذه المسألة وهذا ما ذهب اليه النحويون مجملا [٢] وتميل الباحثة الى ما ذهب اليه سيبويه والخوارزمي.

رابعاً: علامة إعراب المثنى.

ذكر الخوارزمي أن الألف والياء في المثنى حرفا إعراب وليسا بإعراب[٣].

إذ يقول الخوارزميّ: ((الزيادة الأولى في التثنية علم ضم إلى واحد والأخرى تدل على التنوين. وها هنا مسألة مختلف فيها بين الأخفش وصاحب الكتاب فذهب الأخفش الى أن الألف والياء في التثنية إعراب، وليست حروف إعراب بدليل أنه ينقلب، ومذهب سيبويه أنه حرف إعراب وليس بإعراب لان هذه الالف ان كانت رفع اعراب فأين حرف الإعراب؟))[٤].

---

[١] ينظر المقتضب: ٢٨١/٤، وينظر الأصول في النحو: ٣٢/٢-٣٣، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٩/٢-٣٤٠، وينظر الايضاح: ٢١٩، وينظر ابن يعيش: ٥٧/٣-٥٨.

[٢] ينظر المقتضب: ٢٨١/٤، وينظر الأصول في النحو: ٣٢/٢-٣٣، وينظر الايضاح: ٢١٩

[٣] ينظر التخمير: ٣١٧/٢-٣٢١.

[٤] التخمير: ٣١٧/٢-٣٢١.

يبيّن الخوارزميّ أن الألف والياء في التثنية حروف إعراب ولكن عندما تحذف في الجزم والنصب ولم يَخل حذفها في معنى الكلمة وكان الإعراب جارياً كان هذا سبباً أن تكون حروف إعراب[١] .

قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية- ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب الفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل الى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نوناً كانها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ))[٢].

يبين سيبويه أن الألف والياء في التثنية إنها حركات إعراب وليست مشابهة للحركات الموجودة في مفرد هذه الأسماء فهذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية والجمع فالواحد منها يدل على مفرد، فلما زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، ولمّا زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) والألف في (حبلى) وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف[٣]. وقد ذهب سيبويه والبصريون بإنها حروف إعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، لأن الواحد

---

[١] ينظر التخمير: ٢/٣١٧-٣٢١.

[٢] الكتاب: ١/١٧-١٨.

[٣] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٧.

يدل على المفرد فاذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع لتمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة الدال في (زيد) وكما أن حرف الدال في (زيد) حرف إعراب كذلك ها هنا، وذهب الزيادي والفراء وابن جني[١]، إلى هذا وخالفهم في هذا المذهب الكوفيين وأبو علي قطرب بن المستنبر[٢] والأخفش والمازني والمبرد، وذهبوا الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في إنها إعراب والدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات فنستطيع القول: ((قام الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين)) فلما تغيرت كتغير الحركات نحو: قام زيُد ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها، لأنها حروف إعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت الحروف التي إعرب الاسم بها والذي يدل على ذلك إننا إذا رأينا الألف علمنا أن الاسم مرفوع وإذا رأينا الياء علمنا أن الاسم منصوب أو مجرور كما ان (دال) زيد لم تدل على رفع ولا نصب ولا جر فلما دلت على الاعراب علم أنها ليست حروف إعراب فلا يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويدل على الإعراب وهذا مشابه للأفعال المعتلة الآخر نحو: يغزو ويرمي ويخشى فإن جزمها يكون بسقوط هذه الحروف منها وذلك كقولنا: لم يقضِ، ولم يغزُ، ولم يخش قد يكون بحذف شيء من الكلمة جاز ان يكون بأتبانه ومن ذلك: ابوكَ واخوك وأباك وأخاك وأبيك وأخيك، فالواو قد أفادت الرفع والألف قد أفادت النصب والياء قد أفادت الجر وكذلك الألف

---

[١] ينظر المفصل لابن يعيش: ٤/١٤٠.

[٢] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٥ وهو محمد المعروف بقطرب، وسمي قطرباً لان سيبويه كان عندما يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول: انما انت قطرب ليل والقطرب دويبه تدب، وتوفي سنة (٢٠٦هـ).

في (كلا) تقلب في النصب والجر فنقول: (جاءني الزيدان كلاهما) و(رأيتهما كليهما) ومررت بهما كليهما وإننا لا نختلف بأنها حروف إعراب[١] .

وخلاصه القول تُخَرَّج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء، بأنها حروف لا تقوم بنفسها، ولا كموضع لها من الاعراب، فجاز ان تكون حروف إعراب، وبطل أن تكون النون حروف إعراب، لأنها بمنزل الحركة التي هي الضمة ولهذا تحذف في الجزم والنصب ولا يخل حذفها معنى الكلمة ولكان الاعراب جارياً عليها فلذلك لم يجر أن تكون حروف إعراب[٢] وهذا هو تخريج سيبويه ومن ذهب مذهبه من البصريين وعلى ما بيناه وهو ما يراه البحث راجحاً.

وما عرضه الخوارزمي من رأي سيبويه أنَّ الألف والياء في تثنية الاسماء حروف إعراب، فالألف والياء في مثل قولنا: (مررت بالزيدينِ) و (ضربت العُمَرينِ) هي حروف إعراب وليست فيها تقدير إعراب، فبذلك يكون المفرد المتمكن قد احتاج الى حروف إعراب فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكناً احتاج الى حروف إعراب.

خامساً: بناء العدد المركب مثل (خمسة عشر).

ذكر الخوارزميُّ رأي سيبويه في أنه يستحسن بناء العدد (خمسة عشرَ) ويجعلها ككلمة واحدة، وأما القياس فهو عنده لغة رديئة.

إذ يقول: ((مذهب الأخفش قياس، ومذهب سيبويه استحسان وهو ما ذكرناه آنفاً، فإن سألتَ: فما الفرق عند الأخفش بين التعريف باللام وبين الإضافة، حيث

---

[١] ينظر المحتسب: ٧٦/١، وينظر المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٤-١٤٠،.

[٢] ينظر سر صناعة الاعراب: ٦٩٦/٢-٦٩٩، وينظر شرح شواهد المغني: ٨٣٩.

جعل الإضافة مسترجعة للإعراب دون اللام؟ أجبتَ: لأن الإضافة أظهر العاملين أثراً فلا يجوز تركها، وهذا لأن الإضافة كما يظهر أثرها من حيث المعنى فكذلك لا يظهر أثرها من حيث الصورة وهو إلى جزء المضاف إليه وسقوط التنوين من المضاف))[1].

يبيّن الخوارزميّ أن قضية القياس في هذه المسألة أن يعرب المبني بأحد الشرطين:

١- إذا عُرّف باللام كما في قولنا: (جاءني الأحد عشرَ رجلاً).
٢- إذا اضيف في مثل: مررت بخمسةَ عشرَك.

والسبب في ذلك:

أولاً: أما إذا عرف باللام فلأن الاسم يبنى لمناسبة الحرف وصيرورته من حيث المعنى بمنزلتهِ فاذا ادخله اللام التي لا تدخل الأعلى الأسماء تفوت الاسمية وانصرف من الحرفية فوجب الإعراب [2].

ثانياً: إذا أُضيف فلأن المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف كقولنا: (هذا زيدٌ) و(هذا زيدهم) فالتنوين بالجملة الاولى كالإضافة بالجملة الثانية فملازمته للتنوين يعني أنه معرب لا محال- هذا في القياس- وهنا يقع الاشتباه لأن الإعراب في هذا المركب يؤدي إلى اللبس، فاذا أعربنا مثلاً الجزء الأول من التركيب وهو (خمسة) ويعبر عنه الخوارزميّ بالشطر الاول أصبح هناك تعدد للفاعل والفاعل هنا نعني به (خمسة عشر) وتعدد الفاعل ممتنع لأنه متى أُعرب الشطر الثاني دلّ ذلك على أنه لم يبق متضمناً معنى (الواو) حكماً وإذ لم يبق متضمناً معنى الواو حكماً دلَّ على ارتفاع

[1] التخمير: ٢/٢٩٤.
[2] ينظر التخمير: ٢/٢٩٤.

التركيب بين الاسمين، واذا ارتفع التركيب بين الاسمين وجب أن يعود الأول معرباً وإذا رجع الأول معرباً اختلف المعنى المقصود من الدلالة المطلوبة المراد توصيلها في ذهن المتلقي. فانه متضمن حرف العطف، ولهذا لا تنون فاذا نونت فإنها تكون معربة، وقد جاءت الإضافة هنا بمعنى التنوين والبناء هو مذهب سيبويه[١] .

إذ قال سيبويه: ((وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد، وأصل حادي عشر أن يكون مضافاً كثالث ثلاثة، فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء، إذ كان موافقاً له في انه مبهم يقع على كل شيء. فلما اجتمع فيه هذان أجرى مجراه، وجعل كغير المتمكِن. والنون لا تدخله كما تدخل غاقٍ، لأنها مخالفة لها ولضربها في البناء، فلم يكونوا لينونوا لأنها زائدة ضمت الى الأول، فلم يجمعوا عليه هذا التنوين))[٢].

يبيّن سيبويه أن العدد المركب (خمسة عشر) متكون من شيئين جعلا شيئاً واحداً، وإنما أصلها (خمسةٌ) و(عشرةٌ) وقد بنى بتضمنه معنى الواو، وقد خولف ب(خمسة عشر) في طرح الواو عن خمسة وعشرين مثلاً ولم يجريها على القياس وشبهها ب(أولاء) في البناء فقد وافقه في أنه مبهم، فسيبويه يجري كثيراً من المبنيات لفظ الابهام كهذا وما أشبهه لاشارة بنائِه إلى كل شيء وسيبويه لا ينون (خمسة عشر) كما ينون (غاق) وذلك أن (غاق) تنوينه علامة للتنكير وان كان معرفة قلت (غاقٍ) لأنه إذا نون أصبح معرباً ولم يُجمعْ العرب على البناء والتنوين وجزء الكلمة لا يعرب لأنه سيكون كالصوت و(غاق) هو صوت الغراب. فلو جعلنا (خمسة عشر)

---

[١] ينظر المصدر نفسه: ٢/٢٩٤.

[٢] الكتاب: ٣/٢٩٧-٢٩٨.

معربة لوقع اللبس، وذلك لعدم تضمنها معنى (الواو) فهي بمعنى (خمسةٌ) و(عشرةٌ) فلو قلنا: (أعطيتك بهذا الثوب خمسةٌ وعشرةٌ ولم تبع) فمعناها اعطيتك بهذا الثوب مرة (خمسة) فلم تبع ومرة (عشرة) فلم تبع، فلما حذفت واو العطف اصبح ملزماً بالبناء لانه جعل الاسمين كأسم واحدٍ ولو أفرد كل جزء عن صاحبه لم يؤدِّ المعنى المطلوب فانه يصبح معرباً ولو أعرب لتعدد الفاعل ف(خمسة عشر) أقيم مقام الفاعل وكما لو قلنا: (جاءني خمسةَ عشرَ رجلاً) ف(خمسة عشر) هنا بمجموعها أُقيم مقام الفاعل، وإعرابه ممتنع لأن النتيجة المترتبة على ذلك لا تعطي للمعنى المطلوب حقه لأننا سنعرب الجزء الثاني كما أعربنا الجزء الأول ومتى أعرب الجزء الثاني من التركيب لم يتضمن معنى (الواو) حكماً وبهذا انتفى التركيب بين الاسمين (خمسةٌ) و(عشرةٌ) واذا انتفى التركيب وجب أن يعود الأول معرباً ولم يبق للواو معنى واختفت الصورة الذهنية التي يريد المخاطب توصيلها الى المتلقي.

ولأن المضاف إليه منزله التنوين فلهذا لا ينون فاذا نون أصبح معرباً وهذا يكون في القياس، فالقياس يجعل أل(التعريف) والإضافة لا تغيره عن الاعراب وهو ما ذهب إليه الأخفش حيث جعل الإضافة أشدّ العوامل طلبا للإعراب وسيبويه يجعله لغة رديئة لتضمنه معنى (الواو)[1].

وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه لدعم رأيه في استحسان بناء العدد (خمسة عشر) ويجعلها ككلمة واحدة وليست مضافة وقد جاءت الإضافة هنا بمعنى التنوين فتكون بهذا مبنية وليست معربة.

إن التعريف والإضافة لا تخرجان الترتيب (خمسةَ عشرَ)) عن لفظه وتركيبه بسبب الدلالة المعنوية للتركيب لتضمنه معنى الواو وهذا هو تخريج

[1] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/٦٣-٦٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١١٤.

سيبويه ومن ذهب مذهبه مثل السيرافي[١] المبرد[٢] وأبن يعيش[٣] والزجاجي[٤]. وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه وذهب مذهبه فالحاكم في هذه المسألة هو المعنى الدلالي، ولأن القياس لا يحقق هذا المعنى المراد توصيله الى ذهن المتلقي ولعل قلة من ذهب الى القياس من العرب، والبحث يميل الى ما ذهب اليه سيبويه ومن ذهب مذهبه وهو ما يراه الارجح.

سادساً: النفي بـ((لَمْ)) والنفي بـ((لَمّا)).

تناوب النفي بين صيغتي الفعل ((فَعَل)) و((يَفْعل)).[٥]

إذ قال الخوارزمي: ((انما جعل سيبويه (لم يفعل) نفي (فَعَلَ)، ليبين حكمه بنقيضه، لأن حقّ النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة معناهما، ومثلهما ضربت زيداً، وما ضربت زيداً))[٦].

أولى سيبويه عنايته في التمييز بين النفي بـ((لم)) والنفي بـ((لمّا)) فكل واحدة تختص بنفي فعْل يجاب عنه بأحدهما؛ قال سيبويه : ((إذا قال: فَعل فان نفيه لم يفعل، وإذا قال قد فَعَل فإن نفيه لما يفعل[٧]))

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٣/٤-٦٤، وينظر خزانة الادب: ٤٣٥/٢.

[٢] ينظر المقتضب: ٢٩/٤-٣٠، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/٤-١١٤.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/٤-١١٤، وينظر خزانة الادب: ٤٣٥/٢.

[٤] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٤/٤، وينظر خزانة الادب: ٤٣٥/٢.

[٥] ينظر التخمير: ٨٧/٤.

[٦] التخمير: ٨٧/٤.

[٧] الكتاب: ١١٧/٣.

فاختصاص النفي الذي أشار اليه سيبويه يعتمد على قوة النفي للادوات. وبذلك فائض ما تحمله ((قد)) من معنى التوقع فإن النفي بين ماهو متوقع وما هو ليس بمتوقع، لذا ميَّز بين النفي بـ((لم)) و((لما)) بين النفي المتصل والمنقطع ((والفرق بينهما وبين ((لم)) ان النفي بـ((لم)) لا يكون الا متصلاً بزمن المتكلم، زام النفي بـ((لما)) فيه معنى التوقع وذلك لانها نفي لـ((قَدْ فَعل)) و((قَدْ)) فيها معنى التوقع وكذلك منفيها فإنك اذا قلت (لما يحضر) فإن المعنى لما يحضر بعد وهو متوقع حضوره، واما (قَدْ حَضَر) فإن معناه كان متوقع منه الحضور فحضر[١].

يبيّن الخوارزمي أن ((لم)) و((لما)) تقلب معنى المضارع إلا أن بينهما فرق وهو: ((لم يفعل)) نفي ((فعل))، ((لما يفعل)) نفي قد فعل، فيبين حكمه ومعناه بنقيضه، لأن حقّ النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة معناهما[٢].

وقد ذكر سيبويه هذا الرأي في موضع آخر من الكتاب بقوله: ((ولَمْ)) وهي نفي لقوله ((فَعَلَ))[٣].

وقد بيّن سيبويه هذا فقد جعل (لما) لنفي (فَعَلَ) وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، كقولنا: ((عصى آدم ربه ولم يندم)) فإننا نقصد في ما مضى، وأما (لما) فهي لنفي (قَدْ فَعَل) وهو الماضي المتصل بزمن الحال، نحو: ((عصى إبليس ربه ولما يندم)) فالمقصود الى الأن[٤] ،فلنفي ب(لما) متوقع ثبوته بخلاف منفي (لم)

---

[١] معاني النحو: ١٩٠/٤.

[٢] الكتاب: ٩١/٣-٩٢.

[٣] الكتاب: ٢٢٠/٤.

[٤] ينظر شرح جمل الزجاجي: ٣٠٢/٢، وينظر شرح الكافية للرضي: ٨٩٧/٢.

ومثاله قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[١] انهم لم يذوقوا الى الآن، وان ذوقهم له متوقع، وايضاً قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٢] أي أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[٣]. وقد اختصت (لما) بأن فيها معنى التوقع كـ(قد) في إيجاب الماضي، فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع، كما يخير لـ(قد) في الأغلب عن حصول الامر المتوقع فتقول لمن يتوقع ركوب الأمير: (قد ركبَ الأمير)، أو لمّا يركب، وقد استعمل في غير المتوقع ايضاً، نحو: ندم ولمّا ينفعه الندم، فـ(لمّا) اختصت بامتداد نفيها من حين الانتقاء إلى حين حال التكلم، وهذا المقصود من قولهم إنها اختصت بالاستغراق[٤].

واما (لم) فلم تختص بالاستغراق، ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق في (لمّا) وقال: هي مثل (لم) في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب اليه النحاة، وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو: لم يضرب زيد امس، لكنه ضرب اليوم، واختصت (لما) أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: ان لما تضرب، ومن لما تضرب، كما نقول: إن لم تضرب ومن لم تضرب[٥]. وقد جاء الخوارزمي برأي سيبويه ليبين أن حكم (لم يفعل) التي تأتي لنفي (فعل)، يختلف عن حكم (لما يفعل) الذي يأتي لنفي قد فعل، وكذلك الفرق من جهة المعنى

---

[١] ص : ٨.

[٢] الحجرات: ١٤.

[٣] ينظر حاشية الصبان: ١٠/٤، وينظر شرح الكافية للرضي: ٨٩٧/٢.

[٤] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٨، وينظر شرح الكافية: ٨٩٧/٢.

[٥] ينظر شرح الكافية للرضي: ٨٩٧/٢.

وقد عضد رأيه بذكر رأي سيبويه في هذا، وقد اتفق النحويين [١] على أن (لم يفعل) نفي (فعل) ولما يفعل نفي (قد فَعَل).

وقد جاء البحث موافقا لما ذهب اليه سيبويه والنحويين [٢] والخوارزميّ ذلك أن (لم) لنفي الماضي المنقطع فيكون بذلك (لم يفعل) نفي (فعل)، و(لما) لنفيه متصلاً بزمان الحال أي أن نفيه متوقع الحدوث فيكون بذلك (لما يفعل) نفي قد فعل، فالنفي بـ(لم) يختلف عن النفي بـ(لما) في حكمه ومعناه لإنَّ حق النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة المعنى.

المبحث الثاني

مسائل في الادوات

اولاً: الفرق بين حرفي التصديق والايجاب ((نَعَمْ)) و((بَلَى)).

ساق الخوارزمي القول في الفرق بين ((نعم)) و ((بلى)) في ضوء ما يراه مع عرض رأي سيبويه الذي يكاد يوافقه او يعرض له بشيء من الإيضاح أو التوجيه على أنَ ((نعم)) و((بلى)) هما من حروف الإيجاب ولا يمكن أن نضع أحدهما موضع الآخر فلكل منهما معنى لغوي يخصّه.

قال الخوارزمي: (((نعم) حرف، الا ترى ان نقيضها، وهي ((لا)) حرف، ولذلك بنيت على السكون وهي تحقيق وتصديق لما تقدم من الكلام نفياً كان او اثباتاً، كقول القائل: قام زيدٌ، فاذا قلت: نعم فقد صدقته على انه قام، واذا قال: لم يقم زيد فقلت:

([١]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٨، وينظر حاشية الصبان: ١٠/٤، وينظر شرح الكافية للرضي: ٨٩٧/٢.

([٢]) ينظر :المصادر السابقة.

نعم فقد صدقته على انه لم يقم، وكذلك اذا كان في الكلام حرف استفهام ثم قلت: نعم، فهو تطبيق للكلام المتقدم باطراح حرف الاستفهام، كقول القائل: هل قام زيدٌ؟ فاذا قلت: نعم فكأنك قلت لم يقم زيد، قال سيبويه: اما ((بلى)) فتوجب بعد النفي قال الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ﴾[1] أي: هو قادر على ذلك وقال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾[2] أي: قد امنت، ولو قيل لانسان هل قام زيد؟ فقال: بلى، كان غير جائز، لانه من مواضع ((نعم)) وليس من مواضع ((بلى)) انما جاز ((بلى)) في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾[3] وليس في الكلام الذي تقدمها لفظ النفي، لأن معنى قوله : ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي [4]﴾ يؤول الى معنى ما هديت. فقيل له: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾[5] اي قد هديت، الفراء: إنما اختاروا ((بلى)) للرجوع عن النفي والاقرار بما بعده، لان اصلها كان رجوعاً محضاً على الجحد، إذ قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت ((بل)) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا ألفاً ليصلح الوقوف عليها، ونظيرها ((لم)) و ((لم))))[6] .

يبيّن الخوارزميّ: إن حرف الايجاب ((نعم)) الذي يكون مبنياً على السكون هو تحقيق وتصديق لما تقدم من الكلام نفياً كان أو إثباتاً، فإن قلنا: قام زيد فالجواب يكون إما ((نعم)) ونكون بذلك قد صدقناه، وإما إذا قلنا: لم يقم زيد فقلت: ((نعم)) فقد

---

[1] يس: ٨١.

[2] البقرة: ٢٦٠.

[3] الزمر: ٥٩.

[4] الزمر: ٥٧.

[5] الزمر: ٥٩.

[6] التخمير: ٤/٩٩-١٠٠.

صدقناه على أنه لم يقم، وكذلك إذا كان الكلام حرف استفهام ثم قلت نعم فهو تصديق للكلام، فإذا قلنا هل قام زيد؟ فإذا أجبنا بنعم كأننا قلنا: لم يقم زيد، واما ((بلى)) فتكون جواباً للنفي فإذا قلنا هل قام زيد؟ فقلنا: بلى كان غير جائز لأنه من مواضع ((نعم)) وليس من مواضع ((بلى)).

قال سيبويه في باب عده ما يكون عليه الكلم: ((وأما ((بلى)) فتوجب به بعد النفي، وأما ((نعم)) فعدة وتصديق))[١]، وقال أيضاً في نفس الباب: ((فإذا استفهمت فقلت أتَفْعَلُ؟ أجبتَ بنعم، فإذا قلت الست تفعل؟ قال بلى))[٢].

يبين سيبويه أن لكل من حرفي الجواب ((نعم)) و ((بلى)) معنى لغوياً دقيقاً يختلف عن الآخر فـ((نعم)) حرف عدة وتصديق يجاب بها إذا وقعت بعد خبر كان تصديقاً نفياً أو إيجاباً، فاذا قال القائل: اخرج زيد؟ وكان قد خرج فأننا نقول: ((نعم)) أي (نعم قد خرج)، فإن لم يكن قد خرج قلت في الجواب: لا، أي لم يخرج، فان قال قائل: أما خرج زيد، ولم يخرج فانك تقول له في الجواب: نعم، أي نعم ما خرج، فنعم جاءت لتصديق الكلام في حالة الاستفهام وفي حالة النفي، بخلاف ((بلى)) فاذا كان قد خرج زيد وقلنا في الجواب ((بلى)) أي: (بلى قد خرج)، فرفعنا ذلك النفي وحدث اثبات نقيضه بخلاف ((نعم)) التي تبقي الكلام على حاله ومثال قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[٣] اي بلى قادرين نجمعها، وايضاً قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [٤] ولو قال نعم لكان كفراً لأنه قد صدق على الجحد باطراح حرف الاستفهام، فكان الجواب ب((بلى)) فهي لنقض النفي المتقدم

---

[١] الكتاب: ٤/٢٣٤.

[٢] الكتاب: ٤/٢٣٤.

[٣] القيامة: ٢-٣.

[٤] البقرة: ٢٦٠.

لأنها مختصة بإبطال النفي سواء كان خبراً أو استفهاماً فهي تنقض النفي المتقدم في كل احواله[١] كما في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ [٢]﴾ أي بلى .

وقد ذهب مذهب سيبويه السيرافي وابن يعيش والرضي والمرادي وابن هشام والسيوطي[٣] وخلاصة الامر أن ((بلى)) مختصة بإبطال النفي المتقدم في كل أحواله سواء كان خبراً أو استفهاماً ومثاله قوله تعالى في الخبر: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[٤] ومثال قوله في الاستفهام: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ﴾[٥] وبهذا يتبين لنا ان ((بلى)) لا تقع إلا بعد النفي ولا يجوز أن تحلّ محلّ ((نعم)) لأن ((نعم)) تصديقاً للمخبر بنفي او ايجاب ومثال قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾[٦] ولو كان الجواب ب((نعم)) لكفروا[٧] فلكل من أحرف الجواب ((نعم)) و((بلى)) معناه اللغويّ في اللغة العربية وكتاب الله تعالى.

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/١١٠-١١١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٢١-١٢٢، وينظر مغني اللبيب: ١/٩٧، وينظر شرح الكافية للرضي: ١٣٦٦، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٢٠-٤٢٤، وينظر همع الهوامع: ٢/٤٩١.

[٢] الاعراف: ١٧٢.

[٣] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/١١٠-١١١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٢١-١٢٣، وينظر شرح الرضي للكافية: ٢/١٣٦٦-١٣٦٧، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٢٠-٤٢٤، وينظر مغني اللبيب: ١/٩٧، وينظر همع الهوامع: ٢/٤٩١.

[٤] التغابن: ٧.

[٥] الملك: ٨-٩.

[٦] الأعراف: ١٧٢.

[٧] ينظر مغني اللبيب: ١/٩٧، وينظر همع الهوامع: ٢/٤٩١، وينظر معاني النحو: ٤/٦٤٨.

ثانياً: ((لولا)) و((لوما)) حرفا ابتداء وجواب.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في استعمالات ((لولا)) و((لوما)).

إذ قال: ((((لولا)) و((لوما)) في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية، لربط الثانية بالأولى، والجملة التي تليها هي الابتدائية، والتي هي جوابها الفعلية، وذلك قولك: لولا زيد بالبصرة لخرج بكر. قال أبو سعيد السيرافي: والاصل فيه: زيد بالبصرة خرج بكر فلا تتعلق أحدى الجملتين بالأخرى، فإذا دخلت لولا علقت احداهما بالأخرى فصارت الأولى شرطاً والثانية جزاء، ويكثر فيهما حذف الخبر من الشرط كقولك: لولا زيدٌ لجاءني بكرٌ، أي: لولا زيد عندي. قال سيبويه: ((((لولا)) و((لوما)) لابتداء وجواب فالأول: سبب ما وقع، وما لم يقع يعني أنك تقول: لولا زيد لزرتك، فريد سبب أنه لم يزره، ولولا زيد لم ازرك، فزيد سبب أنه زارهُ))[1] .

يبيّن خوارزميّ أن ((لولا)) و((لوما)) في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية، لربط الثانية بالأولى على أن تكون الأولى التي تلي ((لولا)) و((لوما)) ابتدائية، واما التي تكون جوابها فإنها تكون فعلية وأن دخول لولا على هاتين الجملتين أدى الى أنها علقت إحداهما بالأخرى فصارت الاولى شرطاً والثانية جزاء، وانه في مثل هذه الجمل يكثر حذف الخبر. قال سيبويه: ((وكذلك ((لولا)) و((لوما))، فهما لابتداءٍ وجوابٍ، فالأول هو سبب ما وقع وما لم يقع)) [2].

يُبَيِّن سيبويه أن ((لولا)) و((لوما)) أفادت الابتداء والجواب فهما حرفا امتناع لوجوب في هذا الموضع فإذا عقدا، أو ربطا إمتنع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما–

---

[1] التخمير: ٣١٢/٤.

[2] الكتاب: ٢٣٥/٤.

و((لولا)) و((لوما)) معناهما واحد [١]. والواضح أن ((لولا)) و((لوما)) لهما استعمالٌ آخر وهو أن يأتي بعدها فعلٌ فتفيد التحضيض أو التوبيخ [٢]، وأما استعمال الأول لـ((لولا)) و((لوما)) وهو الابتداء والجواب فقد عدّا حرفي امتناع الشيء لوجود غيره ويكون بعدها المبتدأ لأنها تختص بالاسم فيكون جوابها ساداً مسدّ خبر المبتدأ لطوله وذلك نحو قولنا: (لولا زيدٌ لأكرمتك) فامتنع الاكرام لوجود زيد، وبهذا أصبح لدينا جملتان جملة ابتدائية وهي جملة لولا وما بعدها من اسم (لولا زيدٌ) وجملة اخرى فعلية وهي (لأكرمتك) وتسمى جملة الجواب[٣]. مما يتبين لنا أن الاسم الذي بعد ((لولا)) و((لوما)) يرتفع بالابتداء وخبره معلق بحديث ((لولا)) و((لوما)) لعلم السامع به وتقديره: لولا زيد حاضراً، وجعل سيبويه أصل المسألة التعلق ف((لولا)) علقت احد الكلامين بالآخر فتقول مثلاً: (لولا زيدٌ لخرج أحمد) وحذف الخبر حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال [٤]. وأصل الجملتين أن تكون الأولى مبتدأ وخبر والثانية فعل وفاعل وصيرت الأولى شرطاً والثانية جزاء[٥].

ونستطيع تفصيل المسألة على النحو الأتي:

١) إذ كان الخبر مفيداً ولا دليل عليه وجب اثباته ومثالهُ: ((لولا قومُك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم))[٦] فوجب اثبات الخبر.

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١١/٥، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٥/٨.

[٢] ينظر الجنى الداني: ٦٠٩.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٥/٨، وينظر شرح ابن الناظم: ٥١٠-٥١١.

[٤] ينظر امالي الشجرية: ٢١٠-٢١١.

[٥] ينظر المقتضب: ٧٦/٣.

[٦] ينضر فتح الباري في شرح صحيح البخاري :٢٧٠/٢.

٢) إذا كان مقيداً له دليل عليه جاز اثباته وحذفه ومثاله: ((لولا أنصار زيد لهلك)) أي : انصار زيد نصروه؛ لان فيه دليل على الخبر من لفظه(انصار نصروه)[١].

وقد أورد الخوارزميّ رأي سيبويه ليدعم حجته في أن ((لولا)) و((لوما)) حرفا ابتداء وجواب وتربطان بين جملتين الأولى تكون اسمية والثانية فعلية، والخبر يكون في الاسمية على الاكثر محذوفا، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مرفوع بعد ((لولا)) و((لوما)) ليس بمبتدأ، فإذا قلت: لولا زيد لاكرمتك وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٢] فالمعنى: لو انعدم زيدٌ، ولو انعدمتم. وهذا صحيح في حال اذا زالت ((لا)) وولي ((لو)) الفعل الظاهر أو المقدر، وإذا دخلت ((لا)) كان بعدها الاسم فهذا يعني ان ((لا)) نابت مناب الفعل وقد اتفقتا الطائفتان على أن ((لولا)) مركبه من ((لو)) التي هي حرف امتناع لامتناع و((لا)) النافية وكل واحدة منها باقية على بابها من المعنى الموضوع لها قبل التركيب[٣]. وقد ذهب البصريون الى ان الاسم الذي بعد ((لولا)) و((لوما)) لا يخلو من أن يكون مرفوعاً سواء أكان ظاهراً أو مضمراً فإنه ارتفع عندهم نحو قولنا: لولا زيد لأحسنت إليك وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤] فزيد وأنتم مبتدآن وخبرهما محذوف عندهم لازم للحذف لنيابة الجواب منابه، وتقديره لولا زيد موجود او نحوه، ولولا أنتم موجودون ونحوه. وعلى اية حال من هذه الأحوال التي ذكرناها فإن ما ذهب إليه سيبويه والنحويون في أن ((لولا))

---

[١] ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٦٠٠، وينظر مغني اللبيب: ٣٠١.

[٢] سبأ: ٣١.

[٣] ينظر رصف المباني في حروف المعاني: ٣٦١-٣٦٢، الجنى الداني: ٦٠٢.

[٤] سبأ : ٣١.

و((لوما)) حرفا امتناع لوجود وهما حرفا إبتداء وجواب ويربطان جملتين تكون الاولى اسمية والثانية فعلية هو ما تميل اليه الباحثة.

ثالثاً: حرف التقريب (قَدْ).

تدل ((قد)) على التقريب، أي تُقرّب الماضي من الحال، فاذا قلنا: (لَماّ يَفْعَل) اجبنا بقولنا: (قَدْ فَعَل) [1].

قال الخوارزميّ: ((و((قد)) تدخل على الأفعال خاصةً، ومعناها على ثلاثة أوجه:

الأول: وهو فيها الاصل: تقريب الماضي من الحال في الإخبار كقولك: رأيت زيداً قد عزم على الخروج أي عازماً عليه، وكذلك: كنت أتمنى لقاء زيد وقد لقيته، أي: فيما قرب من الحال.

الثاني: الإخبار عن فعل متوقع في الحال، ومسؤول عنه كقولك: قد ركب الأمير، وقد جاء زيد لمن يقدر أنه يتوقع ذلك، وهذا يرجع إلى معنى التقريب، بما فيه من تقريب الفعل من الحال في الإخبار، لانه إنما يتوقع ما قرب من الحال، قال سيبويه: ((وأما قد فعل فجواب هل فعل؟ وقال أيضاً: فجواب لَماّ يَفْعل)).

الثالث: تقليل الفعل في الإخبار بمعنى تقريبه من الحال كقولك: قد صدق الكاذب، وقد يعثر الجواد، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المقاربة، الا ترى ان التقريب في الحقيقة تقليل المسافة[2].

---

[1] ينظر التخمير: ٤/١٣٣-١٣٤.

[2] التخمير: ٤/١٣٣-١٣٤.

يوضح الخوارزمي أن ((قد)) يختص دخولها على الافعال ولها ثلاثة معانٍ: الاول: التقريب، الثاني: التوقع، الثالث: التقليل.

قال سيبويه: ((وأما قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول قد فعل))[١].

يبيّن سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم بأن ((قد)) حرف تقريب أفاد جواباً لمن قال: لما يفعل فيكون الجواب: قد فعل، فالإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو علم أنه يتوقع أن يخبر به، قيل له: (قد فعل) وإذا كان المخبر مبتدئاً، قلت: فعل فلان كذا وكذا، وإذا أردت أن تنفي الحدث والمحدث يتوقع إخبارنا عن ذلك الفعل فنقول في مثل هذا: (لما يفعل) وهو نقيض (قد فعل)، أما إذا ابتدأنا كلامنا فقلنا: لم يفعل، ففي هذه الحالة دخلت ((ما)) على ((لم)) فغيرت المعنى[٢].

يتبين لنا أن حرف التقريب ((قد)) فيه معنى التوقع وكذلك منفيها فاذا قلنا: (لما يحضر) فان المعنى: لما يحضر بعد وهو متوقع حضوره، أمّا (قد حضر) فإن معناه كان متوقعاً منه الحضور فحضر، فقول المؤذن في الأذان: (قد قامت الصلاة) أي قد حان وقتها في هذا الزمان فهو جواب لقومٍ ينتظرون، ولذلك نستطيع القول بإنه يحسن وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه، ومثاله أيضاً إذا قلنا: (قام زيدٌ) فنخبر بقيامه فيما مضى من الزمن وهذا الزمان قد يكون بعيداً وقد يكون قريباً من الزمان الذي نحن فيه فاذا قربناه بـ((قد)) فقد قربنا الماضي من الحال في الإخبار فنقول: (فرأيت زيداً قد عزم على الخروج) أي عازماً عليه[٣]. والمعنى الاخر الذي دلّت عليه ((قد)) وهو معنى التوقع يعني أننا لا نقول: (قد فعل) إلا لمن ينتظر الفعل

---

[١] الكتاب: ٢٢٣/٤.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٠/٥.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٧/٨، وينظر معاني النحو: ١٨٣/٤.

أو يسأل عنه فالسائل إذا كان ينتظر الجواب فيقول: هل فعل؟ أو أنه ينفي الفعل عن الفاعل فيقول: (لما يفعل) فالإجابة تكون بـ(قد فعل)، أي أن ((قد)) تختص بالأفعال للدلالة على تقريب الماضي من الحال نحو قولنا: (هل فعل؟) فيكون الجواب (قد فعل) وجواب أيضاً: (لما يفعل) ولذلك فهي تستعمل في الأحداث المرتقبة[١].

وهو ما ذهب إليه سيبويه وأكثر العلماء النحويّن كالسيرافي وابن سيدة وابن يعيش وابن مالك والمرادي[٢]، وقلة من العلماء كانوا ينكرون أن ((قد)) للتوقع مع الماضي وذكروا بأن التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، وحجتهم بذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً، إلا أنه الآن متوقع وقد ذكر ابن هشام هذه المسألة[٣].

والذي يبدو لي أنّ صفةالتفريب والتوقع نلتَمس دلالتها الأقرب عند الزركشي:

((وأما مع الماضي فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار؛ لأن الفعل قد وقع وذلك يتاثر كونه منتظراً، ولذلك استشكل بعظهم كونهم للتوقع مع الماضي، ولكن معنى التوقع فيه أنّ قد تدل على أنه كان متوقعاً منتظراً، ثم صار ماضياً ولذلك استعمل مع الأشياء المترقبة[٤]))

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٧/٨، وينظر شرح الكافية للرضي: ١٣٨٩/٢، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٦.

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٠/٥، وينظر المخصص: ٥٥/١٤، وينظر ابن يعيش: ١٤٧/٨، وينظر شرح التسهيل: ٢٩/١، وينظر الجنى الداني: ٢٥٦.

[٣] ينظر مغني اللبيب: ١٤٥.

[٤] ينظر البرهان : ٢٦٥/٤.

ومن ذلك ((قَدْ قامت الصلاة)) كلام لقوم ينتظرون الخَير، لذا معنى التوقع الأصح فيه أن نقول : تقريب الحل – والمعنى التقريب الحال فيه وجه من تقريب المعنى باحتمال التوقع والتقريب[١].

وخلاصة المسألة أن حرف التقريب ((قد)) مختص بالأفعال بشكل عام سواء كان بالماضي فهو لتقريب الماضي من الحال كما في قول المؤذن: (قد قامت الصلاة، لان الجماعة منتظرون، فهي هنا أفادت التوقع، والانتظار، أو مع المضارع نحو قولنا: (قد يخرج زيد) ف((قد)) هنا تدلّ على خروج متوقع منتظر. وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وكثير من النحويين[٢]، ويتلخّص في أن حرف التقريب ((قد)) افاد في دخوله على الأفعال معنيين: وهو تقريب الفعل من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً كما في قولنا: (قَدْ رَكِبَ الأمير)، فهو كلام لقوم ينتظرون، وهذا ما فسرهُ سيبويه وهو ما ذهبت اليه الباحثة.

رابعاً: ((مِنْ)) تأتي زائدة لتوكيد النفي.

أوردَ الخوارزميّ رأي سيبويه في حرف الجر ((من)) عندما يأتي زائداً لتوكيد النفي وعمومه.

إذ قال: ((وأما معنى ((من)) فدلالتها على تأكيد النفي على العموم كقولك: ما أتاني من احدٍ قال سيبويه: ((ولو قلت: ما أتاني أحد كان عموماً وكلاماً مستقيماً ولكنك أكدت بمن وقال أيضاً: ومنزلته في هذا بمنزلة الباء في قولك: ما زيد بقائم. وقال أبو سعيد السيرافي إنما تزاد ((من)) في هذا الباب لأن فيها تأول البعض إذ قد

([١])ينظر البرهان: ٢٦٥/٤

[٢] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٠/٥، وينظر المخصص: ٥٥/١٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٧/٨، وينظر شرح التسهيل: ٢٩/١، وينظر الجنى الداني: ٢٥٦.

نفى كل بعض الجنس الذي لقاه مفرداً، كأنه قال: ما جاءني زيد ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ يدلّ مفرد أي: ما جاءنا بشير. الاستفهام في زيادة ((من)) كالنفي، ومن ثم كان الكلام معه غير موجب كما مع النفي، ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ أي: ما في مزيد وقيل: معناه: هل من زيادة للإعداء على انه طلب للزيادة ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ أي: هل خالق غير الله عند الاخفش تزاد ((من)) في الايجاب كقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ وقد مضى)). [1]

يبيّن الخوارزميّ أن ((من)) تُزاد في النفي أو شبه النفي كالاستفهام ودلالتها لتوكيد النفي على العموم ومنزلتها في هذه الحالة كمنزلة الباء ويشترط في الزيادة أن يكون في غير الايجاب، وان ويكون في موضع تبعيض نحو: (ما أتاني من احد)، اذ أنه موضع تبعيض فأراد: أنه لم يأته بعض الرجال والناس كزيد ولا عمرو ولا غير ذلك.

قال سيبويه في باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم: ((هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم ما وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلّا زيد، وما رأيت من أحد إلّا زيداً. وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلقٌ أن تقول: ما أتاني إلّا من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحد إلا فلان لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد، ولكن مِن دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والاسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل))[2].

---

[1] التخمير : ٤/١١٨-١١٩.

[2] الكتاب: ٢/٣١٥-٣١٦.

يرى سيبويه أنَّ ((من)) ها هنا زائدة، نحو قولنا: (ما جاءني من رجل)، و(ما رأيت من أحد) فاذا قلنا: (ما جاءني رجل) و(ما رأيت احداً) فالفرق بين الجملتين الأوليين انهما وردت فيهما ((من)) توكيداً للنفي وهذه تشبه في دخول الباء كما في قولنا: كفى بالشيب والاسلام. وعند سيبويه لا يجوز زيادة ((من)) في الواجب فلا تقول: (جاءني من رجل) أو تقول: (جاءني من أحد) لأن استغراق الجنس في الواجب محال، أي أنها تختص بالنفي أو شبه النفي كالاستفهام، كما لا يجوز عنده أن تدخل على معرفة فلا يمكن أن تقول: (ما جاءني من عبد الله) لأن (عبد الله) معرفة فلا تقع ((من)) ها هنا زائدة. [١]

يتبين لنا أن ((من)) تزاد في الكلام وفائدتها تأكيد النفي وتختص زيادتها في موضع دون موضع، فهي تزاد مؤكدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس وتأتي لابتداء غايه وتكون للتبعيض نحو: (ما جاءني من رجل وما رأيت من أحد) افادت العموم والاستغراق في الجنس وتوكيد النفي فاذا قلنا: (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل انه لم يأتك رجل واحد بل أكثر من ذلك[٢]، فاذا قلنا: (ما جاءني رجل) نفيت مجيء رجل واحد من الجنس، ولذلك يصح في مثل هذا أن تقول: (ما جاءني رجل بل رجلان)، ويمتنع أن نقول (ما جاءني من رجل بل رجلان)[٣].

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩٠-٩١.

[٢] ينظر المقتضب: ٤/٤٢٠، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩٠-٩١، وينظر الأصول في النحو: ١/٤٠٩.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩٠-٩١.

وأما أنها يجب أن تدل على التبعيض حتى تصبح زائدة فمثاله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[١] أي بعضها، وقد أكد القرآن الكريم بـ((من)) كونه موضع تبعيض فقصد إنفاق بعض أموالهم للصدقة وفيه معنى الابتداء فالمبدأ هنا أخذ المال[٢] وقد اشترط لزيادتها شروط منها[٣]:

١- أنْ يتقدم عليها نفي أو شبه نفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾[٤] وقول تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[٥] .

٢- أنْ يكون مجرورها نكرة نحو قولنا: (ما جاءني من أحد).

٣- أنْ يكون مجرورها فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعول به أو مبتدأ.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة لا تفيد معنى الاستغراق[٦]، وذهب الأخفش وبعض الكوفيين[٧] إلى جواز زيادتها في الواجب، وأجازوا دخولها على المعارف أيضاً في مثل: (جاءني من رجل) وأحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[٨] والمراد أمسكنا عليكم، إلا أنها في الحقيقة جاءت للتبعيض والجواب أن ((من))

---

[١] التوبة: ١٠٣.

[٢] ينظر ابن يعيش: ١٣/٨.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٨، وينظر الجنى الداني: ٣١٧، وينظر معاني النحو: ٧١/٣.

[٤] يونس: ٦١.

[٥] فاطر: ٣.

[٦] ينظر المقتضب: ٤٢٠/٤.

[٧] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٨، وينظر ارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، وينظر الجنى الداني: ٣١٨.

[٨] المائدة: ٤.

هنا زائدة: أي كلوا من اللحم دون الفرث والدم فانه محرم عليكم، وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[1] والمعنى سيئاتكم، ومن هنا جاءت للتبعيض أيضاً لأن الله عزّ وجلّ وعد على عمل ليس فيه توبه، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبه اجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، ونلحظ في آية اخرى قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[2] أي جميعها، فيكون المعنى في الآية السابقة مختلف عن المعنى في هذه الآية فلا يصح ان نقول هذه اللفظة بمعنى تلك لأن القرآن الكريم دقيق في اختيار الألفاظ على حسب المواطن والسياقات المطلوبة فمجيء ((من)) في الآية الأولى له دلالته اللفظية والمعنوية التي تختلف فيه عن الآية الثانية[3] ، وهذا ما ذهب اليه سيبويه والبصريون[4].

ويمكن أن نلخص الى القول أنّ ((مِنْ)) تعطي معاني ودلالات مختلفة عن تلك التي لا توجد فيها ومثال قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ فهي للتبعيض وهي ليست بمعنى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ يعني جميعها، وهنا يظهر الاعجاز القرآني في اختياره الدقيق للألفاظ والتعابير فلكل منها خصوصية تختلف باختلاف المواطن والسياق وهذا ما يذهب اليه البحث.

---

[1] البقرة: ٢٧١.

[2] الانفال: ٢٩.

[3] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٨.

[4] ينظر السيرافي: ٥٥/٣-٥٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٠/٢-٩١، وينظر الاصول الاصول في النحو: ٣٠٨/١-٤١٠/١-٤١١، وينظر ارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، وينظر الجني الداني في حروف المعاني: ٣١٧، وينظر معاني النحو: ٧٠/٣-٧١.

خامساً: (هَلّا) و(لولا) و(إلاّ) و(لوما) التحضيضية.

ذكر الخوارزميّ رأي سيبويه في هلا ولولا والا ولوما.

إذ قال: ((سيبويه ((لولا)) و((لوما)) و((هلا)) و((إلا)) معناهما واحد وهو التحضيض، وقال الفرّاء: معناهما لوم على ما كان، وحثّ على ما يكون، وقال غيرهما: معنى ((لولا)) و((لوما)) للتحضيض او للتأنيب وذلك قولك: في التحضيض لولا تزورني، وفي التأنيب: لولا زرتني أي: لم تزرني، قال الله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ وقال: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾))[1].

يبيّن الخوارزمي ان (لولا ولوما وهلا وإلا) معناها واحد وهو التحضيض، فإن تلاها فعل ماضٍ فإن ذلك يعني لوم على ترك فعل أمر ما، وأما إذا تلاها مضارع فإنه يقصد به حث على فعل أمر ما في زمن المستقبل.

قال سيبويه: ((ومثل ذلك: هلا ولولا وإلا الزموهن لا وجعلوا كل واحد مع لا بمنزلة حرف واحد، وإخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض))[2] .

عد سيبويه هلا ولولا وإلا مركّبة مع لا، وعند تركيبها مع ((لا)) أعطت معانياً تختلف عن كونها مفردة، ففي التركيب معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض ويعني الحث على فعل شيء ما، ويشرط في هذا المعنى أن يليهما فعل[3]، فإذا دخلت هذه الحروف المركبة على الفعل فإنها تفيد التحضيض والذي نعني به استبطاء وحَث الفاعل على الفعل، وهذه الحروف لا تعطي معنى التحضيض إلا في كونها مركبة حيث إن مفرداتها تدل على معنى وفي التركيب تدل على معنى آخر لم يسبق به من قبل، وهو التحضيض فـ((لولا)) هي حرف أفاد

---

[1] التخمير: ٤/١٢٩-١٣٠.

[2] الكتاب: ٤/١١٥.

[3] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٣٢٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٤٤.

التحضيض، مركبة من ((لو)) التي هي حرف امتناع لامتناع و((ما)) النافية، وباقي حروف التحضيض لها نفس الخصوصية ومعناها كلها التحضيض والحث [١]، واذا تلا هذه الحروف المركبة الفعل الماضي فإنها يفيد التوبيخ واللوم وهو ترك الفعل في زمن الماضي ويمكن تداركهُ في المستقبل، سواء كان هذا الفعل ظاهراً كما في قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾[٢] أو مضمراً كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ ﴾[٣] والتقدير: فلولا جاء، واما اذا تلاها فعل مضارع فانه يدل على معنى التحضيض: نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٤]، وقد تدخل على جملة شرطية وتكون في تأويل الفعل نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾[٥] [٦] .

وجاء في الكافية أنه قلما تستعمل في المضارع، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو للعرض، فتكون هذه الأحرف للعرض وقد: اختصت ((إلا)) بأنها يحتمل إن تأتي للتحضيض والاحتمال الآخر: أن تأتي للعرض ومعنى العرض: طلب بلين،

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٤/٨.

[٢] النور: ١٣.

[٣] التوبة: ١٢٢.

[٤] المنافقون: ١٠.

[٥] الانعام: ٤٣.

[٦] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٤/٨-١٤٥، وينظر مغني اللبيب: ٣٠٣٨.

والتحضيض: طلب بحث فان خلا الكلام من التوبيخ فهو للعرض[١] نحو قوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [٢].

ولم يخالف النحويون[٣] رأي سيبويه في جعل كل واحد من هذه الأحرف بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل ودخل فيهن معنى التحضيض. الا أن هؤلاء النحويين[٤] أخرجوا معنى التحضيض الى اللوم والتوبيخ إذا تلاهن فعل ماضٍ نحو قول القائل: أكرمتُ زيداً، فتقول: (هلا خالداً) كأنك تصرفه الى إكرام خالد وتحثه عليه او تلومه على ترك اكرامه، وأما إذا تلاهن- هذه الحروف- المستقبل كنَّ للتحضيض.

وقد ذهب بعض العلماء الى أنها لم تأت إلا للتحضيض فهي تخصيص التحضيض لهذه الحروف، فإذا دخلت على الماضي كانت لوماً وتوبيخاً، وإذا دخلت على المضارع كانت تحضيضاً ويبدو ذلك مناسباً لتوضيح معنى هذه الادوات.

---

[١] ينظر شرح الكافية للرضي: ١٣٨٦/٢.

[٢] الحجر: ٧.

[٣] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٤/٨-١٤٦، وينظر اوضح المسالك: ٢٣٧/٤، شرح الاشموني: ٦٠٩/٣-٦١٠، وينظر شرح الرضي للكافية: ١٣٨٦/٢، وينظر مغني اللبيب: ٣٠٣/١، وينظر المساعد في تسهيل الفوائد: ٢١٩/٣-٢٢٠، وينظر امالي الشجرية: ٢١٠/٢.

[٤] ينظر المصادر انفسها.

سادساً: القسم بـ((مُنْ)).

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في إنَّ القسم بـ((مُنْ)) لا يدخل إلا على ((رَبي)) نحو: ((مُنَّ ربي لأفعَلَّنْ)) وهي مشابهة للواو والباء كلها حروف قسم كما في قولنا: ((والله لأفْعَلَّنَّ وبالله لافعلن، ولا تدخل الضمة في ((مُنْ)) الا ههنا[١].

قال الخوارزميّ: ((سيبويه: لا يدخلون ((مُنْ)) في غير ((رَبّي)) لا يقولون: مُنْ الله لأفعلنَّ، وإنما كان ذلك لكثرة القسم فتصرفوا فيه وأكثروا واستعملوا فيه أشياء مختلفة، وسماع الاخفش عن المبادلة))[٢].

يبين الخوارزمي إنَّ من العرب من يقول: مُنْ ربي لأفعلن، (ومُنْ ربي أنك لأشر) لا تدخل (مُنْ) إلا على ربي كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما لا تدخل (أيمن) الا على اسم الله والكعبة. إنما كان ذلك لكثرة القسم فتصرفوا فيه وأكثروا واستعملوا في أشياء كثيرة[٣].

إلاَ أنّ الاخفش أيّد ما ورد عن السماع بورود ((مُنْ الله لأفْعَلن)) وكذا جاز ((مُنْ الله)) و ((تربي))[٤].

قال سيبويه: ((واعلم إن من العرب من يقول: مِنْ ربَّي لأفعَلنَّ ذلك، ومُنْ ربَيَّ إنك لأشِرٌ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء، في قوله: والله لأفعلنَّ، ولا يدخلونها في غير رَبَّي، كما لا يدخلون التاء في غير اللهِ، ولكن الواو لازمةٌ لكل اسم يُقسَم به والباء، وقد يقول بعض العرب: للهِ لأفعلنَّ، كما تقول: تالله لأفعلنَّ. ولا تدخل

---

[١] ينظر التخمير: ٢٥٥/٤.

[٢] التخمير: ٢٥٥/٤.

[٣] ينظر التخمير: ٢٥٥/٤.

[٤] ينظر معاني النحو :٥٤٣/٤.

الضمة في مِنْ إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لَدُنْ إلا مع غُدْوةٍ حين تقول: لَدُنْ غُدْوةٍ الى العَشِيَ))[١].

يبيّن سيبويه أن من العرب من يقول: مُنْ ربي لأفعلنَّ ومن ربي أنك لأشر، ولا يستعمل ضم الميم الاّ في القسم، لأنهم جعلوا ضمّها دلالة على القسم، كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة على القسم[٢].

وزعم بعض النحويين[٣] أنَّ ((مُنْ)) بقية ((أيمن)) وأبطلهُ ابن عصفور لأمرين[٤] أولهما: أنها لا تضاف إلا إلى الله فيقال: أيمن الله ومن لا تدخل إلا على ((رُبّ)). وثانيهما: أن أيمناَ معرب والاسم معرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً، فبناءها على السكون دليل على أنها مبنية.

وقد ذهب الكوفيون أن ((مُن)) مقصورة من ((أيمن))[٥]. وخالف الرضي هذا القول بأن فيه نظر لأن أيمن مختصة بالله أو بالكعبة، و((مُنْ)) مختصة بـ((رَبّي))[٦].

بـ((رَبّي))[٦].

وقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش: ((اعلم أنّ اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة))[٧].

---

[١] الكتاب :٣/٤٩٩.

[٢] ينظر المقتضب: ٢/٣٣٠، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٩٨-١٠٠.

[٣] ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٩٨، وينظر شرح الكافية للرضي: ٢/١١٩١.

[٤] ينظر شرح جمل الزجاجي: ١/٥٥١.

[٥] ينظر شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٩.

[٦] ينظر المصدر نفسه.

[٧] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٩٤.

وقد جاء الخوارزميّ برأي سيبويه ليدعم حجتهُ في أن الميم في (مُنَّ ربي) تأتي مضمومة في هذا الموضع لكثرة ما سمع من العرب في القسم بها.

والذي اعتقد أنّ القسم ب((مُنْ)) يَرد مع لف الجلالة ولفظ ((ربي)) إذ السماع يريده وهو ليس من مسائل الخلاف النحوية حتى نوجّهه الى قاعدة ما إذ السماع في هذه المسألة حاكم على جواز مجيء ((مُنْ)) مع لفظ الجلالة ((الله)) و((رَبي))[1].

[1] ينظر معاني النحو: ٥٤٣/٤.

الخاتمة ونتائج البحث

الخاتمة ونتائج البحث

بعد أن وصلت إلى نهاية الرحلة البحثية لهذه الرسالة أسجل النتائج الآتية:

١- وافق الخوارزميّ على تخفيف الهمزة فتصبح الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن مخففة بحذفها وتلقي حركتها إلى الساكن الذي قبله فتصبح المرْأَةَ- المرَةُ ، والكمأة- الكمَةُ، ويستثقل الخوارزمي الحرف الخامس من الكلمة فيسكنهُ على أن يكون كل حرف من الكلمة متحركاً إلا أنهم لتعديل النطق به في الكلمة سكنوا بعض حروفها وعدَّ الساكن بمنزلة المتحرك لكن الساكن يَعدَّ بمنزلة متحرك اذا كان مفرداً عن ساكن آخر أما إذا تبعه ساكن فلا يَردُ متحركاً عملاً بالأصل فتصبح (جَحْمَرش) في تصغيرها (جُحَيْمِر) وقد حقق الخوارزمي الهَمزتين وجعلها القياس كما في مثل قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾.

٢- يمتنع الخوارزمي من ادغام المتماثلين للبس أو ثقل إلا في حالتين: أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين فيعلم في الانفصال حرف كل واحد من حروف الاخرى كقولنا: من مالك، والآخر: ان يعرف من بنية الكلمة أن فيها نوناً مدغمة كما في قولنا: انمحنى.

٣- يجيز الخوارزمي في تصغير الاسم الخماسي حذف الحرف الاخير من الكلمة لانه اخف شيء فيها نحو: (سفرجل) تصبح (سُفَيرج)، ويجيز الخوارزمي في تصغير الاسم غير الثلاثي بحذف الحروف المزيدة وابقاء الاصول نحو: (مُقْعَنس) فتصبح (مقيعس).

٤- ولا يجيز تصغير أيام الأسبوع والأشهر.

٥- وأجاز الخوارزمي قلب الياء واو في صيغة (فعلى)، وأجاز أن تسلم الياء في صيغة (فَعلى) فضُمت عينها لذلك، وأجاز الخوارزمي بإبقاء الألف في تصغير

ما كان على ثلاثة أحرف ولحقتهُ الزيادة فصار بالزيادة أربعة أحرف نحو: (حُبْلى).

٦- وأجاز النسب الى الجمع نحو: (إعراب) فإنها تصبح (إعرابي) لانه بمنزلة اسم مفرد، ويجيز النسب في مثل (عِدة) بان يصبح (عدوي) وليس (عِديٌّ) فراراً من ازدحام المجانسة المستثقلة.

٧- ويجيز الاستغناء عن ياء النسب في النسب الى الحرف والضائع ويستعين ببناء يدل على النسب مثل النسب الى من يُخِيط الثوب فنقول: (خياط) وذلك لأنه جعلهُ دال على شيء يزاوله.

٨- وأجاز الخوارزميّ صياغة (الغَرّاء) وهو مصدر (غَرِيَ) وهو ما يخالف القياس (غِرَىَ)).

٩- وأجاز الخوارزميّ حذف الألف الزائدة من صيغة إفعال نحو: جار- اجاار- إجارةً.

١٠- ويستحسن الخوارزميّ الوقوف على الاسم المعتل الآخر بالياء أن يقف على ما قبل الياء إن كان موضع تنوين نحو: هذا قاضٍ، فإن لم يكن موضع تنوين فإن البيان أجود نحو: هذا القاضي، وعَدَّ الخوارزمي النون في مثل (منجنيق) و(عنتريس) زائدة.

١١- عَدَّ الخوارزمي الياء في مثل (يأجج) أصل.

١٢- لم يجز الخوارزمي حذف خبر (إنَّ) لدلالة الحال عليه، وأجاز إضمار اسم (لاتَ) لشبهها بـ(لَيْسَ).

١٣- يُجيز الخوارزمي للاسم الذي يأتي بعد (لا) البناء فيجعله مع الاسم الذي بعدها بمنزلة اسم واحد، وجعل الخوارزميّ (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) لا تعملان إلا بشروط، وقد جعل مميز (كم) الغالبة عليه الجر والتنكير.

١٤- ومنع الخوارزميّ ظهور (أَنْ) بعد (كَيْ) إلا في ضرورة الشعر، وقد عَدَّ (أَنْ) بمنزلة (لو) و(لو) بمعنى (أَنْ) وتجاب بإجابتها.

١٥- أجاز الخوارزمي إنَّ تأتي (أَنْ) بمنزلة (لو) و(لو) بمنزلة (أَنْ) لكثرة ماسمع من لسان العرب.

١٦- أجاز الخوارزمي إنَّ (إنَّ) إذا جاءت في تقدير جملة فانها تكون مكسورة، وإذا جاءت في تقدير اسم مفرد فانها تكون مفتوحة.

١٧- منع الخوارزميّ دخول حرف التشبيه (الكاف) على الضمير المضمر استغناءً بـ(مثل) و(شبه).

١٨- منع الخوارزمي (أحمر) من الصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ما يخالف القياس.

١٩- وقد منع العطف على عاملين مختلفين وهذا ما يخالف القياس.

٢٠- ومنع وصف المبهم لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما فكان القياس أن لا يحذف واحد منهما.

٢١- وقد عَدَّ الخوارزمي الألف والياء في المثنى حرفا إعراب وليسا بإعراب، وقد استحسن الخوارزميّ بناء العدد خمسة عشر وعدَّها ككلمة واحدة ولا يتبع القياس، وقد جعل الخوارزمي (لم يفعل) نفي (فَعَلَ)، و(لما يفعل) نفي (قَدْ فَعل) لان (لَمْ) لنفي الماضي المتقطع، ولما لنفيه متصلاً بزمان الحال فنفيه متوقع الحدوث.

٢٢- لم يجز الخوارزمي أن تحل (نعم) محل (بلى) فلكلٍ من هذه الأدوات دلالتهُ الخاصة.

٢٣- وقد جعل الخوارزمي (لولا) و(لوما) عنده ورود إحدى هذه الأدوات في الجملة فانهما حرفا إبتداء وجواب وتربطان بين جملتين الأولى تكون اسمية والثانية فعلية.

٢٤- (قد) عند الخوارزميّ لها ثلاثة معانٍ: تقريب الماضي من الحال والإخبار عن فعل متوقع في الحال والتقليل.

٢٥- وجعل الخوارزمي (من) زائدة للتوكيد وزيادتها فيها معنى ودلالة، و(هلاّ) و(لولا) و(لوما) و(الاّ) معناهما واحد وهو الحثّ على فعل أمر ما في زمن المستقبل.

٢٦- أجاز الخوارزميّ ضم الميم في القسم ((مُنَّ ربي)) لكثرة ما سمع عن العرب في القسم بها.

المصـــادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة.

١- اخبار النحويين والبصريين، تأليف: القاضي ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٢٨٤-٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الترينى ومحمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ-١٩٥٥م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣- الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤- الاشباه والنظائر في النحو، تأليف: جلال الدين السيوطي،(٨٤٩-٩١١هـ)، تحقيق: عبد الاله نبهان.

٥- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٦- اعراب القرآن، لابي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٧- الاعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان،٢٠٠٢م، الطبعة الخامسة.

٨- الامالي الشجرية، املاء الشريف السيد الامام العالم ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي الحسني المعروف بابن الشجري، الطبعة الأولى، دار المعارف العثمانية،١٣٤٩هـ.

٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقرآآتَ في جميع القرآن، تأليف: ابو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري،(٥٣٨-٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان.

١٠- انباه الرواة على انباه النحاة، تأليف: الوزير جمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي،(ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد ابو الفصل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف: ابي بركات ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ).

١٢- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، تأليف: الامام ابي محمد عبد الله الانصاري المصري(ت ٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

١٣- ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف: ابي بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري،(ت ٢٧١-٣٢٨هـ)،تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٣٩١هـ-١٩٧١م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٤- ايضاح الوقوف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تأليف: ابو بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري،(ت ٢٧١-٣٢٨هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح: تأليف: ابو علي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، بيروت- لبنان.

١٦- الايضاح لأبي علي الحسن بن احمد بن عبد العفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٧- الايضاح، تأليف: ابو علي الحسن بن احمد بن عبد العفار نحوي،(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد ابو الفصل إبراهيم، الطبعة الأولى، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه.

١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: ابو حيان الاندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ)، تحقيق: الاستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٠- التطور النحوي للغة العربية، تأليف: د. رمضان عبد التواب، محاضرات القاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني براجستراسر، الناشر: مكتبه الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عمر الدماميني (١٣٦٣هـ-١٤٢٤م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٢- التعليقة على المقرب، تأليف وشرح: ابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٤هـ-٢٠٠٤م، مطبعة السفير، المملكة الأردنية الهاشمية.

٢٣- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: ابو علي الحسن بن عبد العفار الفارسي، تحقيق: عوض بن محمد القوزي،١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٤- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث- قراءة كتاب سيبويه، تأليف: الدكتور عادل نذير بيري الحساني، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢٥- التكملة، تأليف: ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية،١٤١٩هـ-١٩٩٩م، بيروت- لبنان.

٢٦- تهذيب اللغة، تأليف: ابو منصور محمد بن احمد الازهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامه للتأليف والانباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والنشر.

٢٧- تهذيب اللغة، تأليف: ابو منصور محمد بن احمد الازهري(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الله درويش، مراجعة: محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٨- الجمل، تأليف: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني،(ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: علي حيدر امين، مكتبه مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٩- الجمل في النحو، تأليف: الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قياوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ١٩٩٨م.

٣٢- حاشية الصبان شرح الاشموني على الفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٣٣- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٤- الحصائص، تأليف: ابو الفتح عثماني ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

٣٥- دراسات في علم الصرف، الدكتور عبد الله درويش، الطبعة الثالثة، مكتبه الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف: احمد بن الامين الشنقيطي(ت ١٣٣١هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

٣٧- ديوان العجاج، رواية الاصمعي وشرحه، تحقيق: عزه حسن، دار الشرق العربي- لبنان،١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٨- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت- لبنان،١٣٨٥هـ-٢٠٠٦م.

٣٩- ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد امين طه، دار المعارف مصر،١٩٨٤م.

٤٠- سر صناعة الاعراب، تأليف: ابي الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي.

٤١- شرح الاشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى الفية ابن مالك) تأليف: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

٤٢- شرح التسهيل لابن مالك، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الحياني الاندلسي،(٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون.

٤٣- شرح الرضي لكافيه ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٤- شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة- جامعة ام القرى.

٤٥- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتاب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

٤٦- شرح جمل الزجاجي، لابي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، إشراف: ايميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٤٧- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، تحقيق وشرح الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٤٨- شرح شواهد المغني، تأليف: الامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي(ت ٩١١هـ)، ذيل بتصحيح العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركيزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي.

٤٩- شرح كتاب سيبويه المسمى تفتيح الالباب في شرح غوامض الكتاب، تأليف: ابو الحسن علي بن محمد الاشبيلي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، كلية اللغات- جامعه الفاتح، الطبعة الأولى- طرابلس.

٥٠- شرح كتاب سيبويه للرماني، تأليف: ابو الحسن علي بن عيسى الرماني،(ت ٣٨٤هـ)، دراسة وتحقيق: ا.د شريف عبد الكريم النجار، دار السلام للطباعة والنشر- مصر- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٥١- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: احمد حسن مهدلي، علي سعيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٥٢- شفاء العليل في ايضاح التسهيل،للسلسيلي، تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٣- الصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية، تأليف: تقي الدين ابراهيم بن الحسين معروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: الاستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري، جامعة ام القرى ١٤١٥هـ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

٥٤- الغرة المخفية في شرح الدرة الالفية في علم العربية، للشيخ الامام شمس الدين احمد بن الحسين بن احمد الاربلي الموصلي المعروف بـ(ابن الخباز)(ت ٦٣٩هـ)، حققه وعلق عليه: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٥٥- الكامل في اللغة والادب، تأليف: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، تعليق: محمد ابو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، دار الفكر العربي- القاهرة.

٥٦- الكتاب (كتاب سيبويه)، تأليف: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة- مصر،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٧- كتاب الازهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي(ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي،١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الطبعة الثانية.
٥٨- كتاب اسرار العربية، تأليف: الامام ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري،(٥١٣-٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار.
٥٩- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٦٠- اللباب في علل البناء والاعراب، لابي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبد الاله نبهان ،الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت- لبنان ودار الفكر دمشق- سوريا، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٦١- المتتبع في شرح اللمع، لابي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: د.عبد الحميد حمد الزويَّ، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، الطبع الأولى/ ١٩٩٤ .
٦٢- مجالس العلماء، تأليف: ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبه الخانجي بالقاهرة.
٦٣- مجالس ثعلب، تأليف: ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.
٦٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تأليف: ابو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٦٥- مختار تذكرة ابي علي الفارسي وتهذيبها لابي الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسين احمد بو عباس، كلية الآداب- جامعه الكويت، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،١٤٣١هـ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.

٦٦- المخصص، تأليف: ابو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سِيده (ت ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلامي- القاهرة.

٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: دكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى:١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار الفكر بدمشق.

٦٨- المسائل الشيرازيات، تأليف: ابو علي الفارسي (ت ٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق: الاستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي- كلية التربية الأساسية- الكويت، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٦٩- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تأليف: ابو علي النحوي،(ت ٢٨٨هـ-٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي، مطبعة العاني- بغداد.

٧٠- معاني القرآن، تأليف: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء،(ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٧١- معاني النحو، تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي، الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة- درب الاتراك، التوزيع: مكتبه انوار دجلة- بغداد.

٧٢- معجم البلدان، تأليف: ياقوت الحموي، الطبعة الأخيرة، مكتبه عيسى البابلي الحلبي وشركاءه بمصر، مطبوعات دار المأمون.

٧٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، تأليف: الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة-دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٤- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى- لبنان ودار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

٧٥- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تأليف: ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتب العصرية، صيدا- بيروت.

٧٦- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتقديم: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٧- مفهوم الجملة عند سيبويه، تأليف: د.حسن عبد الغني جواد الاسدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة الطبع: ٢٠٠٧م، الطبعة الأولى.

٧٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للامام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي،(ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعه ام القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية المشهور بـ((شرح الشواهد الكبرى))، تأليف: بدر الدين محمد بن احمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، وأ.د.احمد محمد توفيق السوداني، ود.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر.

٨٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني،(ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: ا.د.علي محمد فاخر، ا.د.احمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٨١- المقتضب، ابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨٢- المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٨٣- الممتع في التصريف، تأليف: ابن عصفور الاشبيلي،(٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨٤- الممنوع من الصرف في اللغة العربية، تأليف: عبد العزيز علي سفر، الطبعة الأولى، عالم الكتب- القاهرة.

٨٥- من اسرار اللغة، تأليف: دكتور ابراهيم انيس، الطبعة الثالثة،١٩٦٦م، مكتبة الانجلو المصرية،١٦٥ شارع محمد فريد بالقاهرة.

٨٦- مراتب النحويين، لابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي،(ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد ابو الفصل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة- القاهرة.

٨٧- المنصف، تأليف: ابو الفتح عثمان بن جني النحوي (شرح لكتاب التصريف لابي عثمان المازني)، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الاله امين، الطبعة الأولى.

٨٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي،(ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت.

٨٩- وصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف: الامام احمد بن عبد النور المالقي،(ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د.احمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى.

٩٠- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان، تأليف: ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان،(٦٠٨-٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، دار صادر- بيروت،١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٩١- ديوان ساعد بم جؤبة، تأليف احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٣هـ)، رقم كتبه وابوابها واحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، محيي الدين الخطيب، دار المعرفة ١٣٧٩.

٩٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت.

٩٣- ديوان كثير عزه، قدم له وشرحه : مجيد طرّاد، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

٩٤- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك تأليف: ابن الناظم ابي عبد الله بدر الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

٩٥- فتاوي الامام النّووي المسماة: ((بالمسائل المنثورة)) ترتيب تلميذه الشيخ: علاء الدين بن العطاء، تحقيق وتعليق: محمد الحجَّار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.

٩٦- شرح التصريح على التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٩٧- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تأليف: احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٣هـ)، رقم كتبه وابوابها واحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، محيي الدين الخطيب، دار المعرفة ١٣٧٩.

٩٨- ديوان الهذليين القسم الأول: شعر ابي ذؤيب وساعد بن جؤبة، الطبعة الثانية، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٥.

٩٩- المقصور والممدود، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠هـ–٣٥٦هـ) تحقيق ودراسة: د.احمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

١٠٠- لسان العرب للامام العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، قم– ايران ١٤٠٥هـ.

١٠١- معجم مقاييس اللغة، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠٢- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاستربادي مقاربة لسانية، تأليف: د.حسن عبد الغني الاسدي، الطبعة الأولى، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢١٨٣ لسنة ٢٠١٤، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر.
١٠٣- ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قييس، شرح وتعليق: د.محمد محمد حسين، الناشر المكتب الشرقي للنشر والتوزيع –بيروت – لبنان.
١٠٤- ديوان الاخطل، شرحه ووصف قوافيه وقدم له، مجدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
١٠٥- مجموع اشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى ابيات مفردات منسوبة اليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

١- آراء سيبويه الصرفية والنحوية في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية لتقي الدين النيلي، للطالب: حيدر عبد الخالق عمران، رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها فرع اللغة كليه التربية للعلوم الانسانية في جامعه كربلاء–٢٠٢٠م.
٢- آراء سيبويه في تفسير مجمع البيان للطبرسي، تأليف الطالب: علاء لفتة محمد الكعبي، رسالة ماجستير كلية التربية الاساسية جامعة الكوفة ٢٠١٨م.
٣- الترجيح النحوي عند الرضي(ت ٦٨٦هـ) في شرحه للكافية، حيدر حسين عبيس، رسالة الماجستير التطبيقية ، كلية التربية– صفي الدين الحلي– جامعة بابل.
٤- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير)، بحث مقدم لنيل درجه الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، فرع اللغة– تخصص النحو والصرف، الطالب: خالد بن محمد

بـن عبـد الله التـويجري، للعـام الدراسـي(٢٠٠٢-٢٠٠٣م)، المملكـة العربيـة السعودية، جامعة ام القرى- كلية التربية.

٥- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني(ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، اعداد الطالب: محمد ابراهيم يوسف شيبة، المملكة العربية السعودية- وزارة التعليم العالي- جامعة ام القرى- كلية التربية- فرع اللغة.

٦- التعليقة على المقرب لبهاء الدين ابن النحاس دراسة وصفية تحليلية، اعداد: فاطمة محمد عصّاب القزاز، اشراف: أ.د. محمود العامودي و د. محمد القطاوي، جامعة الأقصى، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٢٨هـ- ٢٠١٧م.

رابعاً: المجلات والدوريات.

١-الامالة في كتاب الكنز في القرآات العشر للواسطي (ت ٧٤٠هـ) المفهوم والتصنيف، أ.د عادل نذير بيري الحساني وهديل عبد الامير حسوني، مجلة الباحث، العدد ٦، ٢٠١٤م.

٢-ظاهرة الامالة وقيمتها في التناسب الصوتي دراسة في تفسير روح المعاني للآلوسي، الأستاذة: صفية طبني، قسم الآداب واللغة العربية كلية الآداب واللغات، مجلة المخبر، العدد الثامن، ٢٠١٢ م.

٣-الهمز في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، دراسة صوتية، أ. حسنة ابو بكر احمد علي- كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية، العدد الرابع والعشرين- نوفمبر- ٢٠٢١ م.

Abstract:-

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Chosen Prophet and his pure and immaculate family...

Now then...

The importance of Sibawayh's opinions in the field of the Arabic language and at all levels, phonetic, morphological, syntactic and semantic, should not escape us, as they are considered a foundation and a basis in establishing linguistic rules, and they are indispensable in the writings of those who came after him. There are many quotations and citations of his opinion, especially from (Al-Qasim bin Al-Hasan Al-Khwarizmi); as he relied on Sibawayh's opinions in his deduction of linguistic rules and took them as an argument in supporting his opinion, and the pages of his book are almost never devoid of Sibawayh's opinions, sometimes he agrees with them, and other times he disagrees with them.

I have come up with my research entitled (The opinions of Sibawayh (d. 180 AH) in the book Sharh al-Mufassal by al-Khwarizmi (d. 617 AH) called (Al-Takhmir) - an analytical study. I presented these opinions, following the opinions of grammarians, especially in what (al-Khwarizmi) supported his argument through what he mentioned from Sibawayh's opinion, or sometimes if there was a disagreement in the issue, we find him citing Sibawayh's opinion for reference, and sometimes we find him disagreeing with him in some opinions, and this is rare. I collected these opinions, analyzed them, and mentioned the evidence and argument for citing them, arriving at preferring the issue with mentioning the opinions of Arabic language scholars on it.

The reason for my choosing this topic is the novelty of the topic and its lack of previous study, and the opinion of the scientific committee, the

department, and the supervisor who found that the topic deserves study, as this topic is one of the important topics on the phonetic, morphological, syntactic, and semantic levels; because it contains a presentation of Sibawayh's opinions according to a linguistic scholar like al-Khwarizmi.

The research was divided into an introduction and three chapters. It is followed by a conclusion with the results.

The introduction is a brief about the life of (Al-Qasim bin Al-Hasan Al-Khwarizmi).

As for the first chapter, it came under the title: (Sibawayh's phonetic and morphological views, and it was divided into two sections: The first section included Sibawayh's phonetic views and contained several topics, including: (The meeting of two consonants, the impossibility of merging identical letters due to ambiguity or heaviness, and phonetic issues in the hamza, including: lightening the hamza and realizing and lightening the two hamzas).

The second section included: morphological formulas, including: diminutives, which include diminutives of non-triliteral nouns, diminutives of days of the week and months, diminutives of three-letter nouns that were followed by an addition for feminization, and lineage, which includes: lineage to tribes, lineage to what the fa' of two-letter daughters has been removed, lineage to craftsmanship and profession, the formulation of the word gharīyā - ghirā', the infinitive of weak lam and 'ayn, what is deleted from the ends of weak nouns, the ya' in stopping, and what is followed by additions in the quadriliteral noun, such as manjaneq and antaris, and the rule of the ya' in ya'jaj). Due to the few grammatical opinions mentioned in the book, the second chapter came with: (Sibawayh's grammatical opinions), the first section included: the

nominatives, including: the omission of the noun ((لاَ)), and (the deletion of the predicate ((إنَّ)), and the second section included: the accusatives, including: (the noun of لا that negates the genus, the chapter of (ما) and (لا) that are similar to (ليس) and (كم), distinguishing ((كم)) between the accusative and genitive. As for the third chapter, it came under the title: (Sibawayh's opinions on various linguistic issues) and contains two sections: the first section: issues in semantics and includes: (the prohibited from inflection, and the conjunction of two operators, and the description of the ambiguous, and the sign of the dual's inflection, and the construction of the complex number such as (خامس عشر), negation with ((لامْ)) and negation with ((لامَّ))). The second section: issues in tools and included: (the difference between the letters of confirmation and affirmation ((نعم)) and ((لولا)) ،((بلا)) And ((Loma)) are letters of beginning and response, the letter of approximation ((Qad)), and ((Min)) is redundant to confirm the negation, ((Hala)) and ((Loma)) and ((Except)) and ((Loma)) are preparatory, and showing (In) after (Kay), and (In) is like (Law), and the oath with ((Mun)), and the entry of the Kaf on the pronoun, and the breaking of the Hamza of (In) and its opening.

The research was concluded with the most important results and the most important things I reached, then a list of sources and references.

As for my methodology in the research, I relied on the descriptive and analytical method, as I presented Sibawayh's opinion mentioned in the book of Takhmir, then I analyzed Sibawayh's opinions based on the opinions of scholars on the issue I am dealing with, and this was not far from citing Quranic evidence, in addition to mentioning poetic evidence and attributing it to its speaker, and some sources of disagreement were mentioned so that the information reaches the reader's mind clearly.

In this thesis, I relied on a group of books on grammar and language, including: the book by Sibawayh. To document Sibawayh's opinions, I relied on the book (Sharh al-Mufassal fi San'at al-I'rab, called Al-Takhmir). I overcame the difficulty of understanding Sibawayh's texts by referring to one of the book's explanations, which is the explanation of Sibawayh's book by Al-Sirafi. In addition to the books that I relied on in this research: (Al-Muqtabas by Al-Mubarrad, Al-Usul by Ibn Al-Sarraj, Sharh al-Mufassal by Ibn Ya'ish, and Sharh al-Shafiyyah by Al-Radhi). As for the modern sources, the most prominent of them are: (The Book of Meanings of Grammar by Dr. Fadhel Al-Samarrai, The Concept of the Sentence According to Sibawayh by Dr. Hassan Abdul-Ghani Jawad Al-Asadi). There are previous studies of the same nature, as they focused on Sibawayh's views, including:

- Sibawayh's grammatical and morphological views in the book Al-Farid fi I'rab Al-Quran Al-Majid by Al-Muntakhab Al-Hamadani, (d. 643 AH), by the student: Widad Rajab Muhammad (PhD thesis), College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Cairo 2016 AD.

- Sibawayh's views in the book Manhaj Al-Salik fi Al-Kalam Ala Al-Alfiyyah by Abi Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH) by the student: Muhammad Abdul Amir Alwan (Master's Thesis), College of Basic Education, University of Kufa 2018 AD.

- Sibawayh's morphological and grammatical views in the book Al-Safwa Al-Safiya fi Sharh Al-Durra Alfiyyah by Taqi Al-Din Al-Nili by the student: Haider Abdul Khaliq Imran (Master's Thesis), College of Education for Human Sciences at the University of Karbala 2020 AD.

The opinions of my supervisor, Dr. (Haider Abdul Ali Hamidi Al-Amiri) had a clear imprint for his kindness in supervising this research, and

providing assistance, consultation, advice and guidance in this aspect. May Allah reward him well.

Before concluding, I have striven hard to produce this thesis in the best possible way, and I hope that I have succeeded in presenting what I was able to present in this field, and my success is only from Allah.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The views of Sibawayh (d. 180 AH) on the book Sharh al-Mufassal by al-Khwarizmi (d. 617 AH) - called Al-Takhmir - an analytical study

by:

Israa Rahim Taqi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic / Literature

The supervisor:

Prof. Dr. Haider Abdul Ali Hamidi Al Ameri

2024 A.D. 1446 H.D.